Koul Alarab
كل العرب
مجلة عربية شاملة تصدر من باريس

العدد رقم 96
السنة الثامنة
آب - أغسطس AOUT 2026
Prix 5 euros

دولة الاحتلال الصهيوني تواجه ذاتها

من «النووي» إلى المضائق:
الجغرافيا وإعادة تشكيل القوة

هل هي حرب حقيقية أم صراع مضبوط الإيقاع؟

مئوية مسجد باريس الكبير

النظام الرأسمالي والحروب الدينية

من لبنان الكبير إلى دولة المواطنة

السودان: إدارة الحرب في انتظار السلام

كوابح الثقافة العربية والانحياز للمستقبل

اقتصاد المراهنات في سرقة المباريات

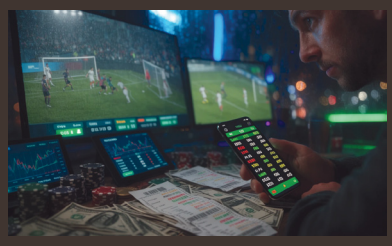

العيد الوطني المصري في باريس

دبلوماسية الثقافة الافريقية

كيف يصنع الذكاء العاطفي جسور التواصل؟

نحن وذاكرة الايام

قوافي الشعر

قصائدنا

قصائد عربية من الوطن و المهجر

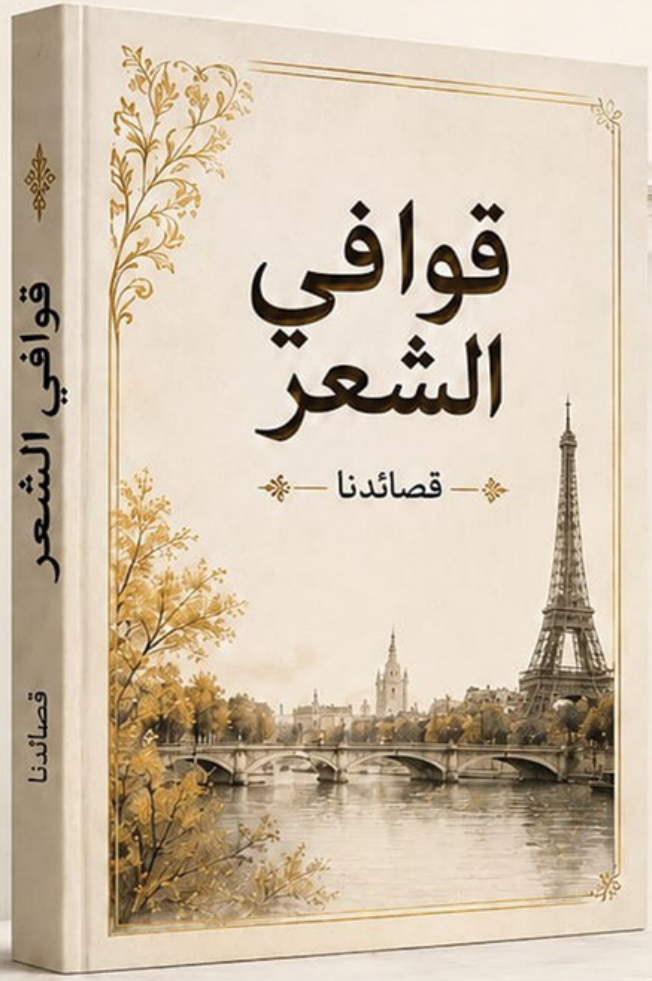

قوافي الشعر

ديوان باللغتين العربية و الفرنسية
نخبة من الشاعرات و الشعراء العرب

بدأت اعمال الترجمة حتى يكون جاهزا و مطبوعا قبل الملتقى الدولي للكتاب العربي في باريس في أكتوبر المقبل 2026

تصميم و إخـراج
مميز و طباعة أنيقة

نلتقي مع الشعر في هذا الديوان
و على خشبة مسرح الملتقى
في أمـسيات رائعة

مع تحـيات
دار كل العرب للطباعة والنشر

معاً نسهم في إيصال الشعر العربي
إلى فضاءات تقافية أوسع وتعزيز
حضوره على المستوى الدولي

سعر النسخة الواحدة 20 يورو

للمزيد من المعلومات والتواصل:
koulalarab.paris@gmail.com

دار كل العرب للطباعة والنشر
KOUL AL-ARAB

نهاية حزب الله في لبنان

أ. علي المرعبي
■ ناشر و رئيس التحرير ■

تُعدّ قضية مستقبل حزب الله في لبنان ونفوذه من القضايا التي تحظى بالاهتمام والمتابعة من الأوساط السياسية والإعلامية، خاصة في ظل التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة. شهدت الأعوام الأخيرة، وتحديداً بين عامي 2024 و2025، نقاشات وتحليلات مكثفة حول احتمالية تراجع نفوذ الحزب أو حتى نهايته، مستندة على عوامل داخلية وخارجية متعددة. خاصة بعد ان انكشف ولائه بشكل كامل لنظام الملالي، وكثرت التحديات والضغوطات التي يواجهها حزب الله من عدة أطراف.

داخلياً، بعد القرارات الشجاعة من رئيسي الجمهورية والحكومة بضرورة تنفيذ القرارات بحصر السلاح بيد الجيش اللبناني، وإعادة قرار الحرب والسلم بيد الشرعية اللبنانية، والانتهاء من البدعة الثلاثية «جيش، شعب، مقاومة» وضعت قيادة حزب الله في الزاوية الضيقة وعُريت كل ادعاءاته التي كان يتاجر بها، إضافة لدوره الفاضح في زيادة معاناة لبنان اقتصاديا بسبب التهريب واستغلال المرافق الرسمية وزراعة المخدرات وتصنيع الكبتاغون وتبيض الاموال، مما وضع الحزب في موقف حرج، خاصة مع تزايد الانتقادات لدوره المشبوه في الشأن اللبناني.

خارجياً، هناك ضغوط دولية وإقليمية مستمرة تطالب السلطة الشرعية بنزع سلاح الحزب، كما هو واضح في جميع القرارات منذ اتفاق الطائف. كما أشارت إليه بعض المعلومات التي تحدثت عن اتفاق لوقف إطلاق النار بين «إسرائيل» وحزب الله في نوفمبر 2024 الذي رعاه نبيه بري، تضمن بنوداً غامضة حول نزع السلاح، وتفاصيل أخرى تتيح للعدو الصهيوني استهداف الأراضي اللبنانية كلما «أحس» ان هناك خطراً امنياً يتهدده!!

إن أحداثاً مفصلية، مثل اغتيال حسن نصر الله وقيادات بارزة أخرى، كشف للرأي العام اللبناني والعربي والدولي مستوى الاختراق الأمني الكبير للموساد الصهيوني في المفاصل الهامة داخل حزب الله وعلى مستويات عليا. مما يطرح جديا تساؤلات حول ما إذا كان عام 2026 هو عام نهاية حزب الله.

ومع ذلك، تشير تحليلات أخرى مقربة من إيران إلى أن الحزب قد نجا من بعض هذه الصدمات، وأعاد تشكيل موازين القوى في لبنان.

سيناريوهات المستقبل حول مستقبل حزب الله مختلفة. فمن جهة، يرى البعض أن الحزب يواجه أزمة هيبة وغياب لقوته التي كان يهدد بها الداخل اللبناني بعد أحداث 2024، وأن مرور أكثر من عام على مقتل نصر الله لم ينهِ تجربة الحزب، لكنه أنهى مرحلة بكاملها في تاريخه. ومن جهة أخرى، هناك من يرى أن حزب الله في عام 2026 سيواجه ضغوطاً قصوى، لكنه سيعمل على المناورة لكسب الوقت، مستفيداً من سد فراغ الدولة في بعض الجوانب الخدمية التي «يرشي» بها بيئته لضمان دعمهم له. كما تشير بعض التحليلات إلى أن الحزب قد يضطر إلى التكيف والتحول للبقاء في المشهد السياسي اللبناني. كما أن هناك مخاوف من أن يؤدي فرض قرار نزع السلاح بالقوة إلى خلق فوضى أمنية، مما يمنحه وقتاً للتفاهم أو لتأثر المسار بالتطورات التي تجري على شواطئ ايران!!

كل العرب

مجلة عربية شاملة تصدر من باريس

الناشر ورئيس التحرير: **علي المرعبي**

91, rue du Faubourg Saint-Honoré 75008 Paris/ France - Port: 06 25 23 17 75 -Tel: 09 82 63 75 78 -
e-mail: koulalarab.paris@gmail.com - www.koul-alarab.com
SARL: KOUL ALARAB - Siret: 899 008 080 00017 - CJ. 5499 - APE 58.14Z - capital 10.000 € - INPI: 4464381
et: 20 4 687 031 - ISSN: 2677-349X

مدير العلاقات العامة:
محمد الاسباط

سكرتير التحرير:
غادة حلايقة

المشرف على القسم الاقتصادي:
غسان الطالب

المشرف على السياسة الدولية:
لهيب عبدالخالق

المشرف على القسم السياسي:
خالد النعيمي

المشرف على القسم الثقافي:
نسيم قبها

المشرف على القسم الاجتماعي
أسماء الصفار

المشرف على القسم الرياضي :
ادريس سيباح

المدير الفني :
لؤي المرعبي

المدير المسؤول:
رنا الجندي

مكاتب المجلة

معتز فخرالدين
غادة حلايقة
وفاء رشيد
ليلى قيري
إسحق البصير
أسماء الصفار
هويدا عبد الوهاب
علي عبدالقادر
سناء جاء بالله
زياد المنجد
عمر محمد فاضل

يشارك بها الكثير من الاصدقاء الكتاب منهم:

حميدة نعنع
مازن الرمضاني
مايز الادهمي
هاني الملاذي
زياد المنجد
محمد زيتوني
عبد الرزاق الدليمي
عبدالناصر سكرية
محمد المرواني
نائلة فزع
إياد سليمان
علي القحيص
نزيهة رفاعي
ليلى قيري
نسيم قبها
نوال خضري
حياة رايس
علي عبدالقادر
اسامة الاشقر
رجاء السنوسي

جميع الآراء الواردة بالمجلة تعبر عن رأي آصحابها وليس بالضرورة أن تعبر عن رأي المجلة.

شركة التوزيع:
الشركة القومية للتوزيع **شركة الصحافة التونسية**

ثمن النسخة في الدول العربية: 3 دولار او ما يعادلها

ثمن النسخة في دول العالم: 5 يورو او ما يعادلها

رسوم الاشتراك: 90 دولار (اسعار الاشتراك شاملة رسوم البريد)

في هذا العدد

هل هي حرب حقيقية أم صراع مضبوط الإيقاع؟

تسييس الرياضة الدولية... كأس العالم 2026 كمرآة للصراع حول القضية الفلسطينية

كل السياسة

غوتيريش في دمشق:
عندما تتحدث الزيارات بلغة السياسة

من لبنان الكبير إلى دولة المواطنة:
إعادة قراءة في سؤال الدولة اللبنانية

طهران وتل أبيب: صراع الوجود أم حرب المصالح على الأنقاض العربيّة؟

السيادة الوطنية في إرتريا:
عندما تتحول الدولة إلى رهينة للنظام!

النظام الرأسمالي والحروب الدينية

السودان: إدارة الحرب في انتظار السلام

كل الاقتصاد

اقتصاد المراهنات في سرقة المباريات
مباراة منتخب مصر العربية والأرجنتين أنموذجاً

كل العلوم

كوابح الثقافة العربية والانحياز للمستقبل

كل الثقافة

بين الدين والدولة:
كيف بنى فرج فودة حججه في المناظرة الشهيرة؟

خلف قناع القسوة:
ما الذي يقتل «الإنسانية» في مجتمعاتنا؟

تأمّلات وراثيّة
المعارف التقليدية والموارد الجينية: شراكة بين المروث والعلم

التعليم السوداني كان وما زال يصنع الفرق.
«جامعة الخرطوم أنموذجاً»

إسبانيا والأرجنتين...
حين تتحول كرة القدم إلى رمز جيوسياسي

من «النووي» إلى المضائق:
الـجـغـرافـيـا وإعـــــادة تـشـكـيـل الـقـوة

أ.لهيب عبدالخالق
كاتبة عراقية مقيمة في كندا

حين اندلعت المواجهة الأخيرة بين الولايات المتحدة وإيـران، انصرف الاهتمام الدولي إلى البرنامج النـووي بوصفه بـؤرة الصراع ومصدر التوتر الرئيس في الشرق الأوسط، فقد بدا المشهد، في ظاهره، امتداداً لمسار طويل من الضغوط السياسية، والعقوبات الاقتصادية والضربات العسكرية المحدودة الرامية إلى تقييد القـدرات النووية الإيرانية، ومنع تحوّلها إلى عنصر يغيّر موازين الردع في الشرق الأوسط، غير أن تطور الأحداث خلال الأسابيع اللاحقة كشف عن تحول أعمق من مجرد التصعيد العسكري؛ تحول أعاد رسم طبيعة الصراع نفسه، ونقل مركز ثقله من سباق على امـتلاك أدوات القوة إلى تنافس على إدارة المجال الذي تتحرك فيه تلك القوة

تكمن أهمية هذا التحول في أنه يعكس تغيراً في فلسفة إدارة الصراعات الدولية، ففي العقود الماضية انصبّ التركيز على احـتـواء مـصـادر الـقـوة الـعـسـكـرية لـلـدول، سواء تمثلت في البرامج النووية أو الصواريخ الباليستية أو الترسانات التقليدية، أما اليوم، فقد بدأت الجغرافيا ذاتها تتحول إلى عنصر فاعل في معادلة الردع، ولم تعد مجرد مسرح تدور فوقه العمليات العسكرية، فالمضائق البحرية، والممرات التجارية، وخطوط الطاقة، والموانئ الاستراتيجية، باتت تمثل أدوات تأثير قادرة على إعادة تشكيل ميزان القوة الإقليمي والدولي، بما يمنح الدول التي تتحكم بها أوراقاً تفاوضية تتجاوز في بعض الأحيان أثر امتلاك منظومات تسليحية متطورة.

من هذه الزاوية، تبدو الحرب مع إيران أقرب إلى لحظة انتقال جيواستراتيجي أكثر منها مجرد مواجهة عسكرية محدودة، فالولايات المتحدة لم تعد تواجه دولة تسعى إلى تطوير برنامج نووي فحسب، وإنما تواجه دولة تدرك القيمة الاستراتيجية لموقعها الجغرافي، وتسعى إلى تحويل هذا الموقع إلى مصدر دائم للقوة السياسية والاقتصادية والعسكرية، هنا تبرز المضائق البحرية بوصفها عقداً حيوية في شبكة الاقتصاد العالمي، لا مجرد ممرات تعبرها السفن وناقلات النفط.

وتكتسب هـذه الـقـراءة أهميتها إذا ما تجاوزنا اختزال المشهد في مضيق هرمز وحده، فالمعادلة الراهنة تشمل منظومة مترابطة من الممرات البحرية تبدأ من الخليج العربي، وتعبر مضيق هرمز، وتمتد عبر بحر العرب وصولاً إلى باب المندب والبحر الأحمر، قبل أن ترتبط بقناة السويس والبحر المتوسط، وهذه الشبكة لا تمثل خطوطاً منفصلة، وإنما تشكل منظومة جغرافية واحدة تتدفق عبرها الطاقة والتجارة وسلاسل الإمداد العالمية، بحيث يؤدي الاضطراب في إحدى حلقاتها إلى ارتدادات تمتد عبر كامل الشبكة.

لـقـد أدركـــت طـهـران، خلال الـسـنـوات الماضية، أن تأثيرها الإقليمي لا يرتبط فقط بقدراتها العسكرية المباشرة، وإنما أيضاً بقدرتها على التأثير في هذه المنظومة البحرية الواسعة، فكلما ازداد حضور التهديد في مضيق هرمز، وارتفعت احتمالات تعطيل الـملاحـة فـي بـاب الـمـنـدب، ارتـفـعـت كلفة الصراع بالنسبة للأسواق العالمية وشركات التأمين والدول الصناعية المستوردة للطاقة، وهنا تنتقل الجغرافيا من كونها معطى ثابتاً إلى عنصر ديناميكي قـادر على إنتاج القوة السياسية.

تزداد المعادلة تعقيداً مع دخول باب المندب إلى قلب المشهد الاستراتيجي

فـي الـمـقـابـل، تـكـشـف الاسـتـراتـيـجـيـة الأمريكية عـن إدراك مماثل لهذا التحول، فالانتشار البحري المكثف، وتعزيز الوجود العسكري في الخليج والبحر الأحمر، وتكثيف التنسيق مـع الحلفاء الإقليميين، لا يهدف إلى حماية الملاحة البحرية فحسب، بل إلى المحافظة على النظام الجيوسياسي الذي تشكلت عليه حركة الـتـجـارة والـطـاقـة منذ عقود، فحرية العبور لم تعد قضية اقتصادية خالصة، بل أصبحت أحد أعمدة النظام الدولي المعاصر، وأي قوة تمتلك القدرة على التأثير فيها تقترب تلقائياً من امـتلاك ورقـة ضغط استراتيجية ذات أبعاد عالمية.

ومن هنا، يتجاوز الصراع مفهوم السيطرة العسكرية التقليدية إلى ما يمكن تسميته "إدارة المجال الجيوسياسي"، فالقضية لم تعد مـحـصـورة فـي مـنـع إيـران مـن امـتـلاك وسيلة ردع إضافية، وإنما في الحيلولة دون تحوّل موقعها الجغرافي إلى مصدر نفوذ دائم يفرض إيقاعه على الاقتصاد العالمي، وهذا يفسر انتقال الاهتمام من منشآت التخصيب ومخازن اليورانيوم إلى خرائط الملاحة البحرية، وحركة الأساطيل، وانتشار القطع البحرية، وتأمين خطوط العبور الدولية.

وتـزداد هذه المعادلة تعقيداً مع دخول باب المندب إلى قلب المشهد الاستراتيجي، فـالمضيق الـذي ظـل لـسـنـوات يُـنـظـر إليه باعتباره بوابة جنوبية للبحر الأحـمـر، تحول تدريجياً إلى نقطة ارتكاز تؤثر في حركة التجارة بين آسيا وأوروبـا، وتنعكس آثارها مباشرةً على تكاليف النقل البحري، وأسعار الطاقة، وسلاسـل الإمـداد العالمية، وعندما يتزامن الضغط في باب المندب مع التوتر في هرمز، تتشكل معادلة جديدة تجعل المجال البحري الممتد من الخليج إلى البحر الأحـمـر فضاءً استراتيجياً واحداً، لا يمكن التعامل مع أجزائه

بصورة منفصلة.

في هذا السياق، تبدو المفاهيم التقليدية التي قسمت الأزمات إلى ملفات مستقلة أقل قدرة على تفسير الواقع، فالأزمة النووية، وأمن الخليج، وأمن البحر الأحمر، وحماية طرق التجارة، لم تعد مسارات متوازية، وإنما تحولت إلى عناصر متشابكة داخل بنية استراتيجية واحدة، يتوقف استقرار كل جزء فيها على توازن الأجزاء الأخرى، ولهذا أخذت القوى الكبرى تنظر إلى المنطقة بوصفها شبكة مترابطة من نقاط الاختناق البحرية، تتوزع فيها مصادر التأثير، وتنتقل فيها الضغوط من مضيق إلى آخر وفق ديناميكيات متغيرة، الأمر الذي يجعل إدارة الجغرافيا نفسها أحد أهم ميادين الصراع في القرن الحادي والعشرين.

ولعل أكثر ما يميز هذا التحول أنه يعيد تعريف مفهوم القوة في العلاقات الدولية، فالجغرافيا لم تعد تُقاس بمساحتها أو بحدودها السياسية، وإنما بقدرتها على التأثير في حركة التدفقات العالمية، لقد أصبحت خطوط الملاحة البحرية، وأنابيب الطاقة، والكابلات الرقمية العابرة للبحار، وسلاسل الإمداد، مكونات لبنية استراتيجية واحدة، تتنافس القوى الكبرى على ضمان انسيابها أو امتلاك القدرة على تعطيلها عند الضرورة، ومن هنا، لم يعد النفوذ يقاس بحجم الترسانة العسكرية وحدها، وإنما أيضاً بقدرة الدولة على التأثير في المجال الذي تتحرك عبره التجارة والطاقة والاتصالات.

وفي هذا الإطار، تبدو إيران وكأنها تحاول إعادة توظيف موقعها الجغرافي داخل معادلة الردع الإقليمي، فالجغرافيا، بما توفره من إشراف على المضائق البحرية، تتحول إلى رصيد استراتيجي يوازي في قيمته كثيراً من عناصر القوة التقليدية، وفي المقابل، تسعى الولايات المتحدة إلى تثبيت مبدأ مختلف، يقوم على إبقاء الممرات البحرية فضاءً مفتوحاً يخضع لقواعد النظام الدولي، بوصفه أحد الشروط الأساسية لاستقرار الاقتصاد العالمي، وبين هذين التصورين يتشكل جوهر الصراع الراهن؛ إذ تتجاوز المواجهة حدود الخلاف حول الملف النووي، لتلامس سؤالاً أكثر عمقاً يتعلق بمن يمتلك سلطة التأثير في الجغرافيا التي تمر عبرها المصالح الدولية.

لهذا، قد يكون من المبكر النظر إلى الأزمة الراهنة باعتبارها فصلاً جديداً من النزاع الأمريكي-الإيراني فحسب، فالوقائع تشير إلى ولادة مرحلة جيواستراتيجية مختلفة، تنتقل فيها المنافسة من امتلاك وسائل القوة إلى إدارة الفضاءات التي تتحرك فيها تلك الوسائل، وعندما تتحول المضائق البحرية إلى أوراق تفاوض، وتغدو حرية العبور عنصراً من عناصر الردع، فإن الجغرافيا تستعيد موقعها بوصفها أحد أهم مصادر القوة في النظام الدولي.

ومن هذه الزاوية، يمكن القول إن الحرب مع إيران لم تكشف عن تحول في طبيعة التهديدات الإقليمية فحسب، بل كشفت أيضاً عن تحول في طبيعة القوة ذاتها، فبينما انشغل العالم سنوات طويلة بمراقبة تخصيب اليورانيوم، كانت الجغرافيا تعيد بناء مكانتها بهدوء داخل معادلات السياسة الدولية. واليوم، يبدو أن المنافسة لم تعد تدور حول من يمتلك السلاح الأكثر تطوراً، بقدر ما تدور حول من يمتلك القدرة على إدارة عقد الجغرافيا التي تعبرها الطاقة والتجارة والاقتصاد العالمي، وربما تمثل هذه الحقيقة إحدى أبرز السمات التي سترسم ملامح الصراعات الدولية خلال

الشرق الأوسط على حافة إعادة التشكيل

هل هي حرب حقيقية أم صراع مضبوط الإيقاع؟

أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي
أستاذ جامعي ـ خبير الدعاية الإعلامية

المنطقة تدخل منعطفات خطيرة

يعيش الشرق الأوسط واحدة من أكثر مراحله حساسية منذ عقود بعد اتساع دائرة المواجهة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، والنظام الإيراني من جهةٍ أخرى، ومع استمرار الضربات العسكرية وتبادل الرسائل النارية، يبرز سؤال جوهري: هل نحن أمام حرب شاملة هدفها إسقاط النظام الإيراني، أم أمام صراع يخضع لحسابات دقيقة تمنع الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة؟

حتى الآن تبدو الوقائع متناقضة؛ فالتصعيد العسكري مستمر، لكن جميع الأطراف تحاول في الوقت نفسه تجنب حرباً لا يمكن السيطرة على نتائجها، ولذلك يذهب عدد من المحللين إلى أن الصراع يجمع بين القوة العسكرية والرسائل السياسية بحيث يسعى كل طرف إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل قدرٍ ممكن من الخسائر، وقد شهدت الأيام الأخيرة تصعيداً طال البنية التحتية والمنشآت الحيوية مع استمرار المخاوف من اتساع المواجهة إلى دول الخليج وممرات الطاقة.

لماذا لا يريد أحد حرباً شاملة؟

الولايات المتحدة تدرك أن أي حرب طويلة في الشرق الأوسط ستستنزفها اقتصادياً وعسكرياً، خصوصاً في ظل المنافسة مع الصين وروسيا.

أما إسرائيل، فرغم رغبتها في تقليص القدرات العسكرية الإيرانية، فإنها تعلم أن حرباً مفتوحة قد تعني سنوات من الاستنزاف الأمني والاقتصادي.

وفي المقابل، يعرف النظام الإيراني أن مواجهة مباشرة وطويلة قد تهدد بقاءه، لكنه يسعى في الوقت نفسه إلى إثبات أنه ما يزال قادراً على الرد وإظهار أن أي هجوم عليه ستكون كلفته مرتفعة، لذلك، فإن المشهد الحالي يوحي بأن الجميع يريد استخدام القوة، لكن أحداً لا يريد الوصول إلى نقطة اللاعودة

هل هي "مسرحية"، أم صراعاً حقيقياً؟

يستخدم البعض وصف "المسرحية" للتعبير عن اعتقادهم بأن التصعيد يخدم مصالح جميع الأطراف بدرجات مختلفة، لكن هذا الوصف يبقى تفسيراً سياسياً وليس حقيقة مثبتة،

الأقرب إلى الواقع هو أن الصراع حقيقي من حيث الضربات والخسائر، لكنه يخضع في كثيرٍ من مراحله لإدارة دقيقة وحدود غير معلنة، إذ تسعى الأطراف إلى تجنب انفلات شامل مع الاستمرار في ممارسة الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية.

بمعنى آخر ليست الحرب وهماً، لكنها ليست أيضاً حرباً بلا حسابات.

الخليج العربي... الحلقة الأكثر حساسية

تبقى دول الخليج الأكثر تأثراً بما يجري، حتى وإن لم تكن طرفاً مباشراً في القتال.

فأي اضطراب في مضيق هرمز، أو منشآت الطاقة، أو خطوط الملاحة ينعكس فوراً على أسعار النفط والتجارة العالمية، كما يفرض على دول الخليج زيادة الإنفاق الدفاعي وتعزيز جاهزية أنظمة الدفاع الجوي

ورغم نجاح هذه الدول في الحفاظ على قدر كبير من التوازن السياسي، فإن استمرار المواجهة يضعها أمام تحديات أمنية واقتصادية متزايدة، خصوصاً إذا امتدت الضربات إلى البنية التحتية أو الملاحة البحرية

العراق... الساحة الأكثر هشاشة

يبقى العراق المرشح الأكبر لدفع ثمن أي تصعيد جديد، فوجود قوى مسلحة متعددة الولاءات، إضافة إلى المصالح الأمريكية والإيرانية المتشابكة داخله، يجعل أراضيه

مرشحةً لأن تتحول إلى ساحة لتبادل الرسائل العسكرية والسياسية.

كما أن أي ضعف إضافي في مؤسسات الدولة سيؤدي إلى زيادة الضغوط الاقتصادية وتأخير مشاريع التنمية وارتفاع مستوى القلق الشعبي، مع احتمال تعرض المنشآت الحيوية أو القواعد العسكرية لهجمات متبادلة.

الانعكاسات على الوطن العربي

إذا استمرت المواجهة خلال الأشهر المقبلة، فإن العالم العربي قد يواجه خمس نتائج رئيسية

ارتفاع أسعار الطاقة والشحن والتأمين.

زيادة الإنفاق العسكري على حساب التنمية.

تعثر الاستثمارات الأجنبية.

تنامي الاستقطاب السياسي والإعلامي.

عودة الحديث عن ترتيبات أمنية إقليمية جديدة.

وفي المقابل، قد تستفيد بعض الاقتصادات النفطية مؤقتاً من ارتفاع أسعار النفط، إلا أن استمرار التوتر سيجعل المكاسب قصيرة الأمد مقارنةً بالخسائر الاستراتيجية.

السيناريوهات المحتملة

• السيناريو الأول يتمثل في استمرار الضربات المحدودة مع العودة إلى مفاوضات غير مباشرة بعد إنهاك جميع الأطراف.

• أما السيناريو الثاني فهو توسع المواجهة لتشمل أطرافاً إقليمية إضافية، وهو ما سيؤدي إلى اضطرابات اقتصادية عالمية أكبر

• ويبقى السيناريو الثالث، وهو الأقل احتمالاً لكنه الأخطر أن تفشل جميع قنوات الاحتواء، فتتحول الحرب إلى مواجهة إقليمية واسعة يصعب التنبؤ بنتائجها.

• وربما سيناريو رابع عمل عسكري بري واسع، أو تكراراً لما حدث في فنزويلا.

الشرق الأوسط يقف اليوم عند مفترق طرق تاريخي. فما يجري ليس مجرد مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، بل صراع على شكل النظام الإقليمي المقبل، وعلى موازين القوة والنفوذ لعقود قادمة.

ولعل الحقيقة الأكثر وضوحاً هي أن الخاسر الأكبر في جميع السيناريوهات سيظل المواطن العربي؛ الذي يدفع ثمن الحروب دون أن يكون طرفاً في قرار إشعالها، بينما يبقى الأمل معقوداً على أن تنتصر لغة السياسة قبل أن تتجاوز المنطقة نقطةً يصعب بعدها إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

خلاصة القـــــول

أ.زياد المنجد
كاتب و صحفي عربي من سورية

غوتيريش في دمشق:
عندما تتحدث الزيارات بلغة السياسة

في عالم السياسة، لا تُقاس أهمية الزيارات الرسمية بعدد ساعاتها، بل بما تحمله من رسائل وما تتركه من آثار. ومن هذا المنطلق، فإن زيارة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى دمشق تتجاوز كونها حدثاً بروتوكولياً، لتشكل محطة سياسية ذات دلالات عميقة في مسار العلاقة بين سوريا والأمم المتحدة.

فالزيارة، وهي الأولى لغوتيريش إلى سوريا منذ توليه منصبه، تأتي بدعوة رسمية من الحكومة السورية، وتتضمن لقاء الرئيس أحمد الشرع وكبار المسؤولين، إلى جانب زيارة قوات الأمم المتحدة العاملة في الجولان، والاطلاع على برامج المنظمة في مجالات التعافي الإنساني والتنمية وإعادة الإعمار. وفي العرف الدبلوماسي، لا يمكن فصل هذه الخطوات عن سياقها السياسي، ولا عن التحولات التي تشهدها سوريا في علاقاتها العربية والدولية.

لقد أدرك المجتمع الدولي، بعد سنوات طويلة من الصراع، أن استقرار سوريا لم يعد شأناً سورياً فحسب، بل أصبح ضرورة إقليمية ودولية. ومن هنا، فإن حضور الأمين العام للأمم المتحدة إلى دمشق يعكس إدراكاً متزايداً بأن أي مقاربة واقعية لمستقبل المنطقة لا يمكن أن تتم بمعزل عن الدولة السورية ومؤسساتها.

ويبقى السؤال: هل تمثل هذه الزيارة اعترافاً أممياً بالحكومة السورية الجديدة؟

من الناحية القانونية، لا تملك الأمم المتحدة صلاحية الاعتراف بالحكومات، لأن هذا الاختصاص يعود إلى الدول الأعضاء. لكن من الناحية السياسية، فإن استقبال الأمين العام من قبل رئيس الجمهورية، وعقد لقاءات رسمية مع مؤسسات الدولة، يعني أن الأمم المتحدة تتعامل مع الحكومة السورية الحالية باعتبارها السلطة التي تمثل الدولة السورية، وهو ما يمنح الزيارة بعداً سياسياً لا يمكن تجاهله، حتى وإن لم يصدر إعلان رسمي يتحدث عن "الاعتراف".

ولعل الرسالة الأبرز التي تحملها هذه الزيارة هي أن سوريا دخلت مرحلة جديدة من الانفتاح الدولي، وأن سياسة العزل التي استمرت سنوات طويلة لم تعد تحظى بالإجماع الذي كانت تتمتع به في السابق. كما أنها تؤكد أن الأمم المتحدة ترى في الحوار والتعاون مع الحكومة السورية الطريق الأكثر واقعية لمعالجة الملفات الإنسانية، ودعم التعافي، وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين، والمساهمة في إعادة الإعمار، وتؤشر إلى أن سوريا تستعيد تدريجياً مكانتها على الساحة الدولية، وأن لغة التواصل بدأت تحل محل لغة القطيعة.

ولهذا، فإن أهمية الزيارة لا تكمن في برنامجها أو مدتها، بل في رمزيتها السياسية. فهي تعكس تحولاً في طريقة تعامل المجتمع الدولي مع سوريا، وتفتح الباب أمام مرحلة قد يكون عنوانها الأبرز: الانخراط مع الدولة السورية بدلاً من الاكتفاء بإدارة أزمتها

دولة الاحتلال الصهيوني تواجه ذاتها

وفـلـسـطـيـن فـــي مـــواجـــهـــة الـنـسـيـان

أ.نسيم قبها
كاتب وباحث فلسطيني

في خضم التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، تقف دولة الاحتلال (إسرائيل) على أعتاب استحقاق انتخابي مصيري، تتقاطع فيه تطورات المشهد السياسي الداخلي مع تحولات استراتيجية في المنطقة والعالم. وما يثير التأمل العميق أن هذه الانتخابات تأتي في لحظة تعرف فيها القضية الفلسطينية حالة من الجمود غير المسبوق، وتشهد فيها الخريطة السياسية (الإسرائيلية) انزياحات نوعية تتجاوز مجرد صراع على الكراسي، إلى إعادة تعريف للهوية السياسية والأيديولوجية للدولة العبرية.

أولاً: أطياف الخريطة الانتخابية (الإسرائيلية) بين الانهيار وإعادة التشكيل

تكشف المعطيات الراهنة أن الانتخابات (الإسرائيلية) المقبلة لن تكون مجرد استحقاق ديمقراطي اعتيادي، بل محطة فارقة في تاريخ الحركة الصهيونية. فاستطلاعات الرأي تشير إلى تراجع ملحوظ في شعبية بنيامين نتنياهو، حيث يعارض 52% من (الإسرائيليين) ترشحه للانتخابات المقبلة. وهذا الرقم يحمل دلالات عميقة تتجاوز مجرد رفض شخصي، ليعكس حالة من التعب السياسي من نموذج الحكم الذي استمر لعقود، ومن سياسات أدت إلى عزلة دولة الاحتلال الدولية وتصدع نسيجها المجتمعي الداخلي.

لكن الأكثر إثارة للانتباه هو أن أفول نجم نتنياهو لا يعني بالضرورة ولادة بديل سياسي يحمل مشروعاً مختلفاً جوهرياً تجاه القضية الفلسطينية. فالشخصيات التي تتصدر المشهد كبدائل محتملة، مثل نفتالي بينيت وغادي آيزنكوت، لا تطرح رؤية مغايرة للحل السياسي، بل تقدم نفسها كخيار أكثر كفاءة إدارياً، وأقل استفزازاً للشرعية الدولية، ولكنها تظل ضمن الإجماع الصهيوني الرافض لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة

والمعسكر المناوئ لنتنياهو، الذي يتوقع أن يحوز على 58 مقعداً، يواجه تحدياً وجودياً يتمثل في امتناعه عن التحالف مع الأحزاب العربية (10 مقاعد) لتشكيل حكومة، وهو ما يجعله أسير معادلة رياضية صعبة، قد تفضي في النهاية إلى حكومة وحدة وطنية عنصرية موسعة تضم الليكود والأحزاب الأخرى، مما يعني بقاء نتنياهو في دائرة التأثير حتى في حال لم يحصل حزبه على الأغلبية.

ثانياً: دولة الاحتلال بين الإجماع اليميني والوهم الليبرالي

المفارقة الأكثر إيلاماً في المشهد (الإسرائيلي) الراهن، هي أن المجتمع (الإسرائيلي) بمختلف أطيافه يجمع اليوم على رفض إقامة دولة فلسطينية، وعلى رفض إشراك الأحزاب العربية في الائتلاف الحكومي. وهذا الإجماع ينسف الفرضية التي تروجها بعض الأوساط الدولية بأن المشكلة تكمن في شخص نتنياهو أو في تطرف شركائه من اليمين المتطرف.

فالواقع أن دولة الاحتلال أصبحت أسيرة رؤية سياسية لا ترى أمام الفلسطينيين سوى خيارين: الإبادة الجماعية أو نظام الفصل العنصري. وهذا التوجه لم يعد حكراً على اليمين المتطرف، بل أصبح المظلة الجامعة للتيار الصهيوني بأسره، وهو ما يفسر صعود شخصيات عسكرية سابقة مثل آيزنكوت، الذي يقدم نفسه كخيار وسط، بينما مواقفه من القضية الفلسطينية لا تختلف جوهراً عن مواقف أقصى اليمين.

ثالثاً: الانسحاق العربي وتداعياته الاستراتيجية

في سياق موازٍ، يعيش المشهد العربي حالة من الانهيار السياسي والأخلاقي، تمثلت في تسارع وتيرة التطبيع مع (إسرائيل)، متجاوزة الثوابت القومية والإسلامية التي كانت تشكل مرجعية للشعوب العربية. فاتفاقات «أبراهام» لم تكن مجرد خطوة دبلوماسية عابرة، بل أعلنت عن تحول استراتيجي في موازين القوى الإقليمية، حيث أصبحت المصالح الاقتصادية والأمنية للأنظمة العربية تتفوق على أي التزام تاريخي بالقضية الفلسطينية.

وهذا التخلي العربي المنظم عن القضية، والذي يحدث في ظل تراجع دور مصر التاريخي وفقدانها لقدرتها على ممارسة

دور ريادي، يخلق فراغاً استراتيجياً تملؤه دولة الاحتلال، ويعزز من شعورها بأنها محصنة ضد أي ضغوط عربية، ويجعلها أكثر تجبراً في مواقفها تجاه الفلسطينيين. وقد أدى هذا التطبيع إلى إضعاف الموقف الفلسطيني، وتسريع وتيرة الاستيطان، وإجهاض أي فرصة لحل سياسي قائم على مبدأ الأرض مقابل السلام.

رابعاً: السيناريوهات المستقبلية بين الجمود والانفجار

في ضوء هذه المعطيات، يمكننا استشراف ثلاثة سيناريوهات رئيسية، تستند إلى منطق «تخطيط السيناريو» الذي يقوم على استكشاف احتمالات متعددة بدلاً من التنبؤ بنتيجة واحدة حتمية:

السيناريو الأول: حكومة وحدة عنصرية موسعة

وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً، حيث يتم تشكيل حكومة تضم الليكود والأحزاب الوسطية، مع استبعاد الأحزاب العربية، وهو ما يعني استمرار السياسات الحالية تجاه الفلسطينيين مع تغيير في الشكل دون المضمون.

السيناريو الثاني: حكومة يمينية متطرفة

ويمثل استمرار الوضع الراهن، حيث ينجح نتنياهو في تشكيل حكومة تعتمد على أحزاب اليمين المتطرف، مما يعني مزيداً من التصعيد في الضفة الغربية، وربما الضم الفعلي لأجزاء منها.

السيناريو الثالث: أزمة سياسية تؤدي إلى انتخابات مبكرة جديدة وهو ما يعكس حالة العجز السياسي، حيث يفشل أي من المعسكرين في تشكيل حكومة، مما يعيد المشهد إلى دائرة الجمود السياسي الذي عرفته في الأعوام الأخيرة.

في جميع هذه السيناريوهات، تبقى القضية الفلسطينية الخاسر الأكبر، في ظل غياب أي مشروع وطني عربي موحد، وفي ظل إجماع (إسرائيلي) على رفض أي حل سياسي عادل.

خامساً: تداعيات الموقف الدولي والفراغ السياسي

في ظل توجه دولي متزايد نحو فرض حل سياسي لا يرضي (إسرائيل) ولا الفلسطينيين، تكون القضية الفلسطينية قد دخلت مرحلة الخطر الأكبر في تاريخها. فالمجتمع الدولي، الذي يترنح بين مواقفه المعلنة المؤيدة لحل الدولتين، وممارساته الفعلية التي تغذي الاحتلال، أصبح يساهم في خلق واقع جديد يكرس الفصل العنصري، ويحوّله إلى وضع طبيعي مقبول.

إن ما يجري اليوم هو إعادة إنتاج للقضية الفلسطينية في قوالب تخدم المشروع الصهيوني، تحت عناوين «التطبيع الاقتصادي» و«السلام الإقليمي» و«التعاون الأمني»، بينما تذوب الهوية الفلسطينية في حسابات المصالح العربية الضيقة، وتضيع الحقوق الوطنية في متاهات الحلول الوسط.

إن ما تشهده (إسرائيل) من تحولات سياسية، وما يرافقها من انهيار عربي، ومن تقاعس دولي، يخلق واقعاً جديداً يجعل القضية الفلسطينية أمام تحدٍ وجودي حقيقي. فليس المطلوب الآن أن نبحث عن بديل لنتنياهو، أو عن حكومة (إسرائيلية) أكثر اعتدالاً، فهذا وهم استراتيجي يتجاهل حقيقة أن دولة الاحتلال بأكملها أصبحت معسكراً واحداً ضد الحقوق الفلسطينية.

المطلوب هو إعادة بناء الموقف الفلسطيني على أسس جديدة، تدرك أن الانتصار لن يأتي من خلال التكيّف مع المتغيرات، بل من خلال خلق متغيرات جديدة، وإعادة اكتشاف الذات الفلسطينية، والتمسك بالثوابت الوطنية بعيداً عن الرهانات العربية والدولية الخائبة.

إن المرحلة المقبلة ستكون مرحلة اختبار حقيقي للمشروع الوطني الفلسطيني، فإما أن ينتهي في غياهب النسيان، وإما أن يولد من جديد كبديل استراتيجي يعتمد على الصمود الشعبي، والمقاومة المدنية، وفضح الممارسات الصهيونية، وبناء جبهة دولية جديدة مناصرة للحقوق الفلسطينية، تدرك أن السلام الحقيقي لا يمكن أن يقوم على الظلم، وأن العدالة هي الأساس الوحيد لأي حل مستدام في الشرق الأوسط.

أ.يوسف عزيزي
كاتب و أديب احوازي

إيران: لماذا يحتاج النظام إلى استمرار الحرب؟

أدلى حسن رحيم بور أزغدي، عضو المجلس الأعلى للثورة الثقافية في إيران، بتصريحات أثارت جدلًا، قال فيها إن على إيران مواصلة المواجهة مع الولايات المتحدة، واستهداف قادتها على أراضيهم، وذلك لمنع اندلاع اضطرابات وزعزعة الاستقرار في الداخل الإيراني.

ويُعدّ بور أزغدي أحد أبرز المنظّرين الاستراتيجيين للنظام الإيراني، وتعكس تصريحاته جانباً من الرؤية السائدة لدى عدد من القيادات المتشددة، التي ترى في الحروب والتوترات الخارجية أداةً فعّالة لإطالة عمر النظام، وصرف الأنظار عن أزماته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتفاقمة.

فالنظام يدرك أن انتهاء حالة الحرب واستتباب الأمن في البلاد قد يفتحان المجال أمام عودة الجماهير المنهكة إلى الشوارع، وتصاعد الاضرابات والاحتجاجات المطلبية ضد الغلاء، والتضخم، والبطالة، والقمع السياسي، والإعدامات، وحرمان المواطنين من حرية التعبير، كما يدرك أن السلام يمنح الشعوب الإيرانية فرصةً للتأمل في واقعها المعيشي المتردي، والبنية التحتية المدمرة، وإحصاء ضحاياها، واستذكار الفرص التي أهدرتها الحروب المتواصلة.

ولم يغب عن النظام أن الأيام الماضية، رغم استمرار الحرب في جنوب إيران، شهدت خروج سائقين وعمال ومتقاعدين إلى الشوارع في احتجاجات تحدّت السلطة.

ومن هنا، أرى أن انتهاء حالة الحرب، أو انحسار

من لبنان الكبير إلى دولة المواطنة:

إعـــادة قـــراءة فـي ســؤال الـدولـة اللبنانية

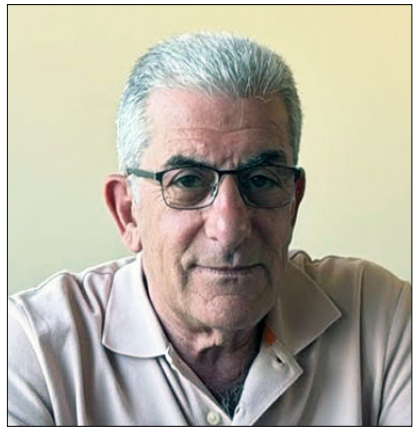

أ.معتز فخرالدين
كاتب لبناني

مقدمة

ليست قيمة بعض القراءات الفكرية في أنها تقدم أجوبة نهائية، بل في قدرتها على إعادة فتح الأسئلة الكبرى التي نظن أحياناً أننا تجاوزناها، وتندرج هذه القراءة ضمن ثلاثية فكرية تتتبع أزمة الدولة اللبنانية من جذورها التاريخية إلى اختباراتها الراهنة، مع بقاء كل مقال منها قائماً بذاته.

ومن هذا المنطلق تأتي قراءة الراحل الدكتور عبد الغني عماد لكتاب الدكتور لويس صليبا: «لبنان الكبير أم لبنان خطأ تاريخي؟»، باعتبارها أكثر من مراجعة نقدية لكتاب يتناول مرحلة مفصلية من تاريخ لبنان؛ فهي محاولة لإعادة وضع مسألة الدولة اللبنانية في إطارها التاريخي والاجتماعي، بعيداً عن الأحكام المسبقة والروايات المتعارضة التي طبعت النقاش حول نشأة الكيان.

فالقضية التي يثيرها الكتاب، وتعيد قراءة دكتورعبدالغني عماد صياغتها، لا تختزل في الحكم على إعلان لبنان الكبير عام 1920 إن كان صائباً أو خاطئاً، بل تتجاوز ذلك إلى سؤال أعمق: كيف تتكوّن فكرة الوطن؟ وهل تولد الدول مكتملة بمجرد رسم حدودها وإعلان قيامها، أم أنها تحتاج إلى زمن طويل تتفاعل خلاله الجغرافيا مع التاريخ، ويتحول الكيان السياسي تدريجياً إلى وطن في وعي أبنائه؟

من هنا تبرز قيمة المقاربة التي يقدمها عبد الغني عماد؛ فهو لا ينظر إلى تاريخ لبنان باعتباره صراعاً بين روايتين متقابلتين فحسب، بل يقرأه كتجربة تاريخية مركبة تداخلت فيها الجغرافيا والديموغرافيا والطوائف والمصالح المحلية والإقليمية والدولية، وصولاً إلى تشكل تدريجي لفكرة الدولة اللبنانية.

لبنان الكبير: لحظة تأسيس أم بداية إشكال؟

تكشف قراءة عماد لكتاب صليبا أن إعلان لبنان الكبير لم يكن لحظة إجماع وطني مكتمل، بل محطة تاريخية فتحت أسئلة أساسية حول طبيعة الكيان وحدوده وهويته السياسية.

فعند نهاية الحرب العالمية الأولى، لم يكن اللبنانيون يحملون تصوراً واحداً لمستقبل البلاد، داخل البيئة المسيحية نفسها، ظهرت رؤى مختلفة؛ فهناك من رأى في لبنان الكبير تحقيقاً لطموح تاريخي نحو كيانٍ مستقل، في حين عبّر آخرون عن مخاوفهم من أن يؤدي توسيع حدود المتصرفية إلى تبدل التوازنات الديموغرافية والسياسية التي كانت قائمة في جبل لبنان.

أما في البيئة الإسلامية، فلم يكن الموقف بدوره موحداً؛ إذ تراوحت الاتجاهات بين رفض المشروع باعتباره جزءاً من ترتيبات استعمارية أعادت رسم خريطة المنطقة، وبين من بدأ مع مرور الوقت بالتعامل مع الكيان الجديد باعتباره واقعاً سياسياً يمكن التأثير فيه والمشاركة في صياغته.

وهنا تبرز إحدى الأفكار الأساسية التي تنطلق منها قراءة دكتور عبدالغني عماد: لا يمكن إسقاط مفاهيم الهوية الوطنية الحديثة على مرحلة لم تكن فيها الدولة الوطنية نفسها قد اكتملت في المنطقة؛ فالمواقف التي ظهرت آنذاك كانت تعبيراً عن مخاوف وتطلعات مرتبطة بسياق تاريخي محدد، لا عن مواقف نهائية تجاه مفهوم الوطن كما نعرفه اليوم.

بين «الخطأ التاريخي» والمسار التاريخي

من الأفكار المحورية في قراءة عبد الغني عماد رفض التعامل مع مقولة «لبنان خطأ تاريخي» باعتبارها حكماً نهائياً على التجربة اللبنانية بأكملها.

فهذا التعبير ارتبط بمرحلة سياسية وديموغرافية محددة، وبمخاوف نشأت من نتائج توسيع حدود الكيان وتأثير ذلك على التوازنات الداخلية، لكنه لا يستطيع وحده تفسير تاريخ لبنان، ولا اختزال التحولات التي شهدها المجتمع اللبناني منذ تأسيس الكيان وصولاً إلى تشكل الدولة ومؤسساتها.

لذلك لا يصبح السؤال التاريخي محصوراً في كيفية ولادة لبنان، بل يمتد إلى سؤال أكثر عمقاً: كيف تحول هذا الكيان السياسي إلى وطن في وجدان أبنائه؟ وكيف انتقل من فكرة متنازع عليها إلى إطار يسعى اللبنانيون إلى تطويره وإعادة تعريفه؟

من الكيان إلى الوطن: تشكل الوعي اللبناني

تطرح قراءة عماد فكرة أساسية مفادها أن الانتماء إلى لبنان لم يكن حقيقة مكتملة مع إعلان لبنان الكبير، بل كان نتيجة تطور تدريجي نشأ عبر التفاعل السياسي والاجتماعي بين مختلف مكونات المجتمع.

فالدولة لا تُبنى بالحدود وحدها، ولا بالنصوص الدستورية فقط؛ فهي تحتاج إلى تحول في علاقة الجماعات المكونة لها بالدولة.

ومن هذه الزاوية، يصبح الميثاق الوطني عام 1943 محطة مهمة في تطور الدولة اللبنانية؛ إذ مثّل محاولة لإرساء صيغة سياسية داخلية تنظم العلاقة بين مكونات المجتمع اللبناني، وتنقل البلاد من مرحلة البحث عن شرعية الكيان إلى مرحلة البحث في كيفية إدارة هذا الكيان وبناء مؤسساته.

غير أن هذه الصيغة حملت منذ بدايتها

توتراً بين منطق الدولة الدستورية ومنطق توزيع السلطة على أساس طائفي؛ فمن جهة كرّست فكرة الدولة ذات السيادة والمؤسسات، ومن جهة أخرى أبقت على حضور الانتماءات الطائفية في بنية الحكم، بما جعل الانتقال الكامل إلى دولة المواطنة مشروعاً غير مكتمل.

فالمشكلة لم تكن في وجود تعدد اجتماعي وطائفي بحد ذاته، إذ إن العديد من الدول نجحت في إدارة تنوعها، بل في استمرار تحويل هذا التنوع إلى قواعد سياسية مغلقة تعيق نشوء مفهوم المواطنة الجامعة.

الطائفية: من صيغة حماية إلى عائق أمام الدولة

إن استعادة هذا المسار التاريخي تساعد على فهم جانب أساسي من الأزمة اللبنانية الراهنة.

فالنظام الذي نشأ في الأصل لإدارة التوازنات بين الجماعات لم ينجح بصورة كاملة في التحول إلى نظام دولة حديثة تقوم على المؤسسات والقانون، وبقي لبنان يعيش بين منطقين متداخلين: منطق الدولة الحديثة التي يفترض أن تكون المرجعية النهائية لجميع المواطنين، ومنطق المحاصصة التي تجعل الانتماء الطائفي مدخلاً أساسياً إلى السلطة والقرار.

كما أن الطائفية السياسية لم تعمل في فراغ، بل تفاعلت مع عوامل أخرى داخلية وخارجية ساهمت في إضعاف الدولة وإعاقة تطورها، بحيث أصبح النظام السياسي أسيراً لتوازنات تعيد إنتاج أزماته بدل أن تساعده على تجاوزها.

فالدولة العاجزة عن تأمين الخدمات الأساسية تترك المواطن أكثر اعتماداً على شبكات الوساطة والانتماء، فتتحول المواطنة من علاقة حقوق وواجبات إلى علاقة مرتبطة بالمصالح والخدمات، ويصبح الفساد جزءاً من آليات استمرار النظام لا مجرد خلل طارئ فيه.

البعد الإقليمي: تفاعل الداخل اللبناني مع التحولات الإقليمية

ولا يمكن فصل هذا المسار الداخلي عن العوامل الخارجية التي رافقت نشأة لبنان وتطوره، من مرحلة الانتداب الفرنسي وإعلان لبنان الكبير عام 1920، إلى التحولات الإقليمية الكبرى التي أعادت التأثير في موقع لبنان ودوره، من الصراع العربي الإسرائيلي إلى الثورة الإيرانية وصولاً إلى التحولات التي

أصابت النظام الإقليمي العربي.

ففي كل مرحلة، كانت التوازنات الداخلية اللبنانية تتأثر بضغوط وتحديات سيادية جديدة، ما جعل الدولة اللبنانية عرضةً لتجاذبات خارجية متكررة أثرت في قدرتها على بناء مشروع وطني مستقل ومستقر.

غير أن العامل الخارجي، رغم أهميته، لم يكن وحده سبب الأزمة؛ فقد تفاعل باستمرار مع نقاط ضعف داخلية مرتبطة ببنية النظام السياسي وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

الدرس الذي يقدمه عبد الغني عماد

تكمن القيمة الأبرز في مقاربة عبد الغني عماد في رفضه تحويل التاريخ إلى أداة في الصراعات السياسية الراهنة، فهو لا يتعامل مع الماضي بمنطق إصدار الأحكام، ولا يسعى إلى تثبيت رواية على حساب أخرى، بل يحاول فهم الظروف التي أنتجت المواقف والأفكار في لحظتها التاريخية.

فالذين اختلفوا حول مشروع لبنان الكبير لم يكونوا يتحركون خارج سياقهم التاريخي، كما أن الذين قبلوا لاحقاً بفكرة الدولة اللبنانية لم يصلوا إلى ذلك الموقف بمعزل عن تحولات سياسية واجتماعية عميقة شهدها لبنان والمنطقة.

إن قراءة التاريخ بهذه الطريقة لا تعني تبرير الإخفاقات، بل تساعد على التمييز بين مشكلات التأسيس ومشكلات إدارة الدولة، وبين ما كان مرتبطاً بظروف تاريخية محددة وما أصبح اليوم مسؤولية سياسية تقع على عاتق اللبنانيين.

خاتمة

لم يكن لبنان الكبير حقيقةً مكتملة في لحظة إعلانه عام 1920، كما لم يكن خطأً تاريخياً يمكن اختزال التجربة اللبنانية كلها فيه، لقد كان مشروعاً سياسياً دخل في رحلة طويلة من الصراع والتكيف وإعادة تعريف الذات، حتى أصبح جزءاً من واقع تاريخي لا يمكن فهم لبنان المعاصر من دونه.

وتبرز أهمية قراءة عبد الغني عماد في أنها تذكرنا بأن الأوطان لا تُصنع فقط عند لحظة التأسيس، بل عبر الزمن، من خلال قدرة المجتمعات على تحويل الكيان السياسي إلى عقد وطني يقوم على المشاركة والمواطنة.

واليوم، بعد أكثر من قرن على إعلان لبنان الكبير، لم يعد السؤال يتعلق بشرعية وجود لبنان، بل بشرعية الدولة نفسها: أي دولة يريد اللبنانيون؟ وهل يستطيعون الانتقال من دولة تقوم على موازنة الجماعات إلى دولة تكون فيها المؤسسات والقانون والقرار الوطني فوق الانتماءات الضيقة؟

وإذا كانت قراءة التاريخ تكشف جذور هذه الأزمة، فإن السؤال الأكثر إلحاحاً يبقى في قدرة اللبنانيين على تجاوز هذا الإرث في لحظة اختبار الدولة الراهنة.

فإذا كان القرن الأول من عمر لبنان قد انشغل بتثبيت فكرة الكيان، فإن التحدي الحقيقي للمرحلة المقبلة هو بناء الدولة.

لقد تجاوز لبنان مرحلة الجدل حول وجود الكيان، أما سؤال الدولة فما زال مفتوحاً.

طهران وتل أبيب: صراع الوجود أم حرب المصالح على الأنقاض العربيّة؟

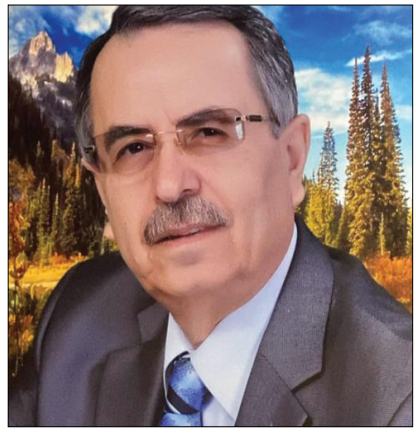

د. منذر معاليقي
استاذ جامعي ومفكّر عربي

يتصدّر الصراع بين إيران و»إسرائيل» واجهة الأحداث الإقليمية والدوليّة هذه الأيام، حتى يكاد يبدو وكأنه صراع تاريخي ووجودي، لكن حين نبتعد قليلاً عن الضجيج الإعلامي، ونمعن النظر في خلفيّات هذا الصراع - الحرب - وتشابكاته، يبرز سؤال جوهري: هل ما بين طهران وتل أبيب عداوة أصيلة متجذّرة؟ أم أننا أمام صراع مصالح، يتغذى على الجغرافيا العربيّة، ويدور فوق ترابها؟

إنّ هذا الصراع، وإن كان حقيقيًّا في بعده الأمني، لا يخلو من أبعاد براغماتيّة، حيث يوظّف كلّ طرفٍ عداوة الآخر لتعزيز موقعه الإقليمي، وترسيخ هيمنته، وتبرير سياساته، أمام الداخل والخارج على حدٍ سواء.

فوراء العناوين الناريّة، والشعارات العقائديّة، تدور المعركة الحقيقيّة بينهما على النفوذ والسيطرة، في منطقة تئنّ تحت الأزمات والفراغ السياسي.

وهنا لا يمكن إغفال البعد الرمزي الداخلي والديني لهذا الصراع، الذي يُستخدم كوقود يتجاوز العقيدة، ويتّصل بالمصالح العميقة لكلّ طرف، فإيران وهي تواجه ضغطًا داخليًّا، وشعبيًّا، واقتصاديًّا خانقًا، تستثمره في العداء لاسرائيل، لتبرير سياساتها القمعيّة داخليًّا، وبتصدير أزمتها إلى الخارج، واسرائيل لطالما استخدمت التهديد الإيراني، كورقة ضغط أمام الغرب، لتأمين المساعدات والتقارب مع الأنظمة العربية، بحجّة العدو المشترك. وتبقى الأرض العربية هي الميدان الدائم لهذا الصراع في دمشق وبيروت وبغداد وغزّة، حيث يُقتل العرب، وتُدمّر عواصمهم، وتستنزف مواردهم، وتبقى المنطقة العربيّة ساحة لتصفية حسابات، لا بين إيران وإسرائيل فقط، بل بين قوى دوليّة وإقليميّة متعدّدة، من خلال تعميق الانقسام، وتكريس التبعيّة، وتقاعس العرب عن بلورة مشروع قومي موحّد، يُحصّن أرضهم وقرارهم.

لذلك كلّه ، ليس الملف النووي هو السبب الوحيد في الحرب بين إيران وإسرائيل، وإن كان هو السبب المركزي والأخطر، فإسرائيل ترى في إيران نوويّة خطرًا، يقيّد حريّة عملها

العسكري في المنطقة، والصراع لن ينتهي، حتى لو توقّف البرنامج النووي، لانّ إيران تدعم قوى مسلّحة معادية لإسرائيل، كوكلاء محليّين، وميليشيات مسلّحة موالية، تزعزع الاستقرار، وتخدم أجندتها الطائفيّة، ولأنّ النظام الملالي، قائم على مبدأ تصدير الثورة إلى خارج حدوده، ويسعى إلى توسيع نفوذه، تحت حجة نصرة المستضعفين، في حين تقابلها إسرائيل بهجمات جوّيّة، تجعل الارض العربيّة ساحة مفتوحة لحرب باردة وساخنة.

اعتقد أنّه كان بأماكن الرئيس الأميركي ترامب أن يصل لاتّفاق مع إيران، يحول دون عسكرة المشروع النووي، وإبقائه مشروعًا سلميًّا، كما هو معمول به في العديد من دول العالم، ولكنّ إسرائيل المحتلة لا تقبل فكرة امتلاك دولة عربيّة أو إسلاميّة مشروعًا نوويًّا سلميًّا، قد يتحوّل في غفلة من الزمن إلى مشروع لإنتاج القنبلة الذرّيّة، وهذا ما دفع إسرائيل لاستهداف وتدمير مفاعل تموز النووي في العراق عام 1981 إبان الحكم الوطني، كضمانة لسلامة وجودها، خاصة وأنها تعي أنها تعيش في كيان مفروض بالقوة، وكجسمٍ غريب لا يحظى بالقبول.

ارى أنه من الطبيعي في مثل هذا الصراع، ان لا تكون النهاية بحسم عسكري واضح، أو بتوقيع معاهدة سلام، ولا على ثنائيّة منتصر ومهزوم، فالسيناريو الأكثر احتمالاً هو أن تبقى الحرب قائمة، بشكل محدود، وضربات جوّيّة مدروسة، واغتيالات نوعيّة، وربّما يكون السيناريو من داخل إيران، إذا ما تفجّرت الأزمات الإيرانيّة، واهتزّت قبضة النظام على مفاصل الدولة، وأُجبرت على تقليص حضورها في الخارج، وانكفائها نحو الداخل، مقابل تراجع الضغوط الدوليّة، ورفع العقوبات الاقتصاديّة.

السيادة الوطنية في إرتريا:

عندما تتحول الدولة إلى رهينة للنظام!

من أكثر المفاهيم حضوراً في الخطاب السياسي الإرتري مفهوم السيادة الوطنية، فمنذ الاستقلال، حرص النظام على تقديم نفسه بوصفه الحارس الوحيد لاستقلال البلاد ووحدتها، حتى أصبح الدفاع عن النظام مرادفاً للدفاع عن الوطن، وأصبح أي اعتراض على سياساته يُصور على أنه مساس بالسيادة الوطنية.

غير أن هذا الاستخدام يثير سؤالاً جوهرياً: هل السيادة ملك للدولة أم للنظام؟ وهل حماية السيادة تعني حماية المواطن، أم حماية السلطة؟

في الفكر السياسي الكلاسيكي، نشأت السيادة بوصفها سلطة الدولة العليا على إقليمها وسكانها، بما يضمن استقلالها عن أي تدخل خارجي، لكن تطور الدولة الحديثة أضاف بعداً آخر لا يقل أهمية، وهو أن شرعية هذه السيادة تقوم على خدمة المجتمع وحماية حقوقه، فالدولة ليست غايةً في ذاتها، وإنما وسيلةٌ لتحقيق الأمن والحرية والعدالة لمواطنيها.

أما في الأنظمة الدكتاتورية، فإن هذا المفهوم يتعرض غالباً لعملية إعادة تعريف، فبدلاً من أن تكون السيادة ملكاً للشعب، تصبح ملكاً للسلطة، ويُختزل الوطن في النظام الحاكم، ويصبح بقاء القيادة السياسية هو المعيار الحقيقي للوطنية، بينما يُتهم كل من يطالب بالإصلاح بأنه يضعف الدولة ويخدم أجندات خارجية.

هذا ما يمكن ملاحظته بوضوح في تجربة الدولة الإرترية، فمنذ سنوات طويلة، تواجه المطالب المتعلقة بتفعيل الدستور، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإنهاء الخدمة الوطنية غير محددة الأجل، واحترام الحريات العامة، بخطاب ثابت مفاده أن البلاد تواجه مؤامرات وتهديدات خارجية، وأن الوقت ليس مناسباً للحديث عن الإصلاح.

لا شك أن إرتريا واجهت تحديات أمنية حقيقية منذ استقلالها، وكان لها الحق في الدفاع عن أمنها واستقلالها، لكن الإشكالية تبدأ عندما تتحول الظروف الاستثنائية إلى حالة دائمة، ويصبح الخطر الخارجي مبرراً لتعليق الدستور، وإلغاء السياسة، وإغلاق المجال العام، وتحويل المجتمع إلى مجتمع تعبئة مستمرة.

لقد أنتج هذا الخطاب معادلة خطيرة كلما ازدادت الأزمات الداخلية، ازداد الحديث عن السيادة، وكلما ارتفعت الأصوات المطالبة بالعدالة، جرى اتهامها بتهديد الوطن، وهكذا تتحول السيادة من مبدأ لحماية الدولة إلى أداة لحماية السلطة من المساءلة.

واللافت أن هذا الخطاب يتجاهل سؤالاً أساسياً: ما قيمة السيادة إذا كان المواطن نفسه فاقدا لحريته وحقوقه؟

فما معنى أن تكون الحدود محمية بينما يعيش آلاف الشباب في خدمة وطنية بلا أفق زمني؟ وما معنى استقلال القرار السياسي إذا كان الاقتصاد يعاني من الجمود، والتنمية متعثرة، والهجرة أصبحت حلماً لقطاعات واسعة من الشباب؟ وما معنى الحديث عن حماية الوطن إذا كان المواطن لا يشعر بالأمان القانوني ولا يملك حق التعبير أو التنظيم أو المشاركة السياسية؟

إن السيادة ليست مجرد سيطرة على الأرض، وإنما هي أيضاً قدرة الدولة على بناء عقد سياسي عادل بين السلطة والمجتمع، فلا يمكن الفصل بين استقلال الدولة وكرامة المواطن؛ لأن الإنسان هو الغاية النهائية لأي مشروع وطني.

إن أحد أخطر آثار هذا الخطاب هو تحويل الوطنية إلى معيار للإقصاء؛ فبدلاً من أن تكون الوطنية إطاراً يجمع جميع المواطنين على اختلاف آرائهم، تصبح أداةً لتقسيم المجتمع بين (وطنيين) يحتكرون الحديث باسم الدولة، و(خونة) لمجرد أنهم يطالبون بالدستور والعدالة وسيادة القانون.

إن التجارب الدولية تثبت أن الدول لا تضعف بسبب احترام حقوق الإنسان، وإنما تضعف عندما تفقد ثقة مواطنيها؛ فالمواطن الذي يشعر أن الدولة تحترمه وتمنحه حقوقه سيكون أكثر استعداداً للدفاع عنها في مواجهة أي عدوان خارجي، بينما لا يمكن بناء وطن قوي على الخوف والصمت والإقصاء.

ولهذا، فإن إعادة الاعتبار لمفهوم السيادة

أ.صالح أشواك
كاتب وسياسي ارتيري

في إرتريا تقتضي الفصل بوضوح بين الدولة والنظام؛ فالنظام السياسي كيان قابل للنقد والتغيير والمساءلة، أما الدولة فهي الإطار الجامع لجميع المواطنين، والدفاع عن الدولة لا يعني الدفاع عن السلطة، كما أن المطالبة بالإصلاح ليست تهديداً للوطن، بل هي محاولة لإنقاذه من الاستبداد.

إن السيادة الحقيقية ليست شعاراً يُرفع كلما طرحت مطالب الإصلاح، وإنما هي منظومة متكاملة تقوم على حماية الحدود، وصيانة الحقوق، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، وشرعية المؤسسات، واحترام الإرادة الشعبية، وكل سيادة لا تضع الإنسان في مركزها تظل سيادة منقوصة؛ لأنها تحمي الأرض بينما تترك المواطن بلا حماية.

ولعل التحدي الأكبر أمام القوى الوطنية الإرترية اليوم هو استعادة مفهوم السيادة من احتكار السلطة، وإعادة تعريفه بوصفه سيادة للشعب والدولة معاً، لا سيادة للنظام على الدولة، فعندما تصبح كرامة المواطن جزءاً من الأمن القومي، ويصبح احترام الدستور جزءاً من حماية الوطن، تتحول السيادة من أداة للدعاية السياسية إلى أساس حقيقي لبناء دولة عادلة ومستقرة.

الـنـظـام الـرأسـمـالـي والـحـروب الـديـنـيـة

د.عبد الناصر سكرية
طبيب وكاتب عربي

لم تكن مسيرة النظام الرأسمالي مكللةً دائماً بالورود، رغم أنها كانت محملةً بالكثير من الوعود المزخرفة البراقة، فمنذ بدايات القرن العشرين بدأت تتكشف الثغرات فيه وتتفاقم الأزمات على كل المستويات الفكرية والتطبيقية والإنسانية، فكانت الحرب العالمية الأولى إحدى ثمرات تلك الأزمـات البنيوية التي أصابت ولا تـزال النظام الرأسمالي، بعيد انتهاء تلك الحرب حدثت أزمة الاقتصاد الشهيرة في سنة 1929، وما تسببت به من انهيارات وتصدعات وتضخم وبطالة، وبعدها بسنوات تفجرت الحرب الأوروبية - الأميركية الثانية -والمسماة عالمية- لتسفر عن مقتل عشرات ملايين الأشخاص من عسكريين ومدنيين، وخلفت دماراً هائلاً في كثيرٍ من بلاد الحرب..

وبعـدها حـروب إقليمية كثيرة تفجرت في معظم قارات الأرض تعبيراً عن تلك الأزمة التي طالت بنيان النظام الرأسمالي ليس فقط في مجال التطبيق وإصطدامه بالواقع، وإنما في مجال الفكر والمرتكزات العقائدية الليبرالية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي الغربي..

ثم تتالت التراجعات البنيوية لتصل إلى جوهر الديمقراطية الرأسمالية التي كانت بمثابة الركن الأهم والأخطر في التسويق لذلك الفكر الليبرالي، فضلاً عن الجانب الاقتصادي، ومن بعده شعار حقوق الإنسان الذي شكل الركيزة الثالثة في التسويق الإعلامي والثقافي للنموذج الليبرالي في الإقتصاد والسياسة:

- الديمقراطية.
- الاقتصاد الحر.
- حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن النظام الرأسمالي كان يشهد وباستمرار تراجعاً بيناً في مجال الممارسة والتطبيق وللأركان الثلاثة لمنهجه ونموذجه في إدارة شؤون الحياة..

وبعد التراجعات الاقتصادية التي أسفرت عن أخطر ظاهرتين في العالم الراهن:

الأولى: انعدام كل أنواع التوازن الاجتماعي وتكدس ثروات هائلة في أيدي عدد محدود جداً من الأفراد الذين يشكلون عماد النظام الرأسمالي ومؤسساته المالية الحاكمة فوق السياسة والسياسيين..

الثانية: سيطرة المال على مجالات الثراء الأخرى، فصارت البنوك والبيوتات المالية هي صاحبة السيادة والقرار فوق مؤسسات الصناعات التنموية الحقيقية..

بعد بروز هاتين الظاهرتين، بدأ التراجع يتسارع في الركنين الباقيين: الديمقراطية وحقوق الإنسان

ومنذ أواخر القرن العشرين ظهرت بوضوح أزمة الديمقراطية الرأسمالية وافتقارها للمحتوى الحقيقي الذي يسمح بالمشاركة الشعبية الفعلية في صناعة السياسات وتقرير المصائر وتحديد الخيارات المستقبلية..

بلغ التراجع في الديمقراطية السياسية أن أدخل رجال المال والأعمال لتولي مسؤوليات السياسة وإدارة شؤون الحياة وتوجيهها، فأداروها بعقلية الصفقات والربح والخسارة بعيداً عن أية حسابات موضوعية تراعي ظروف الشعوب والأمم، وتأخذ في الاعتبار حقوق الآخرين ومتطلبات التعاون الإنساني وضوابطه ومقوماته..

وبلغ التراجع ذروته في العقدين الأخيرين، وصولاً إلى ما تشهده الولايات المتحدة من تصدعات بنيوية داخلية وتراجعات في سُلَّم الأولويات والقيم والمفاهيم، حتى وصل الأمر إلى إلغاء المؤسسات الدولية وتفريغها من أية سلطة حتى معنوية، وتجاوزاً تاماً للقانون الدولي، حتى لتلك المؤسسات والقوانين التي أسسها النظام الرأسمالي ذاته لتكون إحدى أدواته في تسويق ذاته والتبشير بمفاهيمه واعتباراته وتسديد قوته ونفوذه..

أما حقوق الإنسان، ذلك الشعار البراق المخادع، فيكفي استعراض نتائج حرب الإبادة والتهجير والتجويع التي يشنها الكيان الصهيوني الإجرامي على شعب فلسطين وشعب لبنان بدعم تام ورعاية كاملة من أرباب النظام الرأسمالي العالمي وقلبه في الولايات المتحدة؛ للدلالة عن خلو ذلك الشعار من أي مضمون وأية مصداقية..

وعلى الرغم من كل تلك الانهيارات والتصدعات التي توثقها الوقائع الميدانية والإحصائيات الرقمية الرسمية، فإن أي تقييم أو إعادة نظر في أسس النظام الرأسمالي لمعرفة مكامن الخلل وتصحيحها لم تحدث أبداً، وعلى العكس يزداد أرباب النظام إياه شراسةً وحقداً وإصراراً على التمادي في سياساتهم التي تقوم على:

- تحصيل أكبر قدر من الرساميل البشرية بأي ثمن، ما يمكنهم من تكديس المزيد من الثروات في أيدي القلة القليلة من البشر بما يمكنهم من التحكم بمصير العالم، فيفتعلون الحروب المدمرة لبيع السلاح أولاً، ووضع اليد على مصائر البلاد المتحاربة، وسرقة مقدراتها الطبيعية والاقتصادية، وقتل أكبر عدد ممكن من البشر.

ما عدا أصوات كثيرٍ من المثقفين الغربيين الذي أدركوا هذا الخلل فتحدثوا عنه، وأشاروا إلى أسبابه بالتحليل والتصويب، وانتهى الأمر بالكثير منهم إلى توقع انهيار ذلك النظام وانهيار ما يسمى بحضارة الغرب من داخلها حينما تكون قد فقدت كل معيار أخلاقي أو إنساني، بدءاً من كولن ويلسون مؤلف كتاب سقوط الحضارة قبل حوالي مئة عام، وصولاً إلى إيمانويل تود، مروراً بروجيه غارودي وكثيرين غيرهم..

كان ظهور النظام الشيوعي في أوائل القرن العشرين المادة الأساسية والأهم التي استخدمتها الرأسمالية للدفاع عن ذاتها وتبرير سياساتها وإخفاء جرائمها بحجة مواجهة الخطر الشيوعي الذي لا يعترف بحقوق الإنسان ولا بالديمقراطية، وقد نجح النظام الرأسمالي في الاختباء وراء خطر انتشار الشيوعية، وفي ترويع الإنسان الغربي من احتمال سيطرة النظام الشيوعي الشمولي الدكتاتوري إلى بلاده.

وحينما انهار النظام الشيوعي وجدت الرأسمالية فرصتها في ادعاء تفوقها الكاسح، وفرضتها كمنهج حياتي إنساني أوحد، حتى بلغ الأمر ببعض منظريها القول بأنها نهاية التاريخ بلا منازع ولا بديل، بل وسيطرة النموذج الرأسمالي إلى الأبد.

وما هي إلا مدة زمنية قصيرة حتى عادت الرأسمالية تواجه مشكلات مجتمعاتها الوطنية

والقومية وما فيها من غياب العدالة وشيوع الفساد في المؤسسات وحتى أعلى الرؤوس، وتعمق الفوارق الاجتماعية، وتراجع النمو وزيادة التضخم والبطالة وغير ذلك الكثير، فكان أن لجأت تلك الرأسمالية المتوحشة المفترسة إلى صناعة عدو خارجي - داخلي على مقاس مصالحها، فكان «الإسلام» ذاك العدو الذي يشكل تهديداً وجودياً لحضارة الغرب ومكتسبات الإنسان الغربي ورفاهية معيشته.

ومنذ أواسط سبعينات القرن العشرين، كانت الرأسمالية قد أدركت تماما فعالية المشاعر الدينية في توجيه اهتمامات الناس وتحديد انحيازاتهم، فكان أن تركزت استراتيجية عملها في إطالة عمر نظامها السياسي والاقتصادي باستخدام المشاعر الدينية وتوظيفها لتحقيق هدفها الاستراتيجي ذاته

إن التصور الرأسمالي للمشاعر الدينية يقوم على ما يلي:

إن الانتماء الديني يتقدم على الانتماء الوطني أو القومي؛ فالدين حاجة جوهرية في نفوس البشر تسبق أية هوية أخرى وتتفوق عليها..

إن تاريخ الصراعات الدينية: الطائفية والمذهبية حافل بالحروب والمنازعات، لذا يمكن الاستفادة منها وإحياؤها ومن ثم توظيفها..

جميع المجتمعات البشرية متنوعة دينياً، ولا يوجد مجتمع إنساني واحد متجانس تماماً من الناحية الدينية..

إن الشعور الديني يسمو فوق الاعتبارات الدينية وصولًا إلى الله رب الكون والبشر، وهذا يعني استعداد البشر للتخلي عن الدنيا لصالح الانتماء إلى الخالق..

تفرع الهويات الدينية إلى هويات أدنى مذهبية على ما فيها من اختلافات يمكن استغلالها والاستفادة منها لمزيدٍ من الهيمنة والتحكم..

وانطلاقاً من كل هذا كانت استراتيجية النظام الرأسمالي العالمي باعتماد الحروب الدينية وسيلة أساسية وطويلة الأمد لتحقيق ثالوث أهدافه الاستعمارية:

إطالة عمره لأبعد أمد ممكن..

إبقاء هيمنته على الشعوب والأمم بتقسيم مجتمعاتها وإشغالها بالعصبيات الدينية..

نهب مواد بلاد العالم ومقدراتها الطبيعية..

ولتحقيق هذا كانت حاجته إلى تنظيمات دينية متطرفة تمارس أعمالاً إرهابية بشعارات دينية؛ لإثبات وجود الخطر الديني وضرورة الاجتماع لمواجهته..

ثم الحاجة إلى أنظمة دينية شمولية ترعى المشاعر الدينية وتتولى وظيفتين أساسيتين في منتهى الخطورة:

الأولى: تحويل الشعور الديني إلى عصبية طائفية أو مذهبية؛ حتى تكون سبباً في الانقسام على أساس مذهبي، فالعصبية المذهبية تهبط بالإيمان الديني إلى مستوى التقوقع الذي يمتلك خاصية الانعزال.

الثانية: رعاية الأدوات الدينية الطائفية والمذهبية ومدها بأسباب البقاء والقوة والتمدد..

وتمثل هذا النهج الرأسمالي في تفجير الحروب الدينية في يوغوسلافيا، مما أدى إلى تقسيمها وإقامة كيانات دينية - مذهبية يقدر على توظيفها وإعادة تفجيرها حين الحاجة..

ثم في تسهيل أو غض النظر -في أحسن الأحوال- عن قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، ثم تصعيد تيار ديني مذهبي للوصول إلى حكم تركيا.

ولهذا أسس تنظيم القاعدة واستخدمها في حرب دينية، ثم داعش التي يوظفها لتفجير المجتمعات المشرقية العربية واتخاذها ذريعةً للتدخل ومبرراً للتخويف والترويع والسكوت..

وإنطلاقاً من هذا أيضاً كانت رعاية النظام الرأسمالي في دول الغرب ذاته لما يسمى باليمين المتطرف الذي هو خلاصة العصبيات الدينية المتقوقعة المعادية للآخر على خلفيات دينية، فتوجه كل خطابها السياسي على العداء للمهاجر «المسلم».

ولما كان الوطن العربي يشكل المطمع الأول والأهم لقوى النظام الرأسمالي العالمي، ولما كان الإسلام الدين الحيوي الذي ينتشر وتنتشر جالياته في كل دول العالم، وكان هو المكون الأساس للحضارة العربية والوجود القومي للأمة، كان ولا يزال التركيز الرأسمالي - الاستعماري على التنظيمات والحركات والمؤسسات التي تحمل خطاباً دينياً إسلامياً لرعايتها، شرط أن يتحقق فيها هدفان:

الأول: تفريغ الدين من المضمون الإيجابي التحرري التوحيدي الجامع كقوة دفع ضد الظلم والقهر والفساد..

الثاني: التركيز على الشكل الديني والمظاهر الدينية التعبدية، واتخاذها معياراً لتقييم البشر وتحديد العلاقة بهم..

إن الحروب الدينية هي الابتكار الأخطر للنظام الرأسمالي؛ ليطيل أمد هيمنته على العالم، وإبعاد الناس عن معرفة مشكلات حياتهم الواقعية والاهتمام بها والتصدي لمعالجة أسبابها: وهي المعرفة التي تضعهم في مواجهة مباشرة مع هذا النظام المفترس المتوحش وأدواته المحلية.

السودان: إدارة الحرب في انتظار السلام

د.علي عبدالقادر
كاتب وأديب سوداني

لا يبدو في الأفق القريب أن هناك أملاً في حسم عسكري يُنهي الحرب السودانية التي دخلت عامها الرابع؛ فالقوات المسلحة السودانية لم تستطع حتى الآن تحقيق الحسم الذي وعدت به، واستمرار العمليات العسكرية لا يُشير إلى وجود ضوء في نهاية هذا النفق الدموي.

وفي المقابل، لا تبدو حكومة «تأسيس» التي أُعلنت في مدينة نيالا بإقليم دارفور، بوصفها حكومة موازية لحكومة بورتسودان، وجناحاً مدنياً لقوات الدعم السريع، قادرة على تقديم نموذج حقيقي للحكم الرشيد أو بناء دولة مستقرة، بل إن وجود حكومتين متنافستين يكرّس الانقسام ويزيد من احتمالات استمرار الحرب، حتى وإن تراجعت حدتها خلال الأشهر أو السنوات المقبلة.

أما الشعب السوداني، الذي دفع الثمن الأكبر لهذه الحرب، فقد عاش الجوع والخوف، والنزوح داخل الوطن، واللجوء خارجه، وتعرضت قواه السياسية والنقابية والمهنية للملاحقة والسجن والتشريد، ولم يبق أمام المواطن البسيط سوى الدعاء بأن يضع الله حداً لهذه المأساة.

ويبقى السؤال الأكثر إلحاحاً: ماذا عن الأطفال؟ فحتى إذا نجوا من الجوع والخوف والقصف بالطائرات المسيّرة، وأفلتوا من الأوبئة التي تفشت خلال الحرب، مثل الكوليرا والملاريا وحمى الضنك والحصبة والتهاب الكبد (E)، فإنهم سيجدون أنفسهم قد فقدوا أربع سنوات من التعليم، وهي خسارة يصعب تعويضها، وستنعكس آثارها على مستقبل السودان لعقود قادمة.

وفي ظل غياب مؤشرات على حسم عسكري أو تسوية سياسية شاملة، يفرض الواقع الانتقال من التفكير في إنهاء الحرب إلى التفكير في إدارة الأزمة، باعتبارها مرحلة انتقالية قد تهيئ الظروف لإنهاء الصراع عندما تتوافق مصالح الدول الكبرى والدول الإقليمية وتتفق الإرادة العسكرية والسياسية.

ولعل أفضل الآليات الممكنة في المرحلة الحالية تتمثل في تشجيع التفاهمات المحلية بين سكان الأحياء والقرى والمجتمعات المختلفة، وتوسيعها تدريجياً لتشمل المدن والأقاليم، فالهدف هو توفير الحد الأدنى من الأمن والخدمات الأساسية، وحماية المدنيين، وإعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع، بما يسهم في الحد من خطاب الكراهية الذي كان أحد أخطر نتائج هذه الحرب.

ومن شأن انتشار قدر من الاستقرار المحلي أن يشجع النازحين على العودة إلى مناطقهم، وأن يعيد دوران عجلة الحياة والإنتاج، ولو بصورة محدودة، مع استئناف الخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء والتعليم والرعاية الصحية، كما يمكن لهذه المبادرات أن تحافظ على تماسك المجتمع السوداني باعتباره الأساس الحقيقي للوحدة الوطنية، وأن تتيح للمجتمع المدني والجمعيات التعاونية والقيادات الأهلية لعب دور أكبر في الدعوة السلمية إلى وقف الحرب واستعادة السلام.

من ناحية أخرى، يبدو أن طرفي الصراع قد تعرضا لاستنزاف كبير في الأرواح والموارد، وتشير بعض التقديرات إلى أن تكلفة العمليات العسكرية كانت تُقدر في بدايات الحرب بنحو 1.5 مليون دولار يومياً، بينما تذهب تقديرات أخرى إلى أن إجمالي الإنفاق العسكري للطرفين قد يصل إلى عدة ملايين من الدولارات يومياً، ومهما اختلفت التقديرات، فإن المؤكد هو أن استمرار الحرب يفرض تكلفة اقتصادية وبشرية هائلة، تجعل السلام أقل كلفة بكثير من استمرار القتال.

وقد يدفع هذا الاستنزاف المتواصل طرفي النزاع إلى تقليل نطاق العمليات العسكرية، والاكتفاء بهجمات متفرقة؛ تمهيداً للقبول بمفاوضات جادة تفضي إلى

وقف إطلاق النار، ثم الانتقال تدريجياً إلى تسوية سياسية.

وفي الوقت نفسه، تتزايد الضغوط الإقليمية والدولية على الطرفين كما حدث في مبادرات منبر جدة، ومبادرة الابغاد، ومبادرة الاتحاد الإفريقي، ومحادثات جنيف، ومبادرات دول الجوار، ومبادرات القوى السودانية، والتي كانت تسعى في مجملها إلى اقتناع طرفي الحرب بالقبول بهدنة إنسانية، ووقف إطلاق النار، ولو مع تثبيت خطوط التماس، وفتح الممرات الإنسانية، وتبادل الأسرى، بما يسمح بوصول المساعدات إلى المدنيين، وبناء قدر من الثقة، قد تمهد الطريق لإطلاق حوار سوداني شامل يضم القوى السياسية والمدنية وممثلي الأقاليم، ولا يقتصر على الأطراف العسكرية وحدها، إلا أن جميع هذه المبادرات تعثرت لعدة أسباب، أهمها استمرار اعتقاد طرفي النزاع بإمكانية تحقيق الحسم العسكري، وانعدام الثقة بينهما، وغياب آلية فعالة لمراقبة وتنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار، إضافةً إلى تضارب المصالح الإقليمية والدولية، وتعدد مسارات الوساطة دون تنسيق كافٍ، كما أن هناك أطراف تعارض أي تفاوض لأسباب متعددة، فمنها من يطالب بضمانات أمنية لتنفيذ أي اتفاق، ومنها من يخشى الملاحقة القانونية، أو يسعى إلى ضمانات تتعلق بمستقبله السياسي أو المالي، أو يطمح إلى الاحتفاظ بنفوذه أو الحصول على نصيب من السلطة والثروة، وهنا تبرز واحدة من أعقد قضايا مرحلة ما بعد الحرب، وهي كيفية تحقيق التوازن بين المصالحة الوطنية والعفو من جهة، والعدالة الانتقالية وإنصاف الضحايا ورد الحقوق من جهةٍ أخرى.

أما الأمم المتحدة، فرغم أن ميثاقها يتيح، من الناحية النظرية، اللجوء إلى تدابير الفصل السابع لفرض السلم والأمن الدوليين، فإن تطبيق هذا الخيار يظل رهيناً بتوافق مجلس الأمن، وهو أمر غالباً ما تعوقه المصالح المتعارضة للدول دائمة العضوية، فضلاً عن الكلفة العسكرية والسياسية لأي تدخل دولي، ولذلك يبقى خيار الوساطة السياسية هو الأكثر واقعية والأقل تكلفة.

وخلاصة القول، أن السودان يقف اليوم أمام معادلة صعبة: فلا الحسم العسكري يبدو قريباً، ولا التسوية السياسية تلوح في الأفق، وفي مثل هذه الظروف، يصبح العمل على إدارة الأزمة، وتقليل كلفة الحرب على المواطنين، وتوسيع مساحات التهدئة المحلية، وتعزيز المبادرات المجتمعية، ودعم الجهود الإقليمية والدولية لوقف إطلاق النار، هو الخيار الأكثر واقعية، فقد تكون إدارة الحرب بحكمة هي الجسر الذي يقود، في نهاية المطاف، إلى السلام الدائم وإعادة بناء الدولة السودانية.

في الصميم

أ.علي الزبيدي
صحفي من العراق

العراق والوصاية الامريكية الجديدة!!

لا نذهب بعيداً إذا ما قلنا أن أمريكا وضعت العراق تحت وصاية المندوب السامي توم باراك في عملية وصاية جديدة سياسية واقتصادية بعيداً عن سرفات الدبابة والطائرة والمارينز، وتوم باراك هذا يشرف على سوريا، ومسؤول عن تطبيق البرنامج الأمريكي بعيد المدى في المنطقة، فالمخططون الأمريكان وضعوا خارطة عمل لمنطقتنا، في شقها الأول تكون إيران ودول الخليج العربي، وفي شقها الثاني العراق وسوريا والأردن وتركيا، هدف هذه الخارطة هو الهيمنة على القرار السياسي في هذه الدول وضمان السيطرة على ثروات العراق النفطية والمعادن الثمينة الأخرى، مثل الكبريت والفوسفات والزئبق الأحمر، وخاصةً أن العراق يعاني من الفساد المالي والإداري، وفشل الأحزاب والقوى السياسية في بناء دولة مؤسسات منذ الاحتلال الأمريكي في 9 نيسان/ أبريل 2003 ولحد اليوم

السيد المندوب السامي الجديد توم بارك بتغريدة واحدة منع نوري المالكي من الوصول إلى الولاية الثالثة لرئاسة الوزراء، فأصبح السيد باراك هو الأمريكي الناهي و(الناصح)، والذي يأمر بما يقضي ويشاء، فأمريكا تريد للعراق أن يتخلص من التدخل الإيراني والذي كان واضحاً خلال السنوات الماضية، ومنعها -أي إيران- من استثمار العراق كمحافظة إيرانية بواسطة أعوانها من أحزاب السلطة والمليشيات المسلحة خارج سيطرة الحكومة، كما تريد أمريكا اعتماد سياسة اقتصادية بتوفير بعض الخدمات مقابل السيطرة على مقدرات العراق سياسياً واقتصادياً، فقامت بتهيئة 50 اتفاقية ومذكرة تفاهم والتوقيع عليها خلال زيارة علي الزيدي رئيس الوزراء الجديد، والذي حصل على تعاطف شريحة واسعة من الشعب العراقي تلك التي تعاني الفقر والفاقة والمعاناة نتيجة هيمنة أحزاب السلطة الفاسدة، وظهر ذلك جلياً مع قيام الزيدي بتنفيذ صولة الفجر في 28 حزيران/ يونيو الماضي، والتي أطاحت بـ49 من الفاسدين وسراق المال العام، والذين كما تبين أنهم مسنودون من أحزاب وقوى سياسية في المشهد السياسي العراقي، ضمت الوجبة الأولى منهم نواباً ووزراء سابقين ومدراء عامين.

إن أمريكا تريد من تعيين توم باراك ممثلاً شخصياً لترامب لتنفيذ مشروع ما يسمى بالقرن الأمريكي الجديد، والسيطرة على المشرق العربي والخليج، وإخضاع إيران بعد تدمير قوتها العسكرية، وتمهيد الطريق سالكة للتطبيع مع الكيان الصهيوني والذي بدأت ملامحه بالظهور من خلال تنفيذ مخطط أمريكي صهيوني قديم وجديد، والذي بدأ بتدمير غزة بمساعدة وصمت دول الخليج العربي، وصولاً إلى تطبيق ما يعرف بالديانة الإبراهيمية التي ابتدعتها العقلية الصهيونية.

ومن هنا فالعراق القادم تريده أمريكا أحد ركائز بناء وتنفيذ مخططها ضد العرب والمسلمين، وإن غُلف بغلاف الإصلاح وتقديم الخدمات الضرورية للشعب

ويسرقون أعمارنا!

أ.فوزية رشيد
كاتبة وروائية من البحرين

أحيانا وأنا التي عشت هموم هذه الأمة كغيري من المثقفين والمفكرين والمبدعين والفنانين الذين ربطوا وعيهم الأول بوعي أوطانهم وأمتهم، أتخيل نفسي في عالم آخر وجزيرة نائية، ذات طبيعة ساحرة خلابة، ليس فيها من الوجوه والقلوب، إلا كل من أحببتهم في هذه الحياة وأحببت نقاءهم ووعيهم وجمال أرواحهم، ليكون وجودنا معاً مريحاً وحوارنا فكرياً عميقاً حول الوجود والانسان، ولتكون تسليتنا وأوقات الترفيه عندنا تدارس لوحات الفنانين بيننا، أو نحت النحاتين منهم أو خزفيات الجمال من مفردات الطبيعة والبحر، أو تكون أوقاتنا الأخرى شعراً ورواية وحكاية وكتاب وقصص، أو فيلماً رائعاً، أو أن نلهو على شطآن البحار الفيروزية ونحن جميعاً معاً! أو نستكشف الأرض وأسرارها وخباياها في ترحالات قريبة وبعيدة فنحن كائنات بإمكانها التنقل بسهولة عبر حدود مفتوحة! هنا ونحن معاً لا حسد، لا حقد، لا بغض لا كراهية، بل نفوس قادرة على إدراك سر وجودها الحقيقي والعميق، تبني وتعمر كل مكان تطأه بقدميها، وتنشر الحب والفرح والضحك واللعب الجميل برقي أرواحها، فتكون معاً كائنات كما يفترض أن تعيش، وكما يحب الله أن يجد خليفته على هذه الأرض! ليست «المدينة الفاضلة» لأفلاطون، بل جزيرة واقعية مليئة بالحكمة والتفكّر والتأمل والتجانس والعطاء!.

فجأة أخرج من الجزيرة وعالمها الجميل لأدخل الواقع، الواقع الذي هو نقيض ذلك الخيال الذي لا أراه مستحيلاً، لو كان الانسان يدرك جيداً لماذا هو موجود في هذه الحياة! الواقع الذي دنسه الأشرار وما أكثرهم بكل أشكال الدنس وجعلونا محبوسين في شرنقتهم البلاستيكية الشريرة دون التمكن من الخروج! ليجعلوا عالمنا مليئاً بحروب الأطماع والأحقاد وبوجوه شياطين الإنس والجن الذين يطلون علينا في كل مكان، وكأننا نعيش في هذه الحياة من أجل أن نكون مجبرين على مشاهدتهم وسماع كلامهم كل يوم! ومعايشة تفاهات التافهين التي زرعوها في كل مفاصل الحياة ليسرقوا منا أوقاتنا وحياتنا، حتى بات العمر يمضي معهم دون أن نشعر ودون رغبة منا! فكم رئيس دولة إحتلالية رأينا ولا زلنا نرى! وكم رئيس كيان غاصب إغتصب جزءاً من أوطاننا، وسرقها لنربط أعمارنا بالدفاع عن الحق والعدل الذي سرقه في عالم لا مكان للحق والعدالة فيهما! وطوال العمر ونحن مشغولين بالتفكر في أحوال هذه الأمة ومصيرها، ومحاولات شرح آلامها ومخاضاتها، فنعود بعدها إلى ظلال الحزن والخيبة لأن ما نحلم به وما نتخيله لأنفسنا ولأوطاننا لا يزال طائراً مزركشاً في السماء، لم يستطع أن يحط على الأرض إلا في لحظات زمنية نادرة!

هؤلاء الذين سرقوا أعمارنا وأعمار شعوبنا وبهجة أوطاننا المتخيلة، لا يزالون يرتعون في عوالم الظل والسواد الشيطانية! يسرقون أعمارنا عبر اللهو والعبث بمكونات الغذاء الذي نأكله! وبمكونات الدواء الذي نأخذه، وحيث في كلا الحالتين (الغذاء والدواء) الانسان مجرد (سلعة تجارية) يرتفع ثمنها كلما زادت أمراضها! فيكون (المرض تجارة رائجة) تدر المليارات والتريليونات للشركات الشيطانية، وكل وكلائها والموظفين لديها والتابعين لنظامها الشيطاني الشرير!.

يعبثون ويسرقون عقول أجيالنا عبر التكنولوجيا وفتنتها الأقوى، وعبر نظام التفاهة وسيولة القيم والتلاعب بها

ولم يكتف هؤلاء بذلك، بل هم يعبثون ويسرقون عقول أجيالنا عبر التكنولوجيا وفتنتها الأقوى، وعبر نظام التفاهة وسيولة القيم والتلاعب بها! والسخرية من كل ما هو أخلاقي أو فكري عميق أو ديني يضعنا أمام حقيقة الوجود! يسرقون الأعمار والعقول بإفراغها من كل ما هو ذو قيمة إنسانية أو وجودية، ليتم حشوها بثرثرة الفارغين ونشاز التافهين فكراً، وغباء المتذاكين، وشذوذ الشواذ والمتحولين! حتى يصبح العقل من كثرة الصدمات لا يعود مندهشاً مع الوقت أو مستنكراً أو رافضاً، بل مستسلماً لكل ما يحدث من جرائم إنسانية وسياسية وحروب أطماع يأكل فيها القوي الأضعف، ومن جرائم أخلاقية وتجارة بشر وأعضاء بشرية، وتجارة بأمراض مزمنة يتم صناعتها للإنسان عبر الغذاء والدواء! وتجارة مخدرات وتجارة قيم فاسدة وأخلاق منحلة و و.... بما لا تنتهي القائمة من عناوين الفساد والإفساد!.

كل ذلك والمهمومين بسبب الوعي بما يجري مجبرين كالغرباء على معايشة كل ما هو غريب عن وعيهم ومشاعرهم وأفكارهم وحتى عن خيالهم! لكنهم كل يوم يعايشون كل هذا النشاز الشرير من شياطين الإنس والجن، ويحاولون المشاركة في بناء وعي قادر على المواجهة، قبل أن يصل هؤلاء بالإنسان إلى الغياب الكلي عن نفسه ووجوده ثم إلى الغناء! ولكن المخارج كل يوم تقل أمام الإفساد الذي ملأ البر والبحر والسماء، ولولا ذلك الشعور بوجود الأبعاد الأخرى لهذا العالم، والايمان بالحق والعدالة بعد الموت، لما كان بالإمكان الاستمرار! غرباء حالمون بالجمال والنقاء والروح الباحثة عن السمو، ويبقى الامتحان هنا هو هذه الغربة لساكني تلك الجزيرة، أو ذلك العالم الذي في الخيال والذي قد يشبه بعض الشئ جنة الخلد التي تفوق كل خيال! عذراً سأعود إلى هناك فهو وقت التأمل في جمال وإبداع ما خلقه الله في هذا الكون لكي يصبح الاستمرار في البقاء على أرض الواقع الغريب ممكناً.

اقطعوا رأس الأفعى!!

د. علي القحيص
كاتب سعودي

ابتليت الأمة العربية والإسلامية، بل الإنسانية كلها جمعاء بنظام طائفي مجرم بامتياز منذ عام 1979، إلى هذا اليوم، ومع مجيء نظلم الملالي في طهران لحكم إيران بعد إزاحة الشاه، أتتنا كل المصائب والبلاوي والأزمات والكوارث والأحقاد والكراهية، وأول مشاريع هذا النظام الصفوي الفارسي هو تصدير الثورة الخمينية إلى الخارج حتى لو بالقوة، وهذا معلن ومكتوب بدستورهم المزعوم الذي وضع أصلاً ضد العرب والمسلمين، لتفتيت دولهم وإشاعة الفوضى والصراعات الدينية، وتأجيج الحس الطائفي، وإذكاء المذهبية المميتة في بلاد العرب.

وأول تصدير لثورتهم المزعومة الخبيثة هو الحرب ضد العراق (1980-1988)؛ لإضعافة وتمزيقه وتعطيل مشروعه العربي، ولا زالت تعمل على هذا النهج والاستراتيجية والتخريب.

وبعدها قامت بمحاولة اغتيال أمير الكويت الراحل جابر الأحمد الصباح، وكذلك زعزعة أمن واستقرار البحرين وتقويض نظامها، ومحاولة تفجير نفق المعيصم بمكة المكرمة، فضلاً عن زرع استخباراتها ومخبريها وأتباعها ومؤيديها ذو الأفكار المنحرفة في دول الخليج العربي، التي تصر إلى هذا اليوم بأنه (الخليج الفارسي)!

وقد سبق ذلك احتلال الجزر الإماراتية الثلاثة (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى)، ورفضت كل مساعي الصلح والمفاوضات والتحكيم الدولي مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ولا زالت تمضي بغيها وعدوانها وصلفها وعنادها بأن هذه الجزر (إيرانية)!

وبعدها توغلت في البلاد العربية من خلال أذنابها وخلاياها النائمة وذيولها؛ للتغلغل في أوساط العواصم العربية، مستخدمةً ميليشياتها الطائفية المسلحة، لتجنيد موالين لها بالمال والسلاح والإغراءات؛ من أجل تفتيت الهوية الوطنية للبلاد العربية، وانشغالها بنفسها من الداخل، من خلال الاغتيالات والتصفيات والتهجير القصري والإبعاد عن مدنهم العربية بهدف التغيير الديموقرافي؛ لخلق بيئة متوترة ومتناحرة ومتنازع عليها بين المجتمعات العربية ونسيجها الاجتماعي الذي ما كان يعرف بـ(الطائفية)!

وقد نجحت إيران في ذلك جلياً وواضحاً، في (العراق وسوريا ولبنان واليمن)، ولا زالت تحاول نخر الجسد العربي وتمزيقة ودق الإسفين في الجسد العربي الذي بدأ يتآكل ويتراجع عن مشاريعه العربية؛ لأن إيران تحمل الحقد البغيض والحسد الأسود والكراهية والبغضاء للعواصم العربية، وتعتبر البلاد العربية لا بد أن تحارب وتضرب وتدمر لمنعها من التنيمة والنهضة والاستقرار والتطور.

وهذا ينم عن حقد فارسي بغيض ودفين تحت عمائم (سوداء) تدعي الدين وهو منها براء، وهذا النظام له أيدلوجيا خطيرة واستراتيجية ممنهجة طويلة الأمد؛ لتدمير بلاد العرب وإنجازاتهم وتشويه تاريخها، لأنهم يشعرون أن العرب والمسلمين هم من حطم لهم أول إمبراطورية فارسية، وأدخلوهم في الإسلام!

وإن كان هنا خطأ يُذكر للفتوحات الإسلامية، فهو أكبر خطأ أن العرب (أدخلوا الفرس للإسلام)! وهذه طامة كبرى ومصيبة أكبر أتت إلى العرب والمسلمين من هذا الكيان العنصري الصفوي الفارسي، الذي ارتدى عباءة الدين ضدنا!

وينظر للعرب كلهم أنهم خصوم وأعداء وخطيرين على النظام الفارسي القائم على العنصرية، الذي كلما مدينا أيدينا له قطعها، وكلما استقرت المنطقة العربية وآمنت، أججها وافتعل أزمة لاضطرابها، وأشعل فتيل الحرب هنا وهناك، وشل حركتها الاقتصادية؛ لأن هذا النظام الصفوي الفارسي العنصري لا يعيش إلا على الجرح العربي، لأنه متعطش للدماء ويكره جيرانه ودول الجوار، ويمعن ويستمتع بسفك الدماء العربية، ولا زلنا نعاني من جرائم وخطوة وإيذاء (جار السوء) منذ عام 1979 إلى الآن، ولا ينفع معه

زيارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى ألمانيا

شـراكـة اسـتـراتـيـجـيـة تـرسـم ملامـح

أ.حنين قيري
صحفية من الجزائر

في لحظة سياسية واقتصادية تحمل الكثير من الدلالات، جاءت الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الجمهورية الجزائرية، السيد عبد المجيد تبون، إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية؛ لتؤكد أن العلاقات الجزائرية الألمانية دخلت مرحلة جديدة عنوانها الشراكة الاستراتيجية والتعاون طويل الأمد، ولم تكن الزيارة مجرد لقاء بروتوكولي بين قادة البلدين، بل شكلت محطة مفصلية عكست الإرادة السياسية المشتركة لبناء تعاون أكثر عمقاً في مجالات الاقتصاد والطاقة والاستثمار والتكنولوجيا، إلى جانب التنسيق السياسي حول أبرز القضايا الإقليمية والدولية.

وخلال زيارته إلى برلين، أجرى الرئيس عبد المجيد تبون سلسلة من اللقاءات الرسمية مع كبار المسؤولين الألمان، في مقدمتهم المستشار الألماني فريدريش ميرتس، إلى جانب لقاءات رسمية أكدت المكانة التي أصبحت تحتلها الجزائر في السياسة الخارجية الألمانية، خصوصاً في ظل التحولات الاقتصادية والجيوسياسية التي تشهدها أوروبا والعالم.

إعلان استراتيجي... نقطة تحول في العلاقات الثنائية

أبرز ما ميز هذه الزيارة هو اعتماد "الإعلان المشترك للأجندة الاستراتيجية للشراكة الثنائية" بين الجزائر وألمانيا، وهو وثيقة سياسية تؤسس لخارطة طريق جديدة للعلاقات بين البلدين خلال السنوات المقبلة.

وأكد الإعلان التزام الطرفين بتعزيز الحوار السياسي المنتظم، وتطوير العلاقات الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار، وتوسيع مجالات التعاون في الطاقة والصناعة والتكنولوجيا والبحث العلمي، بالإضافة إلى التنسيق بشأن القضايا الإقليمية والدولية، في إطار احترام القانون الدولي وسيادة الدول، كما اعتبر الجانبان أن هذه الأجندة تمثل محطة تاريخية تعكس عمق العلاقات الثنائية والطموح المشترك لبناء شراكة أكثر شمولاً واستدامة.

الطاقة... الجزائر شريك موثوق لأوروبا

احتلت ملفات الطاقة موقعاً محورياً خلال المحادثات الجزائرية الألمانية، خاصة في ظل التحديات التي تواجه أوروبا في تنويع مصادر الطاقة.

وأكد الرئيس عبد المجيد تبون خلال المؤتمر الصحفي المشترك أن الجزائر أثبتت خلال السنوات الماضية أنها مورد موثوق للطاقة، وأنها التزمت بجميع تعهداتها تجاه شركائها الأوروبيين، مشيراً إلى الاهتمام الألماني المتزايد بتوسيع التعاون في مجال الغاز الطبيعي، إضافة إلى مشاريع الهيدروجين الأخضر والطاقات المتجددة.

من جهته، شدد المستشار الألماني على أهمية الجزائر باعتبارها شريكاً استراتيجياً في مجال الطاقة، مؤكداً أن برلين تتطلع إلى تعميق التعاون في مجالات الغاز والطاقات النظيفة والمواد الأولية الاستراتيجية التي تمتلك الجزائر احتياطيات مهمة منها.

الاقتصاد والاستثمار... آفاق جديدة للشركات الألمانية

اقتصادياً، حملت الزيارة رسائل واضحة للمستثمرين الألمان، مفادها أن الجزائر أصبحت بيئة أكثر جاذبية للاستثمار، بفضل الإصلاحات الاقتصادية والقوانين الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية.

كما رحب الجانبان بتوقيع اتفاقيات وشراكات بين مؤسسات اقتصادية جزائرية وألمانية، في مجالات الصناعة، والصيدلة، والتكنولوجيا، والطاقات المتجددة، والصناعات التحويلية، وهو ما يعكس رغبة البلدين في الانتقال من العلاقات التجارية التقليدية إلى شراكات إنتاجية واستثمارية طويلة المدى.

وتبقى ألمانيا واحدة من أهم الشركاء الاقتصاديين للجزائر داخل الاتحاد الأوروبي، خاصةً في مجالات الصناعة الميكانيكية، والمعدات الكهربائية، والصناعات الكيميائية، والتكنولوجيا الحديثة.

توافق سياسي حول القضايا الدولية

لم تقتصر الزيارة على الملفات الاقتصادية، بل شهدت توافقاً سياسياً واضحاً بشأن أهمية الحوار والدبلوماسية في معالجة الأزمات الدولية.

وأكد الجانبان دعمهما لمبادئ الأمم المتحدة، واحترام سيادة الدول، وتعزيز الأمن والاستقرار، إلى جانب استمرار التشاور حول الملفات الإقليمية، خاصة ما يتعلق بمنطقة الساحل، والبحر الأبيض المتوسط، والهجرة، والأمن الدولي، كما شددا على أهمية الحلول السياسية للنزاعات وتعزيز التعاون متعدد الأطراف.

المنتدى الاقتصادي... رسالة ثقة للمستثمرين

وتزامنت الزيارة مع انعقاد المنتدى الاقتصادي الجزائري الألماني، الذي جمع مسؤولين ورجال أعمال ومستثمرين من البلدين، بهدف استكشاف فرص الاستثمار وتعزيز الشراكات الصناعية والتجارية.

ويمثل هذا المنتدى خطوة عملية لترجمة الإرادة السياسية إلى مشاريع اقتصادية ملموسة، خاصةً في قطاعات الصناعة، والطاقات المتجددة، والصناعات الدوائية، والتكنولوجيا الحديثة، والابتكار.

دلالات الزيارة

تكشف هذه الزيارة أن الجزائر أصبحت لاعباً اقتصادياً وسياسياً يحظى باهتمام متزايد من القوى الأوروبية، خصوصاً في ظل التحولات التي يشهدها سوق الطاقة العالمي، واحتياج أوروبا إلى شركاء يتمتعون بالاستقرار والموثوقية.

كما تؤكد أن العلاقات الجزائرية الألمانية لم تعد قائمة فقط على المصالح التجارية، بل تتجه نحو شراكة استراتيجية شاملة تقوم على تبادل الخبرات، ونقل التكنولوجيا، والاستثمار المشترك، وبناء مشاريع مستقبلية تحقق التنمية للطرفين.

رؤية نحو المستقبل

إن ما تحقق خلال زيارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى ألمانيا يتجاوز حدود الاتفاقيات الموقعة، فهو يعكس إرادة سياسية مشتركة لفتح صفحة جديدة من العلاقات الثنائية، قائمة على الثقة والمصالح المتبادلة والاحترام المتبادل.

وتؤكد المؤشرات أن السنوات المقبلة قد تشهد توسعاً ملحوظاً في التعاون بين الجزائر وألمانيا، خاصة في مجالات الطاقة النظيفة، والصناعة، والبحث العلمي، والرقمنة، والتكوين المهني، وهو ما من شأنه أن يرسخ مكانة الجزائر كشريك استراتيجي لألمانيا داخل منطقة شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط

وفي عالم تتغير فيه موازين القوى الاقتصادية بسرعة، تبدو هذه الزيارة رسالة واضحة بأن الجزائر تراهن على بناء شراكات متوازنة مع القوى الاقتصادية الكبرى، وأن ألمانيا ترى في الجزائر شريكاً موثوقاً قادراً على المساهمة في صياغة مستقبل اقتصادي أكثر استقراراً وازدهاراً للطرفين.

وفد اعلامي عربي يزور السفارة اليمنية في باريس ويلتقي السفير الدكتور رياض ياسين عبدالله

خاص كل العرب - باريس

زار وفد اعلامي عربي من إتحاد الصحفيين والكتاب العرب في أوروبا ومجلة «كل العرب»، برئاسة علي المرعبي، سفارة الجمهورية اليمنية في العاصمة الفرنسية باريس، حيث كان في استقبالهم السفير الدكتور رياض ياسين عبدالله.

جرى خلال اللقاء بحث عدد من القضايا والموضوعات الراهنة على الساحتين العربية والدولية، كما تناول اللقاء الممارسات والتصعيدات التي تقوم بها جماعة الحوثي الذي ينفذ الأوامر الإيرانية، والتهديدات التي اطلقها مؤخرا ضد السعودية، وما يترتب عليها من تداعيات على الأمن القومي العربي، إضافة إلى تأثيرها على أمن المنطقة وحركة الملاحة البحرية.

وضم الوفد: علي المرعبي، هناء عبود، رانيا أيوب، ناديا كعبي.

وأكد الحاضرون أهمية دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن، والحفاظ على مؤسسات الدولة وسيادتها، وتعزيز الحوار والتواصل بما يسهم في إطلاع الرأي العام العربي والدولي على حقيقة الأوضاع والتطورات الجارية.

وفي ختام الزيارة، اصطحب السفير الدكتور رياض ياسين عبدالله الوفد في جولة داخل المعرض المقام في مقر السفارة، حيث اطّلع الوفد على مجموعة من الصور والمعروضات التي تعكس جوانب من تاريخ اليمن وثقافته وتراثه الحضاري.

وأعرب علي المرعبي وأعضاء الوفد عن شكرهم وتقديرهم للسفير رياض ياسين عبدالله على حسن الاستقبال، مؤكدين تضامنهم الكامل مع اليمن الشقيق.

زيـارات تضامنية وتنديد بالعدوان الإيراني على دول الخليج العربي

قـام الأسـتـاذ عـلـي الـمـرعـبـي بسلسلة زيارات للتضامن مع الدول العربية الخليجية الشقيقة، والتنديد بالاعتداءات الإيرانية عليهم، حيث زار على التوالي سفراء: دولة الكويت ثم سلطنة عمان ثم مملكة البحرين.

الزيارة الأولى

زار صباحا السفارة الكويتية بباريس، حيث التقى مع السفير عبدالله الشاهين، حيث أكد له إدانة العدوان الإيراني على دولة الكويت الشقيقة.

ونقل له تحيات اتحاد الصحفيين والكتاب العرب في أوروبا ومؤسسة كل العرب الإعلامية وتضامنهم مع الكويت وإدانة العدوان الإيراني الغادر.

من جهته، شكر السفير عبدالله الشاهين، الزميل علي المرعبي على الزيارة ومشاعر التضامن التي عبر عنها، وأرسل تحياته لكافة اعضاء إتحاد الصحفيين والكتاب العرب في أوروبا والزملاء في مؤسسة كل العرب الإعلامية.

الزيارة الثانية

استقبل الأستاذ أحمد العريمي سفير سلطنة عمان في مكتبه بالسفارة بباريس قبل الظهر الأستاذ علي المرعبي رئيس التحرير، الذي نقل للسفير التضامن الكامل مع السلطنة التي تعرضت لعدوان إيراني.

وقد جرى تبادل وجهات النظر حول الأحداث في الخليج والتطورات الأخيرة.

وقد نقل للسفير العريمي، تضامن إتحاد الصحفيين والكتاب العرب في أوروبا ومؤسسة كل العرب الإعلامية مع الأشقاء في السلطنة، وادانتهم للعدوان الإيراني.

الزيارة الثالثة

رحب الأستاذ عصام الجاسم سفير مملكة البحرين بالزيارة التي قام بها الزميل علي المرعبي للسفارة بباريس، الذي أعلن ادانته الشاملة للعدوان الإيراني الذي تتعرض له المملكة، واكد التضامن الكامل مع المملكة التي تتعرض لاعتداءات ايرانية متكررة.

وقد تبادلا الرأي ووجهات النظر حول الأطماع الإيرانية في الخليج وخاصة مملكة البحرين.

وقد ابلغ السفير عصام الجاسم، تضامن إتحاد الصحفيين والكتاب العرب في أوروبا ومؤسسة كل العرب الإعلامية مع الأشقاء في المملكة، وادانتهم للاعتداءات الإيرانية المتكررة.

وفي ختام الزيارة، شكر السفير الجاسم الزميل المرعبي على الزيارة التضامنية، وطلب ابلاغ شكره وتقديره للإتحاد و لمؤسسة كل العرب الإعلامية.

تـــعـــازي فـــي ســـفـــارة دولـــــة قـــطـــر بـــبـــاريـــس

استقبل سفير دولة قطر الشيخ علي بن جاسم آل ثاني وأعضاء السلك الدبلوماسي القطري في قاعة السفارة الكبرى بباريس المعزين برحيل الوالد الأمير حمد بن خليفة آل ثاني، التي خصصت للقيادات السياسية الفرنسية والسفراء العرب والأجانب وشخصيات إعلامية عربية ودولية.

وقد حضر الزميل علي المرعبي مراسم العزاء، حيث نقل للسفير التعازي باسمه الشخصي و نيابة عن اتحاد الصحفيين والكتاب العرب في أوروبا ومؤسسة كل العرب الإعلامية، ودون كلمة خاصة في سجل التعازي.

سفارة جمهورية مصر العربية تحتفل بالعيد الوطني بباريس

أقام الدكتور طارق دحروج، سفير جمهورية مصر العربية احتفالية في باريس بمناسبة الذكرى الرابعة والسبعين لثورة 23 يوليو المجيدة، حضرها عددا من كبار المسؤولين الفرنسيين، وأعضاء من مجلسي الشيوخ والبرلمان، والسفراء العرب والأجانب، وممثلي المنظمات الدولية، وفي مقدمتهم مدير عام اليونسكو د. خالد العناني ونخبة من ممثلي الأوساط الاقتصادية والثقافية والأكاديمية والإعلامية، وأبناء الجالية المصرية في فرنسا

الحكومة الفرنسية مثلتها السيدة إليونور كاروا الوزيرة المكلفة بالفرانكوفونية والشراكات الدولية وشؤون الفرنسيين بالخارج.

في كلمته قال السفير د. طارق دحروج أن ثورة 23 يوليو أرست دعائم مؤسسات الدولة المصرية الحديثة، وأن دربها يواصل مسيرة الجمهورية البناءة.

وأكد السفير على التطور الكبير الذي تشهده العلاقات المصرية الفرنسية، لاسيما بعد الارتقاء بها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية في أبريل 2025، حيث عقد أول حوار استراتيجي بين البلدين، مشيداً بما تحقق من تقدم في مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والعلمي والجامعي. وأكد أن مصر وفرنسا سيواصلان التنسيق بشأن القضايا الإقليمية والدولية.

بعد ذلك ألقت الوزيرة الفرنسية إليونور كاروا كلمة أعربت فيها عن سعادتها بالمشاركة في الاحتفال بالعيد الوطني المصري، مؤكدةً أن العلاقات المصرية-الفرنسية تشهد مرحلة جديدة بعد اتفاق الشراكة الاستراتيجية، التي تؤكد الثقة المتبادلة لدى قيادتي البلدين لتعزيز التعاون في مختلف المجالات. وأكدت الوزيرة أن فرنسا تنظر الى مصر بإعتبارها شريكاً رئيسياً، وأن البلدين يتقاسمان رؤية مشتركة إزاء العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

وختمت كلمتها بالاعراب عن فخرها بمرافقة الرئيس ماكرون خلال زيارته الرسمية الأخيرة إلى مصر.

وفي ختام الاحتفال كانت فقرة فنية قدمتها سوبرانو فرنسية، أدت خلالها مختارات غنائية أضفت على المناسبة طابعاً فنياً راقياً.

اقتصاد المراهنات في سرقة المباريات

مباراة منتخب مصر العربية والأرجنتين أنموذجاً

أ.د. غسان الطالب
أستاذ جامعي وباحث إقتصادي

من سرقة الأوطان إلى سرقة إنجاز كروي يمثل حلماً للمواطن العربي بتحقيق أي إنجاز يسمى انتصاراً، فما حدث في مباراة مصر العربية والأرجنتين ضمن مباريات كأس العالم 2026 يمثل سرقة منظمة أبطالها منظمة الفيفا والأرجنتين بعد رفع علم فلسطين في الملعب قبل ذلك من قبل مدرب الفريق المصري، والتعاطف الجماهيري الواسع مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، هنا ظهر اللاعب الخفي الذي يختبئ خلف الفيفا والأرجنتين وهو الكيان الصهيوني، هذا هو جوهر الموضوع، وحتى يتحقق لهم ذلك امتطوا موجة المراهنات التي تسمح بها الفيفا لتنفيذ مآربهم الخبيثة؛ حيث دخلت الأطراف الصهيونية لرفع قيمة المراهنات على فريق الأرجنتين ضد مصر، والتي ستستفيد منها الفيفا في هذه الحالة بزيادة حصتها من الأموال المتحققة من المراهنة، والتي سيذهب منها ما هو مخصص للأطراف الداخلة في اللعبة ومنهم بعض المنتفعين في الفيفا نفسها، ثم حكم المبارة والذي تم الكشف مؤخراً بأنه يهودي وموالي للمنظمة الصهيونية، إذاً هنالك معركة تدور في الخفاء بعيدة عن أنظارنا نحن كجماهير تدور رحاها بين منظمات صهيونية عنصرية كما عبر عن ذلك المدرب المصري حسام حسن، وبين الفريق العربي المتمثل بالفريق المصري، وبالتواطؤ مع الجهة المنظمة للبطولة وهي الاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا» والحكم الفرنساوي.

وللتوضيح، فإننا نعود للتوقف عند مفهوم المراهنة والتي هي عبارة عن عقد بين طرفين يضع بموجبه أحد الأطراف مبلغاً من المال للتنبؤء بنتيجة نشاط ما مستقبلي غير مؤكدة نتيجته، ففي حال تحقق تنبؤه يحصل على المبلغ المتفق عليه، وإذا لم يتحقق يخسر المبلغ الذي راهن به، وهنا يمكننا القول بأن المراهنات تعتمد على مبدأ المخاطرة المرتفعة في النشاطات التي تحتمل الربح أو الخسارة، كما هو الحال عندما يتوقع المراهنون نتائج بعض المباريات، أو عدد الأهداف التي يمكن تسجيلها لفريقٍ معين، وفي منظمات كبرى مثل الاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا» تتم بموجبه المراهنات بتصريح رسمي يسمح للجهة الوسيطة بذلك مقابل حصولها على عمولة أو هامش ربح، مما يعني بأنها يمكن أن توجه النتيجة مسبقاً للحصول على نسبة أرباح أعلى، وهذا ما حصل في مباريات كأس العالم 2026، حيث يقدر حجم المراهنات القانونية عبر الإنترنت بحدود الـ 3.1 مليار دولار، إضافة إلى حوالي الـ 2.4 مليار من خلال منصات التوقعات في الوقت الذي وصلت حجم المراهنة على

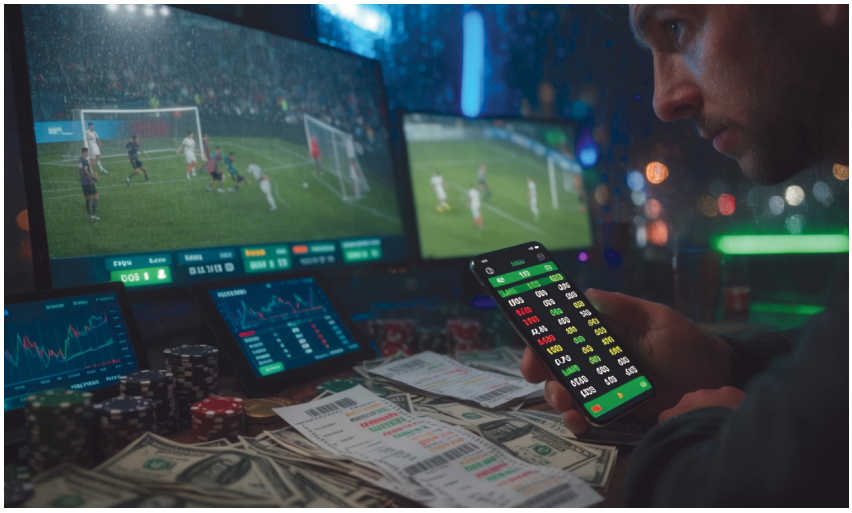

بطل العالم في كأس العالم 2026 حوالي الـ 1.8 مليار دولار، فالمراهنات أصبحت اليوم صناعة خطيرة تهدد النظام الهيكلي للنظام المالي العالمي اليوم، خاصةً المراهنات الإلكترونية، والتي انتشرت بشكل كبير مع التطور التكنولوجي؛ فهي لم تعد للتسلية أو الترفيه، بل أصبحت منظومة رقمية على نطاق عالمي، تتجاوز عملياتها المسجلة في الاتحاد الأوروبي فقط الـ 135 مليار دولار في العام 2025، حيث أصبحت تستغل في عمليات غسل الأموال وتمويل العصابات الدولية من خلال ما يعرف اليوم بالكازينوهات الرقمية ومنصات المراهنات الرياضية، حتى دخلت في مجال الابتزاز السياسي.

بعد هذه المقدمة، يظهر لنا الدور المحدد للاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا» كجهة منظمة لكأس العالم في الإشراف وإدارة شؤون كرة القدم، والعمل على تطويرها وتوسيع نطاقها على مستوى العالم، وأن يلتزم بالنزاهة والشفافية ومكافحة التمييز العنصري، على أن لا تتضارب مصالح كرة القدم مع أية مصالح أخرى يكون الاتحاد فيها طرفاً، أي لا أن يكون هو الخصم والحكم في آنٍ واحد، فإذا توقفنا عند ممارسات الفيفا في إدارة شؤون المباريات في كأس العالم 2026، فإننا نجد التفسير المادي لسلوكها في إدارة المباراة المثيرة للجدل، والتي كشفت فيه الفيفا وجهها المادي والعنصري حتى تحافظ على مليارات الدولارات التي تحصل عليها من حقوق الرعاية والدعاية وبيع التذاكر وما إلى ذلك، فإنها في هذه الحالة تحاول تحقيق المكاسب المادية على حساب العدالة في الملاعب، لهذا فإنها تنحاز لبقاء الفرق الرياضية التي تحقق لها حضوراً ومتابعة جماهيرية أكبر، والتخلص من الفرق الأقل اهتماماً على مستوى العالم، كما شهدنا في تواطؤها مع فريق الأرجنتين ضد مصر، فكان السؤال الذي يطرحه كل مراقب هو: أين الشفافية، وأين النزاهة في إدارة المباريات، فالأمر لا يتعلق بهدفٍ تم إلغاءه، أو قراراً تحكيمياً غير مبرر ومثيراً للجدل، بل الموضوع يتعلق بالنزاهة والشفافية وعدم الانحياز لأي فريق، ويتوجب على الفيفا أن تكون على مسافة واحدة من جميع الفرق المشاركة في كأس العالم، وعندما نتحدث عن العدالة في الملاعب، فلا يتوقف ذلك على الالتزام بقوانين الملعب، بل الالتزام بأخلاقيات الرياضة في الملعب، وأن لا يشعر أي فريق أو المشجعين له بأن النتيجة تُحسم حسب هوية، أو انتماء هذا الفريق أو ذاك، ويصبح ذلك هو عامل الحسم في نتيجة المنافسة في الملعب.

قد نتفق جميعاً على أن لدى العرب ما هو أهم من التنافس في الملاعب، عندنا عدو عنصري مارق يحتل أرض فلسطين كاملة، ومثلها إمارة الأحواز والجزر العربية في الخليج العربي، عندنا صراع لم ينتهي بعد بين الاستعمار القديم والاستعمار الحديث، عندنا القواعد العسكرية الأجنبية التي تحتل نصف أوطاننا وتهدد حياتنا، عندنا أكبر عملية نهب وسرقة منظمة لثرواتنا القومية، عندنا، ثم عندنا، ثم عندنا ما لا يمكن حصره من الأولويات التي تهدد مستقبل أمتنا وأمنها القومي، إلا أن لنا حضوراً في الرياضة العالمية المحفوفة بالعنصرية، فكان لنا دورٌ مهم ومتميز في تنظيم البطولات الرياضية كما رأينا في دورة كأس العالم الماضية التي نظمتها قطر، ثم وصول بعض الفرق الرياضية العربية إلى مراتب متقدمة مع فرق الدول الكبرى، ومنها من وصل إلى مستوى الاحتراف، فكان لنا حضورنا العربي في المشاركة والاستثمارات الضخمة والعمل على تطوير البنية التحتية والاهتمام بالكليات والأكاديميات والبرامج الرياضية، لإيماننا المطلق بمقولة: «العقل السليم في الجسم السليم»، ويرى البعض أن الرياضة قوة ناعمة يمكن لها أن تتجاوز الملاعب الرياضية لإيصال صوت الجمهور إلى العالم الخارجي، ومن خلالها التعريف بقضايانا العادلة خاصةً في موضوع القضية الفلسطينية؛ لكسب التأييد والتضامن مع حقوقهم المشروعة في تحرير وطنهم ورحيل المحتل الصهيوني البغيض، كما يمكن لنا الاستثمار في الرياضة بما يمنحنا حضوراً دبلوماسياً واقتصادياً على الصعيد الدولي.

قد نتفق جميعاً على أن الرياضة بكل أنواعها لم تعد نشاطاً ترفيهياً، بل أصبحت أداةً للبناء الصحي للإنسان، وملء الفراغ لدى الشباب، وتوظيف طاقاتهم الإيجابية بوعي سليم لتعزيز الانتماء الوطني ثم حمايتهم من الانحراف والتطرف الذي قد يتسبب به الفراغ في غياب فرص العمل، كما وتعتبر عامل اقتصادي مهم يدعم التنمية الوطنية، ويسهم في الأمن المجتمعي لبلداننا في الوقت الذي نغرق فيه جميعاً في عالم افتراضي فرضه التطور التكنولوجي المتمثل في منصات التواصل الاجتماعي، وثورة الذكاء الاصطناعي، حيث أسهم ذلك في إيجاد فجوة كبيرة في مجتمعاتنا، مسببةً تداعيات خطيرة على الجانب الثقافي والنفسي خاصةً لجيل الشباب بيننا، في الوقت الذي يمثل فيه عنصر الشباب الأكثرية في التركيبة السكانية لمعظم مجتمعاتنا العربية.

فمن خلال مجلتنا العربية (كل العرب) نقترح قيام مشروع رياضي عربي من خلال وضع استراتيجية متكاملة تهدف إلى تبني قدرات وطاقات الشباب العربي في كافة الأقطار العربية، وتعزيز وجودهم في النشاطات الرياضية العالمية، وتتبنى مطالبهم وتدافع عن حقوقهم أمام التغول السياسي ضدهم، خاصةً ما نراه من ممارسة للاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا والسوك العنصري له، كما يكون من أهداف هذه الاستراتيجية زيادة الاستثمار الرياضي وتوطينه داخل بلداننا بدل الاستثمار في الأندية العالمية التي لن يعود النفع منها على مجتمعاتنا، ويكون استثماراً متنوعاً وموزعاً لتأهيل البنية التحتية والإنشاءات والمرافق الرياضية، وتنظيم الفعاليات الرياضية.

أللهم اشهد... أللهم اشهد...

كوابح الثقافة العربية والانحياز للمستقبل

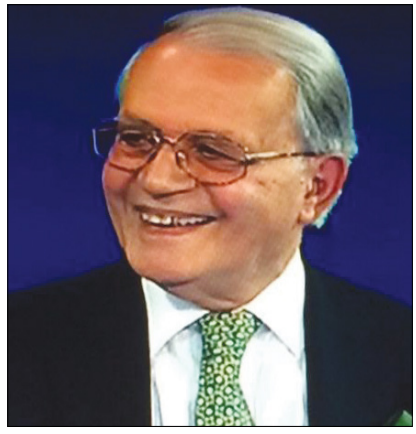

أ.د. مازن الرمضاني
استاذ العلوم السياسية
الدولية ودراسات المستقبلات

غنيٌ عن القول أن المجتمعات المعاصرة لا تتماثل في نوعية انحيازها إلى المستقبل، ويعد عدم التماثل هذا حصيلةً لمدخلات عدة ذات تأثيرٍ مهم في تحديد أنماط سلوك أفراد هذه المجتمعات، ولعل من بين أبرزها المدخل الثقافي، هذا لخصوصية تأثيره جراء ذلك، تتوزع هذه المجتمعات على اتجاهين متناقضين: اتجاه يجعل المستقبل امتداداً للماضي، واتجاه يجعل الحاضر منطلقاً لصناعة المستقبل.

وقبل البحث في العلاقة بين الثقافة والانحياز العربي إلى المستقبل، يعد ضرورياً توضيح مفهوم الثقافة ووظيفتها أولاً.

1.في مفهوم الثقافة ووظيفتها

تُعبر الثقافة عن كلمة تُعد من أكثر الكلمات استخداماً، بل وربما غموضاً، هذا لتداخلها مثلاً مع مفهوم الحضارة، فضلاً عن تعدد الآراء التي تناولت معناها، ويقول الأكاديمي العربي د. سلطان الشاوي في بحثه عن الثقافة السياسية: "إن لهذا المفهوم أكثر من مئة تعريف"، وسواء تم إدراك الثقافة بهذه الدالة أو تلك، فغنيٌ عن البيان أنها تقوم على مكونات متعددة ومتشابكة ومعقدة تشمل كافة شؤون الحياة، وقد عمد المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية، الذي أنعقد في مدينة نيومكسيكو عام 1982، إلى تعريف الثقافة بمثابة: "التعبير عن السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي يتميز بها مجتمع بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات».

وبهذا المعنى الواضح، للثقافة وظيفة محددة قوامها إعانة المجتمع على التفاعل مع المعطيات المتجددة للحياة وفق رؤية شاملة وأنماط سلوكية محددة، ولهذه الوظيفة تصبح الثقافة، من المنظور الاجتماعي، بمثابة أسلوب للحياة، الذي يُعبر عن الخصوصية النفسية والوجدانية والفكرية لأحد المجتمعات، فضلاً عن تحيزاته القيمية وعلاقاته الاجتماعية.

وفي ضوء ما تقدم، ترتبط الثقافة والإبداع بعلاقة وطيدة، سيما وأن الإبداع هو الذي يحول دون أن تكون الثقافة ثقافة نصوص أو تأويل وإعادة إنتاج في عالم يتغير ويتجدد وينتشر فيه الإبداع على نحوٍ غيْر مسبوق، بيد أن الثقافة تصبح كابحاً جاداً للإبداع عندما يصار إلى توظيفها سياسياً، خصوصاً لتقنين حرية الفكر وإعاقة التواصل الثقافي مع معطيات عالم اليوم وآفاقه الواسعة، من ثم تضحى سبيلًا لتعطيل الأخذ بالمعاصرة.

وبالقدر الذي يتعلق بنا نحن العرب، لا مغالاة في القول: إن الثقافة والهوية العربية استمرتا تشكلان إحدى الحقائق التي ظلت ممتدة التأثير في حياتنا العربية.

ومع ذلك، ينطوي الواقع الثقافي العربي موضوعياً على إشكاليات لم تؤد مخرجاتها إلى دخول العرب في نفق التراجع الحضاري منذ احتلال المغول لبغداد عام 1258 صعوداً

فحسب، وإنما أيضاً إلى دفع مجتمعاتنا إلى الأخذ بأنماط من التفكير والسلوك حدت مخرجاتها من انحيازنا إلى المستقبل؛ فرؤيتنا الثقافية لأبعاد الزمان وكيفية التعامل معها هي التي أفضت، في العموم، إلى أن ينأى الإنسان العربي عن فكرة صناعة المستقبل ابتداءً من الحاضر وفق رؤية علمية واعية وإرادة حرة.

وبشأن المتغيرات التي أفضت إلى محدودية الاستعداد العربي للمستقبل، تتعدد اجتهادات المستقبليين العرب، وتكفي الإشارة مثلاً إلى المستقبلي العربي سعد الدين إبراهيم، الذي أكد أن الحديث عن المستقبل، على صعيد الإنسان العربي، يستوي: "والحديث الذي يتعلق بأمور لا طاقة له بها، ولا قدرة له عليها، فلا شيء يربط في ذهنه بين الماضي والحاضر والمستقبل، لذلك يبدو المستقبل (له) وكأنه عالمٌ آخر».

وعندنا تتعدد الإشكاليات التي أدت إلى عدم انحياز شرائح عربية واسعة إلى المستقبل، ومع هذه التعددية، سنكتفي أدناه بتناول تأثير ثلاث منها وباختصار، هي: غلبة العقلية الشاعرية العربية على العقلية الواقعية، فضلاً عن عموم الموقف العربي، كتفكير وسلوك من تراث الماضي، أي الماضوية، ناهيك عن الرؤية السلبية لبعض رجال الدين من استشراف المستقبلات.

2. العقلية الشاعرية العربية

تُفيد الخبرة التأريخية، أن الشعر، كأحد الفنون العربية الأصلية، يحظى عند أغلب العرب بقيمة تكاد تكون خاصة وممتدة عبر الزمان، وعلى الأكثر، تعود جذور هذه القيمة الخاصة إلى عصر الجاهلية الثانية قبل الإسلام، ففي وقته كان للشعر وظيفة مهمة، فالشاعر الجاهلي كان بمثابة الناطق بلسان قبيلته، ولنتذكر هنا شعراء المعلقات السبع على سبيل المثال

ولم تتغير قيمة الشعر بعد حلول الإسلام، فما عدا عصر الخلفاء الراشدين، استخدم الشعر في العصور اللاحقة لأغراض متعددة تراوحت بين السياسة والحب وما بينهما، وقد برز خلال هذه العهود شعراء استمرت الذاكرة العربية تحتفظ بأسمائهم واشعارهم، وتكفي الإشارة، مثلاً، إلى الأخطل، والفرزدق، وبشار بن برد، وأبو نؤاس، وأبو العتاهية، والمتنبي وغيرهم.

ولتأثير الشعر في الوجدان العربي تكونت تدريجياً عقلية شاعرية عربية لم تتأسس على مجرد الحنين إلى الماضي فحسب، وإنما أيضاً على التطلع إلى المستقبل وفق رؤية خيالية غير علمية، وغنيٌ عن القول أن الحنين إلى الماضي عندما يكون طاغياً، والمستقبل عندما يكون خيالاً لا يدعمه العلم، فإنه يفضي بالضرورة إلى دفع الإنسان إلى الانطلاق من ذهنية معادية للتخطيط الاستراتيجي، هي الذهنية الارتجالية، التي تعطل من قدرة الإنسان على التكيف الكفء مع استحقاقات حاضر متغير ومستقبل مفتوح ومتعدد الاحتمالات.

ومن هنا تتناقض العقلية الشاعرية في معظم أبعادها مع العقلية الواقعية التي تعد مدخلاً أساسياً للعقلية المستقبلية، وعندنا يكمن هذا التناقض في أن العقلية الواقعية، وعلى خلاف العقلية الشاعرية، تتأسس أصلاً على القناعة بقدرة العقل اليقظ المتطور والفاعل على الابتكار والإبداع، وبضمن ذلك تجنب الإضرار الناجمة عن التعامل مع الواقع وتحدياته تعاملاً يتغافل عن حقائقه الموضوعية، فالعقلية الواقعية تدعو إلى ضرورة رؤية ما كان، وما هو كائن، وما يمكن أوما يحتمل أن يكون، على نحوٍ موضوعي وليس وفق ما يتخيله المرء أو يتمناه، ومما يدعم هذه العقلية الواقعية هو اتجاهها إلى جعل المنهج العلمي أساساً لها في إدراكها للواقع واستشراف مستقبلاته.

3.الموقف العربي من تراث الماضي: الماضوية

تؤكد تجربة التاريخ أن الإنسان، ومن ثم المجتمع، لا يستطيع الهروب من تراث الماضي، سواء كان هذا خاصاً يتعلق به، أو عاماً يتعلق بمجتمعه أو أمته، وبالقدر الذي يتعلق بنا نحن العرب، فغنيٌ عن القول أننا أمة كانت في زمانٍ مضى تصنع التاريخ والحضارة، وهذه حقيقة تاريخية لا يستطيع الإنسان العربي إلا الاعتراف بها، لذا لا نستطيع نحن العرب، مثل سوانا، الهروب من ماضينا؛ فالماضي بكل ما فيه من إيجابيات وسلبيات يستوي وذلك السجل المحفوظ الذي يُذكر الإنسان أو المجتمع بإنجازات ماضي الزمان، وكذلك بإخفاقاته.

لذا لا يستطيع الإنسان مثلاً مناهضة سياسة توظيف الماضي سبيلاً لدعم ثمة أفعال يُراد تبنيها في الحاضر للارتقاء به، بيد أن الإسراف في الأخذ بهذه السياسة يفضي إلى مخرجات سلبية عديدة، ولعل أبرزها:

إدراك الزمان وكأنه زمانٌ راكد، وبمخرجات لا تساعد على الارتقاء بالاستجابة الإنسانية إلى مستوى تحديات عملية تغيير العالم، ومن ثم إدامة واقع تراجع المجتمع وتخلفه الحضاري.

بدوره يشخص المفكر العربي أحمد أبو زيد، سلبيات سياسة الاسراف هذه، بقوله: «ليس من شك في أن التفكير الماضوي القانع بما هو قائم ومتوارث، هو بالضرورة تفكير سلبي وانعزالي يخشى الانفتاح على العالم حتى لا يتعرض لرياح التغيير التي تحمل التقدم الذي يهدد باندثار الكثير من ثوابت الماضي التي خبرتها مجتمعاتنا وارتاحت اليها، رغم تعارضها مع حقائق الحياة الراهنة".

ويؤكد الواقع العربي أن شرائح عربية واسعة لا زالت تنحاز ثقافياً إلى الماضي، وقد أفضى إلى هذا الانحياز الممتد زماناً تأثير ثمة مدخلات ثقافية، واقتصادية، واجتماعية، وغيرها، ويكفي هنا أن نتذكر عموماً أن الحنين غير الواعي للماضي من قبل تلك الأمم التي كانت تصنع الحضارة، أو التي شاركت في صناعتها، وثم تراجعت حضارياً، كما هو الحال معنا نحن العرب، كان وما زال كابحاً مهماً عطل ويعطل انحيازها إلى المستقبل المرغوب فيه، خصوصاً إذا لم تأخذ بمقاربة إبداعية تجعل من تجارب الماضي، سلباً أو أيجاباً، مدخلاً داعماً لصناعة مثل هذا المستقبل.

4. الرؤى السلبية لرجال دين عرب ومسلمين حيال استشراف المستقبلات

تجدر الإشارة إلى أن الأديان السماوية تتوافر على رؤية متماثلة للزمان، فهي تدركه بمثابة المسار الطولي الذي يبدأ بالخلق وينتهي بالرجوع إلى الخالق، وبمعنى أن الزمان، في الأديان السماوية، له بداية وله نهاية.

وجراء هذا الإدراك، تتناقض الأديان السماوية مع رؤية الأديان الوثنية للزمان التي أدركته دائرياً، وبالتالي لا أول له ولا آخر.

حول موقف الدين الإسلامي من التفكير العلمي في المستقبل وتطبيقاته العملية تتباين الرؤى العربية- الإسلامية بين رؤى داعمة له، وأخرى مناهضة له.

فأما عن الرؤى الداعمة، فهي تؤكد أن جوهر الدين الإسلامي لا يغفل الدعوة إلى الاستبصار والوعي بالمستقبل، ولا يلغي كذلك النزوع الإنساني إلى الإعداد له وأخذ الحيطة واتخاذ الأسباب واغتنام الحاضر لضمان غد أفضل في الدنيا والآخرة، ومن هنا، لا يقترن المستقبل في الإسلام بالمقبل من الزمان في الحياة الدنيا فحسب، وإنما بالآخرة أيضاً.

وغنيٌ عن القول إن هذه الرؤى الداعمة

تستند على ما يأخذ به القرآن الكريم؛ فالقرآن الكريم مليء بالآيات الداعية لإمعان النظر والإعداد للمستقبل بمشاهده المتعددة، ومن ذلك قوله تعالى مثلاً في سورة الحشر/ الآية 18: «يَا أيُها الذين أمنُوا أتقو الله ولتنظر كل نَفس مَا قَدَمَت لغدٍ»، والتي تدعو إلى الاستعداد للمستقبل واستشراف المستقبل حتى يتم تجنب مفاجآت الزمان، وكذلك قوله سبحانه وتعالى في سورة آل عمران/ الآية 140: «وتلك الأيام نُدَاوِلُها بَين النّاسِ"، والتي تفيد بفكرة عدم بقاء الأمور ثابتة على حالها، وقوله كذلك سبحانه وتعالى في سورة الرعد/ الآية 11: «إن الله لا يُغيّر مَا بِقوم حتى يُغيّروا مَا بأنفسهم»، الذي يدعوا إلى الأخذ بالتغيير، وكذلك قوله سبحانه وتعالى في سورة الزلزلة/ الآيات 8, 7: "فَمَن يَعمَل مِثقَالَ ذَرةٍ خَيراً يَره، وَمَن يَعمَل مثقال ذَرّةٍ شَرّاً يَرَه...»، الذي ينطوي على دالة واضحة تفيد أن المستقبل صناعة بشرية.

واتساقاً مع دعوة القرآن الكريم إلى عدم إهمال التفكير في المستقبل، جاءت أحاديث نبوية أكدت على جدوى الاستعداد للمستقبل ابتداءً من الحاضر، ومثالها قوله عليه الصلاة والسلام: «من أستقبل الأمور أبصر، ومن استدبر الأمور تحير»، وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «من لم يحترز من المكائد قبل وقوعها لم ينفعه الأسف عند هجومها".

وفي ضوء تكامل الرؤية المستقبلية في عموم المنظومة الإسلامية، يوكد المستقبلي العربي فؤاد بلمودن: "أن هذه الرؤية تعتمد نهجاً محدداً يتميز بتسلسل خطواته كالآتي: أولاً، قراءة الواقع المعاش، ودراسة مفرداته، وإدراك أبعاده عن كثب وبشكلٍ تحليلي، ثانياً، قراءة الماضي قراءة تاريخية واعية بتتبع حركة السنين التاريخية والاجتماع، وفاعليتها في تحليل علمي موضوعي، ثالثاً، استشراف المستقبل بعملية تركيبية تربط بين حركة الواقع القائم والسنن التاريخية والاجتماعية من خلال استحضار الماضي والاهتداء بتجاربه ومواعظه".

وتجد الرؤية الإسلامية الداعمة لاستشراف المستقبل انتشاراً، وهو الأمر الذي يؤكده ذلك الكم غير القليل من الدراسات الإسلامية المنشورة ذات المضامين المستقبلية، إلا أن تأثير مخرجات هذه الدراسات لم تؤد إلى دعم الانحياز العربي إلى المستقبل بما يؤجه.

وعلى العكس من أعلاه، تؤكد الرؤى الدينية الرافضة للتفكير العلمي في المستقبل وتطبيقاته العملية على أنّ معرفة الإنسان لا تتعدى حدود الماضي والحاضر، أما معرفة المستقبل فهي من الأمور التي استأثر الله سبحانه وتعالى بعلمها، ومن هنا دعا أصحاب هذه الرؤى إلى الانشغال بالواقع دون المتوقع، ومن ثم تجنب الانشغال بالمستقبل، وذلك انطلاقاً من أن الذي "لم يقع لا يستحسن الخوض فيه» ، بل أن الغلو أفضى بهؤلاء إلى رؤية السعي إلى استشراف مشاهد المستقبل وكأنه تعدياً على المقدسات السماوية.

ويفند المستقبلي والمفكر العربي- الإسلامي محمد بريش هذا النمط من التفكير، قائلاً: "إن الكد والجد والأخذ بالأسباب جاء بها الكتاب والسنة كأمر»، كما أنه دعا "إلى دفع القدر بالقدر".

ونحن نرى أن تأثيم النظر صوب المستقبل، هو نوع من التفكير المعوج والتدين المغشوش الذي يتناقض مع أصل الخلق وهدف الخلق، وهو فضلاً عن ذلك يخلط بين مفهومين مختلفين هما استشراف مشاهد المستقبل والتنبؤ القاطع بالمستقبل.

باختصار، يُعبِّر مفهوم استشراف المستقبل عن ذلك الجهد الإنساني الذي يعمد إلى توظيف المنهجية العلمية سبيلاً لاستشراف احتمالات، أو مشاهد، تطور الحاضر، وذلك وفق ما يقوم به الإنسان، أو لا يقوم به، من أفعال وهو في الحاضر، ويكتفي القائم به بتحديد هذه الاحتمالات وترجيح بعضها، ومن ثم تسويقها داخل المجتمع للرأي العام و/ أو إلى صناع القرار لأغراض ترجمة المرغوب منها خصوصاً إلى واقع ملموس.

وبهذا المعنى شبه المتفق عليه، لا ينطوي استشراف المستقبل على أي جهد للتنبؤ القاطع بالمستقبل، بمعنى العلم القاطع به، فمثل هذا العلم يبقى ذلك الأمر الذي تنفرد به الذات الإلهية، لذا نتفق مع المهدي المنجرة في قوله: «أن هناك فرق شاسع بين الغيب الذي هو من علم علام الغيوب سبحانه وحده، وبين مفهوم استشراف المستقبل الذي لا يتعلق بنبوءة أو بكهنوت"

خاتمة

لذا لنعمل على الأخذ بالمقاربة الاستشرافية هذا إذا أردنا صناعة مستقبلنا العربي ابتداءً من زمان الحاضر وفق ما نريد، وليس وفق ما يراد خارجياً لنا، وعليه من الخطأ علمياً رؤية المستقبل وكأنه الامتداد لحقائق الماضي فقط، فالزمان في حركة ممتدة دوماً إلى الأمام، لذا عندما يصبح الانحياز إلى المستقبل، كتفكير وأسلوب للحياة، ثقافة مجتمعية واسعة الانتشار، عندها يصير ممكناً، كما يقول المستقبلي العربي محمد إبراهيم منصور: "توسيع قاعدة المهمومين ببناء فراديس المستقبل، لا الباكين على أطلال الفراديس المفقودة".

لذا لنعمد إلى نشر مثل هذه الثقافة داخل مجتمعاتنا العربية؛ لأنها بالتفاعل مع معطيات عربية إيجابية كامنة سبيلنا لصناعة المستقبل الذي نريد لأمتنا وأوطاننا العربية.

كلمة لنا

الأزمة السياسية العراقية.. إلى أين

أ.سعاد العبيدي
صحفية عراقية

مرَّ العراق بأزمات سياسية خطيرة منذ عام 2003 ولغاية يومنا هذا، وهددت تلك الأزمات أمن واستقرار البلاد، ومن أكبر وأكثر الأزمات خطورة هي تفاقم الخلافات بين الأطراف السياسية المتناحرة على السلطة، مما أدى الى دخول البلاد حالة فوضى عارمة وعدم استقرار.

إن الوضع السياسي المرتبك كان خيبة أمل للشعب العراقي برمته والذي دفع ثمنه دماء الأبرياء، وأدى الى منعطفات خطيرة، ففي عام 2019، وتحديداً في الأول من تشرين الأول، تولد شعورٌ شعبي بضرورة الاحتجاج والتظاهر أدى إلى اندلاع تظاهرات كبيرة وواسعة في بغداد والمحافظات الأخرى بسبب تردي الوضع السياسي والاقتصادي وتفشي الفساد والبطالة، ورفع المتظاهرون شعارهم التأريخي «نريد وطن»، ونددوا بالتدخلات الخارجية بالشأن العراقي الداخلي، وقد أدى الاحتجاج إلى استقالة حكومة عادل عبد المهدي وتشكيل حكومة مؤقتة تمهيداً لإجراء انتخابات مبكرة، وأجريت الانتخابات المبكرة وسط حالة من الاضطرابات والجدل بين المقاطع والرافض والمؤيد للمشاركة في الانتخابات.

إن العراق بات فاقداً لسيادته واستقراره وأمنه بسبب التدخلات الخارجية بشؤونه وسياسات الحكومات التي توالت عليه بعد الغزو والاحتلال وعدم قدرتها على إدارة شؤون البلاد، فالشعب العراقي عانى ما عانى من ظلم واضطهاد وإجحاف تلك الحكومات بحقه في مختلف المجالات، فقد بدا واضحاً أن العملية السياسية الحالية كانت سبباً رئيسياً في تمزيق العراق وشعبه، وأصبح العراق عكس ما كان عليه قبل الغزو والاحتلال، دولةً تسودها الفوضى والفساد، وباتت الميليشيات الخارجة عن القانون تسيطر على كل المرافق الحيوية، وكل ذلك بسبب السياسات الخاطئة، فالحلول باتت صعبةً جداً ومستعصية في ظل واقعٍ مهترئ سياسياً واقتصادياً.

إن النظام السياسي الحالي وأحزابه غير قادرين على ضبط أمن واستقرار البلاد؛ فلم تزل الانتهاكات بحق الشعب العراقي مستمرةً ولم تهدأ أبداً، ولم تعد تنفع أية إجراءات طالب بها العراقيون، فالحلول باتت معضلةً كبيرة، والأوضاع أصبحت معقدةً جداً، فطبيعة النظام السياسي الذي جاءت به أمريكا إلى العراق مبنيةً على أسسٍ عرقية وطائفية، وهذا كان من أكبر العقبات التي واجهت العراق وشعبه بعد الغزو والاحتلال، فإن الاحتلال ساهم مساهمةً فعالة في تحويل العراق إلى حالة من الفوضى غير مسبوقة، فالوضع المتردي أدى بمؤسسات الدولة إلى الانهيار التام..

إن جميع القوى الوطنية الآن تتفق على ضرورة إجراء إصلاحات في العملية السياسية وضرورة التغيير، فالعراق بحاجة إلى وضع سياسات جديدة للحفاظ على أمنه واستقراره، وإعادة سيادته وهيبته له، وإعادة الثقة بين مكوناته وأطيافه، فالشرخ الذي حصل بين مكونات الشعب العراقي وأطيافه كبيرٌ جداً ولا يمكن ترقيعه بالشعارات والخطب الرنانة، لذا يجب أن يتم تغيير جذري وشامل لإنقاذ العراق وشعبه من الضياع.

طارق بن زياد بين التاريخ والأسطورة

قـراءة نقدية في إشكاليّات المصادر وصناعة صــورة البـطـل فـي روايـــات فـتـح الأنـدلـس

الجزء الثاني والاخير

د. إياد سليمان
محاضر جامعي، باحث في التاريخ ومختص في علوم البيانات

المبحث الرابع: رواية إحراق السفن – إشكالية الإذن والتوثيق

تُمثّل قصّة إحراق طارق سفنَه بعد العبور – لقطع طريق الرجعة على جنده ورفع معنوياتهم – ذروةَ الصورة البطولية. لكنّها من أكثر عناصر الرواية إثارةً للإشكال النقدي.

1. تأخّر ظهور القصّة

لا تظهر قصّة إحراق السفن في المصادر المبكّرة، بل تتأخّر إلى مصادر لاحقة جداً؛ وقد أشار باحثون إلى أنّ أقدم ذكرٍ واضح لها جاء بعد أكثر من أربعة قرون من الفتح، وأنّ عدداً من المؤرّخين المسلمين الأوائل لم يذكروها أصلًا، وهذا التأخّر يجعلها أقرب إلى الحافز البطولي المضاف منها إلى واقعةٍ موثّقة.

2. إشكالية الإذن: أين موافقة موسى بن نصير؟

لو سُلّم بأنّ السفن كانت ملكاً ليوليان حاكم سبتة، أو أنّها كانت وسيلة النقل والإمداد الوحيدة بين المغرب والأندلس، فإنّ إحراقها ليس قرار قائدٍ ميدانيٍّ عابراً، بل قرارٌ استراتيجيٌّ خطير، ومن ثَمّ تَفرِض المنهجية أسئلةً لا تجيب عنها الرواية التقليدية:

هل استأذن طارقٌ موسى بن نصير في ذلك؟

كيف كانت ستصل الإمـدادات بعد إحراق السفن؟ وكيف يعود الجيش إن هُزم؟

ولماذا لا تذكر المصادر المبكّرة أيّ اعتراضٍ من موسى على فعلٍ بهذه الخطورة؟

والأهمّ أنّه لا توجد روايةٌ مبكّرةٌ موثوقة تذكر أنّ موسى بن نصير وافق على إحراق السفن، وغياب هذه الموافقة في الطبقة الأقدم يضعّف القصّة بوصفها قراراً عسكرياً موثّقاً، ويرجّح أنّها بناءٌ أدبيّ لاحق.

3. الحافز العابر للثقافات

تشبه قصّة إحراق السفن حوافز بطولية معروفة في حضاراتٍ أخرى، حيث يُنسَب إلى القائد أنّه أغلق طريق التراجع لرفع معنويات جنده، وتَكرار هذا الحافز عبر الثقافات، مع غياب الدليل المعاصر، يعزّز قراءته بوصفه عنصراً سردياً نموذجياً أُسقِط على شخصية طارق لا واقعةً تاريخية مستقلّة.

المبحث الخامس: تفسيرات ظاهرة «البطل الغامض»

أمام الفجوة بين الشهرة والتوثيق تُطرَح ثلاثة تفسيراتٍ متفاوتة في جذريّتها:

التفسير الأول: قائدٌ حقيقيّ من طبقةٍ غير موثقة

ربّما كان طارق قائداً أمازيغياً صعد داخل الجيش الأموي، ولم يَحْظَ مؤرّخو المشرق بتوثيق حياته المبكّرة، فظهر في السجلّ التاريخي فقط حين صار قائداً في طنجة، وهذا تفسيرٌ يحفظ تاريخيّة الشخصية ويردّ غموضها إلى انحياز التدوين لا إلى انعدام الوجود.

التفسير الثاني: تضخيمٌ لاحق لشخصيةٍ حقيقية

قد يكون طارق شخصيةً حقيقية، لكنّ دوره الفعلي كان أصغر ممّا تصوّره الروايات المتأخّرة، ثمّ تحوّل مع الزمن إلى البطل المركزي للفتح. وهذا النمط – اختزال حدثٍ كبير في بطلٍ واحدٍ يسهل تذكّره – معروفٌ في تشكّل الذاكرة الجمعية.

التفسير الثالث: بناءٌ سرديّ لاحق

وهو الأكثر جذريّة؛ إذ يفترض أنّ حضور طارق التاريخي كان محدوداً، ثمّ أعادت الذاكرة الأندلسية والإسلامية تشكيله حتى صار رمزاً للفتح كلّه، وهذا الاحتمال، وإن كان ممكناً نظرياً، يصطدم بظهور اسم طارق في الطبقة المبكّرة (وقائع 754)، ما يحدّ من إمكان القول باختلاقٍ كامل.

شاهدٌ مقارن: طريف بن مالك

تُسلّط المقارنة مع طريف بن مالك الضوءَ على الظاهرة: فطريف ارتبط اسمه بموضعٍ جغرافيّ (جزيرة طريف/ طريفة)، وشارك في أحداث ما قبل الفتح، ثمّ كاد يختفي من السجلّ، وطارق ارتبط اسمه بجبل طارق وصار رمز الفتح، لكنّ حياته قبل الفتح وبعده تظلّ غامضةً بصورةٍ استثنائية، والتشابه بينهما ليس دليلًا على عدم وجود طارق، لكنّه يكشف نمطاً تأريخياً مهمّاً: شخصياتٌ تظهر لفترةٍ قصيرة ثمّ تختفي، بينما تتضخّم صورة بعضها في الذاكرة اللاحقة.

المبحث السادس: فرضية الدور الشعوبي/ العباسي ونقدها

تُطرَح أحياناً فرضيةٌ مفادها أنّ تياراتٍ شعوبية أو سياقَ التدوين العباسي عملت على تصغير قيمة موسى بن نصير وتضخيم – أو حتى اختلاق – طارق، حتى يتحوّل موسى إلى شخصٍ هامشيّ في ذاكرة الفتح، وتستحقّ هذه الفرضية فحصاً هادئاً.

1. ما الذي قد يدعمها منهجياً؟

ثمّة معطياتٌ تجعل طرح الفرضية مشروعاً: فموسى بن نصير كان القائد الأعلى لمشروع فتح المغرب والأندلس، ولم يكن الفتح قرار طارق بل جزءاً من مشروعٍ عسكريّ وسياسيّ بناه موسى على مدى سنوات، كما أنّ معظم

الروايات التفصيلية التي وصلتنا دُوّنت في العصر العباسي لا الأموي، وانتهت الحياة السياسية لموسى وطارق بعد استدعائهما إلى دمشق نهايةً غير واضحة تماماً، ومن ثَمّ يَحِقّ التساؤل: هل أعادت الرواية اللاحقة تشكيل أحداث الفتح بما يقلّل من دور بعض الشخصيات الأموية؟

2. ما الذي ينقضها؟

لكنّ القول باختلاق طارق بالكامل يستلزم إثبات أنّ المصادر السابقة للعصر العباسي تجهله، وأنّ اسمه ظهر فجأةً في العصر العباسي وحده، والواقع أعقد؛ إذ يَرِد اسم طارق في وقائع 754 اللاتينية، وهي أقدم من أغلب المصادر العباسية بكثير، ومعنى ذلك أنّ شخصيةً باسم طارق كانت معروفةً في الأندلس قبل أن تتبلور الرواية العباسية الكاملة، ما يجعل القول بـ«الاختلاق من الصفر» متعذّراً.

3. الترجيح: التضخيم لا الاختلاق

الأرجح تاريخياً، في ضوء الأدلة المتاحة، هو أنّ موسى بن نصير شخصيةٌ موثّقة جيداً ومركزية في الفتح، وأنّ طارق كان موجوداً على الأرجح قائداً ميدانياً تابعاً له، ثمّ بالغت الروايات المتأخّرة في دور طارق حتى أضعفت إدراك الناس للدور الاستراتيجي لموسى، والأقرب أنّ هذا التضخيم ثمرةُ تطوّر الرواية التاريخية والأدب الشعبي أكثر من كونه مؤامرةً شعوبية أو عباسية منظّمة لا يسندها دليلٌ نصّيّ مباشر.

ومن المفارقات اللافتة هنا أنّ الرواية التقليدية تجعل بطل الفتح أمازيغياً (طارق) لا عربياً، بينما يتراجع موسى العربي في الذاكرة الشعبية الحديثة؛ غير أنّه لا يوجد دليلٌ نصّيّ معروف يربط هذا التحوّل بمشروعٍ شعوبيّ منظَّم، ويبقى تفسيره الأقرب هو منطق صناعة الأبطال في الذاكرة الجمعية.

مناقشةٌ وتركيب

حين تُجمَع الخيوط السابقة تتّضح صورةٌ مزدوجة الطبقات: ثمّة نواةٌ تاريخية يرجّحها ظهور الاسم في الطبقة المبكّرة (قائدٌ باسم طارق شارك في الفتح تحت إمرة موسى)، وثمّة غلافٌ أسطوريّ تراكم لاحقاً (الخطبة البليغة، إحراق السفن، تمركز البطولة كلّها في شخصه)، والمنهج النقدي لا يُلزمنا برفض النواة، لكنّه يُلزمنا بالتمييز الصارم بينها وبين الغلاف، وبعدم قراءة المتأخّر على أنّه معاصر.

وتتقاطع نتائج هذا البحث مع توجّهٍ راسخ في الدراسات الحديثة لتأريخ الفتح – كما عند كولِنز وكلارك – يرى في روايات فتح الأندلس نتاجَ مؤرّخين يعملون في سياقاتٍ سياسية وأدبية متغيّرة، لا تسجيلاً محايداً للوقائع، ومن ثَمّ فإنّ «صورة طارق» مصدرٌ ثمينٌ لدراسة الذاكرة بقدر ما هي مصدرٌ إشكاليّ لإعادة بناء الوقائع.

بالأبيض والأسود

د. زهرة بوسكين
إعلامية من الجزائر

دائرة الغد الوهمي

غداً سأرتب موعداً مهماً، غداً سأزور صديقتي، غداً سأكمل الجزء المتبقي من كتابي الجديد، غداً سأقوم بمهام أجلتها، غداً..

غداً.. هو ظرف الزمان ومشجب الوقت الذي نعلق عليه الأعمال التي نتكاسل عن أدائها وإتمامها، وكل الأعمال التي وضعناها على رف الانتظار، لكنها بقيت دوائراً مفتوحة في أذهاننا، هذا ما نقوم به جميعا، حيث أصبح من النادر أن نؤدي ما علينا من واجبات، أو نتمتع بما نكتسب من حقوق في مختلف المجالات، وكلما ترهقنا التراكمات نؤجل إلى الغد، ذلك الغد الذي يأتي متأخراً، وأحياناً لا يصل.. لكنه يلازمنا كآلية دفاع نفسي كي لا نضيع في الزحام...

كثيراً ما يقف الفرد أمام قائمة الالتزامات اليومية التي يتوجب عليه القيام بها، فقد يتخلص من التزام أو اثنين، وسرعان ما يشعر بالإرهاق فيؤجل إلى الغد، قد يعمل بنصيحة الخبراء ويُدوِّن قائمة من الأهم إلى المهم وفي الغد يُطل عليها ويجد أولوياته قد تغيرت وأخرى لم تعد مهمة وتأخذ مكانها التزامات جديدة، لكن الإشكال ليس في كثرة أو قلة المهام وليس في تغيُّر الأولويات، فهذا هو الإطار العادي لسيرورة يومياتنا جميعاً، والتي يستحيل أن تكون فارغة وباهتة، فهو كائن يتفاعل في الوسط الذي يعيش فيه، تحكم مساره جملة من العلاقات والسلوكات والأفكار والمعارف والخبرات المختلفة التي تجعله يُعايش الزحام والوتيرة المتسارعة للحياة، لكن مربط الفرس يكمن في هذا الغد الذي يرمي إليه بكل شيء.. الغد الذي يراه مسبقاً بعين الخيال والتعب، معتقداً أنه يتسع لكل شيء، فيرمي إليه بأحماله متناسياً حكمة قديمة قالت «لا تؤجل عمل اليوم إلى الغد، فالغد له عملٌ آخر»، لذلك يتحول التأجيل المتكرر إلى حالة قلق وتوتر تلازم الفرد أمام مهامه المتراكمة التي تتحول إلى منبهات تدق في رأسه المتعب وتؤرق انتظاره، ويرى علماء النفس أن دماغ الإنسان تتشكل فيه دوائر مفتوحة يكتمل غلقها عندما يتمم عملاً معيناً، وإذا لم يفعل تبقى الدائرة مفتوحة، ومن هنا ينبع الإرهاق والقلق.. فأغلق الدائرة ولا تنتظر الغد الذي لا يجيء.

مئوية مسجد باريس الكبير...

احـتـفـاء رسـمـي بـقـرن مـن الـتـاريـخ، ورمـــزاً مـتـجـدداً للإسلام فـي فـرنـسـا

أ.ليلى قيري
صحفية جزائرية

تحول الاحتفال بمئوية مسجد باريس الكبير إلى حدث وطني بارز استقطب اهتمام الأوساط السياسية والدينية والثقافية في فرنسا؛ بعدما جمع نخبةً من كبار المسؤولين في الدولة وممثلين عن مختلف الديانات والمؤسسات، في مشهد عكس المكانة التي اكتسبها هذا الصرح على امتداد قرن من الزمن، ولم يقتصر الاحتفاء على استذكار مرور مائة عام على تأسيس المسجد، بل جاء ليؤكد اعتراف الدولة الفرنسية بما يمثله من قيمة تاريخية وحضارية، وبالدور الذي يؤديه بوصفه فضاءً للعبادة والحوار والتلاقي، ورمزاً لحضور الإسلام في المشهد الوطني الفرنسي.

وقد اتسمت المناسبة بحضور رسمي ودبلوماسي رفيع المستوى، تقدمه وزير الداخلية الفرنسي لوران نونيز، ومدير ديوان رئيس الجمهورية، وسفير فرنسا لدى الجزائر، ومحافظ باريس، ورئيسة بلدية الدائرة الخامسة، إلى جانب عدد من كبار المسؤولين والشخصيات الدينية والثقافية، وممثلين عن مختلف الديانات والجنسيات، وعكس هذا الحضور الواسع البعد الوطني الذي يحظى به مسجد باريس الكبير، كما يؤكد أن المسجد لم يعد تُنظر إليه باعتباره مكاناً للعبادة فحسب، بل باعتباره أحد المعالم التاريخية التي تشكل جزءاً من الهوية الثقافية والدينية للعاصمة الفرنسية.

وجسدت المراسم مختلف الأبعاد التي يختزلها المسجد في تاريخه ورسائله، حيث جمعت بين الرمزية الجمهورية والبعد الروحي، من خلال غرس «شجرة زيتون السلام»، وتلاوة آيات من القرآن الكريم، واستحضار المحطات التاريخية التي رافقت تأسيس المسجد وتطوره، كما شكلت هذه الرموز رسالة تؤكد أن المسجد يواصل أداء دوره باعتباره فضاءً يجمع بين قيم السلام والتسامح والانفتاح، في انسجام مع رسالته التاريخية.

ويكتسب مسجد باريس الكبير مكانته الخاصة من السياق الذي أُنشئ فيه، إذ ارتبط تأسيسه بتخليد ذكرى الجنود المسلمين الذين ضحوا بأرواحهم دفاعاً عن فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، ومنذ ذلك الحين، أصبح المسجد شاهداً على مرحلة مفصلية من التاريخ الفرنسي، ورمزاً للاعتراف بإسهامات المسلمين في بناء الدولة الفرنسية الحديثة، وهو ما منحه بعداً وطنياً تجاوز وظيفته الدينية التقليدية.

وعلى امتداد تاريخه، تطور دور المسجد ليصبح إحدى أبرز المؤسسات الإسلامية في أوروبا، حيث أنه يجمع بين الوظيفة الدينية والرسالة الثقافية والحضور المجتمعي، فإلى جانب احتضانه للشعائر الدينية، يضطلع المسجد بمهام تعليمية وثقافية، ويسهم في تعزيز الحوار بين الأديان، بما يجعله منصةً للتقارب بين مختلف المرجعيات الدينية والثقافية داخل المجتمع الفرنسي.

كما عكست الكلمات الرسمية التي ألقيت خلال الاحتفال إجماعاً على أهمية المسجد بوصفه مؤسسة وطنية ذات بعدٍ حضاري، فقد ركزت مختلف المداخلات على دوره في تعزيز قيم العيش المشترك، وترسيخ الحوار بين

الثقافات، والمحافظة على الذاكرة التاريخية، في وقتٍ تشهد فيه قضايا الهوية والاندماج والدين حضوراً متزايداً في النقاش العام الفرنسي.

وفي هذا السياق، أكد عميد مسجد باريس الكبير، الشيخ شمس الدين حفيز، أن رسالة المسجد تقوم على ترسيخ حضور الإسلام في فرنسا ضمن إطار يتوافق مع قيم الجمهورية الفرنسية، مع المحافظة على هوية المسجد باعتباره فضاءً روحياً وثقافياً مفتوحاً على المجتمع، وتعكس هذه الرؤية مساراً اعتمده المسجد الكبير منذ عقود، حيث يقوم على الاعتدال والانفتاح، ويهدف إلى بناء جسور الثقة بين المسلمين ومختلف المكونات الدينية الأخرى للمجتمع الفرنسي.

ومن أبرز المحطات الرمزية خلال الاحتفال تكريم مؤسس المسجد وأول عميد له، سي

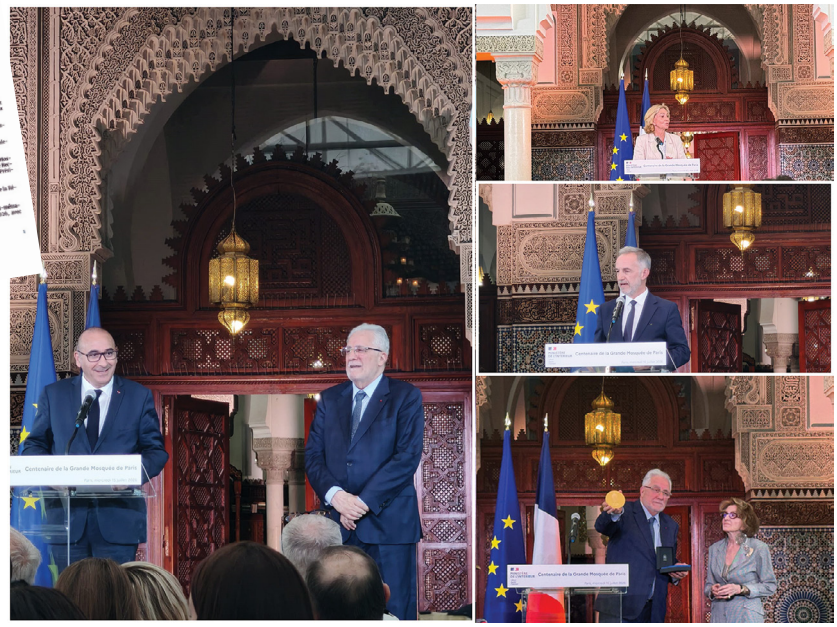

قدور بن غبريط، من خلال منحه «وسام بناة مساجد فرنسا»، في اعتراف بالدور المحوري الذي أداه في تأسيس هذه الصرح الديني، وإرساء مكانته داخل الدولة الفرنسية، ويكتسب هذا التكريم دلالةً خاصة، إذ يُعيد تسليط الضوء على هذه الشخصية التي لعبت دوراً محورياً في بناء أحد أهم الصروح الإسلامية في أوروبا، وأسهمت في ترسيخ حضوره ضمن المشهدين الديني والدبلوماسي الفرنسي.

كما حرصت إدارة المسجد على توثيق هذه المحطة التاريخية عبر إصدار كتاب تذكاري تحت عنوان» الجامع الكبير في باريس: نظرة على مئة عام عبر مئة حدث»، يستعرض مسيرة المسجد على مدى قرنٍ كامل، إلى جانب الكشف عن «وسام المئوية»، وإطلاق مجموعة من المقتنيات التذكارية، من بينها طبعة خاصة من المصحف الشريف وطابع بريدي يحمل شعار مرور مائة عام على تأسيس المسجد، وتؤكد هذه المبادرات أن الاحتفاء بالمئوية لا يقتصر على استذكار الماضي، بل يندرج ضمن مشروع يهدف إلى صون الذاكرة التاريخية وتعزيز حضورها في الوعي الوطني الفرنسي.

وتكشف مئوية مسجد باريس الكبير أن هذه الصرح تجاوز منذ زمن طويل حدود كونه مسجداً يؤمه المصلون؛ لأنه أصبح رمزاً يجسد العلاقة التاريخية بين فرنسا والعالم الإسلامي، ومنصةً للحوار بين الأديان والثقافات، وفضاءً يعكس إمكانية التوفيق بين الانتماء الديني وقيم المواطنة، ويؤكد أن المسجد ما يزال يحتفظ بمكانته كأحد أبرز معالم الإسلام في أوروبا، ونموذجاً لمؤسسة دينية استطاعت أن تحافظ على رسالتها التاريخية، وتواكب التحولات التي يشهدها المجتمع الفرنسي.

وبناءً على ما سبق، فإن الاحتفال بمئوية مسجد باريس الكبير لم يكن مجرد مناسبة لاستحضار قرن من التاريخ، بل شكّل رسالة سياسية وثقافية ودينية تؤكد استمرار الاعتراف بالمكانة التي يحتلها هذا الصرح في الذاكرة الفرنسية، ودوره في ترسيخ قيم الحوار والتعايش والتعددية، ومن هذا المنظور، يغدو المسجد شاهداً على تاريخ مشترك، ورمزاً لمؤسسة نجحت في الجمع بين الإرث التاريخي والرسالة الدينية والانفتاح الحضاري، بما يجعلها إحدى أبرز المؤسسات الإسلامية تأثيراً في فرنسا وأوروبا.

بين الدين والدولة:

كيف بنى فرج فودة حججه في المناظرة الشهيرة؟

الجزء الثاني والأخير

أ.خالد الحديدي
كاتب وناقد من مصر

ولهذا عبّر عن سعادته أكثر من مرة بوجوده في تلك المناظرة، لا لأنه كان واثقاً من الانتصار، بل لأنه كان مؤمناً بأن مجرد الجلوس إلى طاولة الحوار يمثل انتصاراً لفكرة الحوار نفسها؛ فالمجتمعات لا تتقدم حين يختفي الخلاف؛ لأن الخلاف جزء من طبيعة البشر، لكنها تتقدم حين تتعلم كيف تدير خلافاتها دون أن تتحول إلى صراعات مدمرة.

ومن هذه النقطة انتقل إلى واحدة من أكثر الأفكار حضوراً في مشروعه الفكري، وهي فكرة الدولة المدنية، واللافت أن خصومه وأنصاره على السواء كثيراً ما قرؤوا هذا المصطلح من خلال تصوراتهم المسبقة؛ فالبعض رأى فيه نقيضاً للدين، والبعض رآه مجرد تسمية مخففة للعلمانية، لكن فرج فودة كان يقدمه بطريقة مختلفة.

لقد قال بوضوح: نحن أنصار الدولة المدنية التي لا تعرف هوية سوى هوية المواطنة، وهي عبارة تبدو بسيطة، لكنها تكشف عن جوهر تصوره للدولة، فالدولة عنده ليست مؤسسة لحماية عقيدة بعينها، ولا جهازاً لتفضيل مواطن على آخر بسبب دينه أو مذهبه، وإنما إطار جامع لجميع المواطنين، على اختلاف معتقداتهم وانتماءاتهم.

وكان يرى أن وحدة الوطن لا يمكن أن تستقيم إذا شعر بعض أبنائه أنهم أصحاب العقيدة الحاكمة، بينما يشعر آخرون أنهم يعيشون في ظل عقيدة غيرهم؛ لأن الدولة في هذه الحالة تتحول من بيتٍ مشترك إلى ساحة تفاضل بين المواطنين، وهو ما كان يراه خطراً على فكرة الوطن نفسها.

ولذلك لم يكن يتحدث عن المواطنة بوصفها إجراءً قانونياً فحسب، بل بوصفها قاعدة أخلاقية وسياسية تحفظ وحدة المجتمع؛ فالمواطن، في نظره، يجب أن يحصل على حقوقه لأنه مواطن، لا لأنه ينتمي إلى دين معين أو جماعة معينة أو مذهب معين.

ولعل هذه النقطة تفسر أيضاً إصراره على أن الدولة المدنية ليست خصماً للإسلام؛ فهو كان يرفض أصلاً أن تُصاغ المسألة بهذه الصورة، ولذلك جاءت عبارته المثيرة للجدل: «نحن الذين ننزه الإسلام عن ممارسات السياسة»، وهي عبارة أثارت اعتراضات كثيرة، لكنها تكشف عن جانب مهم من منطقه.

فالرجل لم يكن يريد إبعاد الإسلام عن حياة الناس، ولم يكن يدعو إلى إقصائه من المجال الأخلاقي أو الثقافي، وإنما كان يرى أن السياسة بطبيعتها ساحة صراع ومنافسة ومصالح وتحالفات وتناقضات، وأن إدخال الدين في هذه الساحة يضعه في موضع لا يليق بقدسيته.

كان يتساءل ماذا يحدث حين يختلف السياسيون باسم الإسلام؟ وماذا يحدث حين يدعي كل فريق أنه الممثل الحقيقي للدين؟ وماذا يحدث حين يتحول الخلاف السياسي إلى خلاف ديني؟ وماذا يحدث حين تُستخدم النصوص المقدسة في معارك السلطة اليومية؟

في نظره، لا يؤدي ذلك إلى رفع مكانة الدين، بل إلى استنزافه وإقحامه في نزاعات البشر وصراعاتهم؛ ولذلك كان يرى أن حماية الدين أحياناً تكون بإبعاده عن الصراع الحزبي، لا بإدخاله فيه.

وعندما نصل إلى هذه النقطة نكتشف أن جوهر خطاب فرج فودة لم يكن معركة ضد الإسلام كما حاول البعض أن يصوره، ولم يكن معركة ضد التدين أو المتدينين، وإنما كان معركةً ضد الخلط بين المقدس والبشري؛ فقد كان يرى أن المشكلة تبدأ عندما يتحول الاجتهاد السياسي إلى عقيدة، وعندما تتحول الرؤية البشرية إلى حقيقة مقدسة لا يجوز الاقتراب منها.

ولهذا ظل يدافع عن حق السؤال، وظل يطالب بالتفاصيل، وظل يعود إلى فكرته الأولى التي افتتح بها خطابه وإن لم ينطقها دائماً بالحرف نفسه: أين البرنامج؟

كان يريد أن تنتقل الأفكار من مستوى الشعار إلى مستوى البناء، ومن مستوى الأمنيات إلى مستوى الآليات، ومن مستوى الحلم إلى مستوى الدولة؛ لأن الدولة في النهاية لا تُبنى بالنيات وحدها، وإنما تُبنى بالمؤسسات والقوانين والقدرة على إدارة الاختلاف.

وربما تكمن القيمة الحقيقية لخطاب فرج فودة في أنه لم يقدم نفسه بوصفه صاحب الحقيقة النهائية، بل بوصفه صاحب أسئلة؛ والأسئلة التي طرحها في تلك المناظرة ما تزال حاضرة حتى اليوم: كيف تتحول المبادئ إلى مؤسسات؟ وكيف يمكن التوفيق بين الهوية الدينية ومتطلبات الدولة الحديثة؟ وما حدود العلاقة بين الدين والسياسة؟ وكيف يمكن حماية المجتمع من العنف حين يلبس ثوب المقدس؟ وكيف يمكن بناء دولة تتسع لجميع أبنائها دون أن يشعر أحد بأنه غريب فيها؟

لقد رحل فرج فودة، لكن هذه الأسئلة لم ترحل؛ وربما لهذا السبب ما تزال كلماته تُستعاد بعد عقود من تلك المناظرة، ليس لأن الجميع اقتنعوا بها، ولا لأن الجدل حُسم لصالحه أو لصالح خصومه، وإنما لأن الأسئلة التي طرحها كانت أوسع من المناظرة نفسها، وأعمق من أن تنتهي بانتهاء تلك الأمسية؛ فهي أسئلة تتعلق بطبيعة الدولة والسلطة والمجتمع، وهي قضايا لا تزال حاضرةً في الوعي العربي حتى اليوم، وما تزال تبحث عن إجابات جديدة كلما تغير الزمن وتبدلت الظروف.

من
مذكرات مغتربة

سيرة الحب في زمن الأرقام

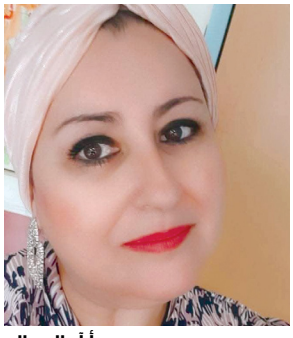

أ.آمال صالح
أديبة وشاعرة تونسية

تمضي خطوةً إلى الأمام، فيما يراقب عقلها بدقة كل ما تعكسه تحولات الحياة.

كانت طفلةً شرقية تعشق التفاصيل، وتتشبث بكل ما يغذي خيالها، لكن ما الخيال بالنسبة لها؟ كان عالماً سحرياً موازياً، ورحلتها الأولى لاكتشاف الكون من حولها، كانت تترسخ في ذهنها فكرة أن العالم يراها ويعرفها، وأنها جاءت لترتاد ذلك الفضاء الذي كانت تتأمله ليلاً من نافذة غرفتها، ولم تكن تشعر بأنها وحدها تنظر إلى السماء، بل كانت تؤمن أن السماء أيضاً تبادلها النظرات، وكأن بينهما توافقاً خفياً على اللامحدود والمطلق.

وفي النهار، كانت تراقب الحياة بحذر ودهشة، فيما كان ينمو في أعماقها شعور عميق بالجمال والخير، هناك بدأ الحب يتشكل بوصفه معنى للحياة، قبل أن يكون علاقة بين شخصين.

كبرت الطفلة، وكبرت معها قراءاتها، وجدت في الروايات، والشعر، والأغاني، وحتى بعض المسلسلات، نافذةً تطل منها على عالم أكثر رهافة، ولم تكن جميعها تتحدث عن الحب، لكنها كانت مكتوبة بإحساس صادق يجعل الإنسان أكثر قرباً من نفسه، وكانت تبحث بشغف بين صفحات المجلات عن المقالات والخواطر الأدبية لعماد الدين أديب وفاروق جويدة؛ لأن كلماتهما كانتا توسعان أفق خيالها، وتمنحانها إيماناً أكبر بقيمة المشاعر.

ثم عادت إلى الواقع امرأة تبحث عن ذلك الحب الذي نسجته كلمات الأدباء والشعراء، لكنها اصطدمت بعالم يضع المشاعر في ذيل قائمة الأولويات، أصبح الزواج يقاس بالقدرة المادية، واختزلت العلاقات في الحسابات والأرقام، حتى بدا وكأن الوصول إلى شريك الحياة يمر عبر الأوراق والدفاتر أكثر مما يمر عبر القلوب، وتشعبت الأمور بما لا ينسجم مع جوهر الحب، بل مع ما يسمى بالبريستيج والأحلام المصطنعة.

وفي زحمة الحياة العصرية، نسينا وجهنا المألوف، وعطر الأرواح الذي كان يمنح أيامنا دفئها، انشغلنا بالأرصدة المالية، وأدرنا ظهورنا لذلك الضوء الذي يفتح أمام الإنسان أفقاً أرحب للجمال والرقي.

الحب الحقيقي ليس بذخاً مادياً، بل هو قدرة على تحدي الصعوبات، وارتقاء بالجانب الإنساني فينا، إنه مسار حياة، وإرادة، وإيمان بأن الجمال لا يزال ممكناً.

ويبقى السؤال: ما معنى الحياة إذا امتلأت الحسابات بالأرصدة، بينما خلا القلب من خيال العشق؟

من هنا
وهنالك

دبلوماسية الثقافية الإفريقية: عندما تصبح الثقافة جسراً للتنمية والتكامل

أ.أسماء الصفار
صحفية وكاتبة من المغرب

في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها القارة الإفريقية، لم تعد الثقافة مجرد تعبير عن الهوية، أو وسيلةً للحفاظ على التراث، بل أصبحت إحدى أهم أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية الحديثة، وقادرة على بناء جسور التواصل بين الشعوب وتعزيز التعاون بين الدول، ومن هذا المنطلق، جاءت النسخة الأولى من مهرجان «أفرو ميت 2026»، التي احتضنها المغرب هذا الشهر، لتؤكد أن الدبلوماسية الثقافية باتت ركيزة أساسية في مسار التنمية والاندماج الإفريقي.

ونُظم الحدث من طرف جمعية أفرو ميت، بمشاركة دبلوماسيين وممثلين عن مؤسسات ثقافية وأكاديمية ومنظمات إفريقية، إلى جانب باحثين وشباب مهتمين بالشأن الثقافي والتنموي، وشكل المهرجان فضاءً للحوار وتبادل الخبرات حول الدور الذي يمكن أن تؤديه الثقافة في مواجهة التحديات المشتركة التي تعرفها القارة، سواء على المستويات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

ورفع المهرجان شعار «الدبلوماسية الثقافية الإفريقية كرافعة استراتيجية للتنمية»، في تأكيد على أن الاستثمار في الثقافة لم يعد خياراً رمزياً، بل أصبح رهاناً استراتيجياً يعزز مكانة إفريقيا في محيطها الإقليمي والدولي، فالتنوع اللغوي والحضاري والفني الذي تزخر به القارة يمثل رصيداً قادراً على تعزيز التقارب بين الشعوب، وإبراز صورة إفريقيا باعتبارها فضاءً للإبداع والتعايش.

وتمحورت النقاشات حول مفهوم الدبلوماسية الثقافية باعتبارها وسيلةً لترسيخ الحوار والتفاهم بين الدول الإفريقية، وتعزيز الثقة والتكامل بعيداً عن المقاربات التقليدية، كما أبرز المشاركون أهمية الفنون والآداب والسينما والموسيقى والتراث في بناء مشاريع تعاون مستدامة، ودعم الصناعات الثقافية والإبداعية التي أصبحت تشكل قطاعاً اقتصادياً واعداً في عدد من بلدان القارة.

ولم يقتصر النقاش على الجوانب الثقافية الكلاسيكية، بل امتد إلى رهانات المستقبل، من خلال التطرق إلى العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وجيوسياسية المعرفة الإفريقية، وأكد المتدخلون أن مستقبل القارة يمر عبر امتلاك أدوات المعرفة الرقمية، وإنتاج محتوى يعكس خصوصياتها الثقافية واللغوية، بما يضمن حضورها في الفضاء الرقمي العالمي ويحافظ على هويتها.

كما حظي موضوع الشباب باهتمام خاص، حيث جرى التأكيد على أن تأهيل الكفاءات الشابة وربطها بالمعرفة والتكنولوجيا يمثلان مدخلًا أساسياً لتحقيق تنمية مستدامة، قوامها الابتكار والإبداع، مع الحفاظ على الارتباط بالهوية الثقافية الإفريقية.

وإلى جانب الندوات الفكرية، وفر مهرجان «أفرو ميت» فضاءات للعرض والتواصل بين المؤسسات والفاعلين الثقافيين ورواد الأعمال وممثلي المجتمع المدني، بهدف تبادل التجارب وبناء شراكات جديدة، كما شهد تقديم منصة رقمية تحمل اسم «أفرو ميت»، تسعى إلى إنشاء شبكة تواصل بين الفاعلين الثقافيين والمؤسسات والشباب عبر مختلف دول القارة، بما يعزز التعاون وتبادل المبادرات والخبرات.

ويعكس تنظيم هذه التظاهرة بالمغرب المكانة التي باتت تحتلها المملكة في دعم التعاون الإفريقي وتعزيز الشراكات جنوب-جنوب، من خلال احتضان المبادرات الهادفة إلى ترسيخ الحوار الثقافي وتبادل المعرفة، كما ينسجم مع التوجه المتزايد نحو اعتبار الثقافة رافعةً للتنمية ووسيلةً لبناء علاقات أكثر استدامة بين الدول الإفريقية.

وفي هذا السياق، برز دور الإعلام الثقافي كشريك في مواكبة هذه الدينامية، حيث سجلت مجلة كل العرب حضورها كشريك إعلامي وثقافي أساسي في فعاليات مهرجان «أفرو ميت 2026»، ولم يقتصر دورها على التغطية الإعلامية، بل ساهمت في إبراز مضامين اللقاء الفكرية والثقافية، ونقل النقاشات التي احتضنتها جلساته إلى جمهور أوسع، انطلاقاً من إيمانها بأهمية الإعلام المتخصص في دعم الدبلوماسية الثقافية وتعزيز التواصل بين الفاعلين والمؤسسات داخل القارة.

وتؤكد هذه الدورة الأولى من «أفرو ميت» أن مستقبل التعاون الإفريقي لا يبنى فقط عبر الاتفاقيات السياسية أو المبادلات الاقتصادية، بل يحتاج أيضاً إلى فضاءات للحوار الثقافي والفكري، وإلى مبادرات تجمع بين التراث والابتكار، وبين الهوية والتكنولوجيا، فالثقافة تظل من أكثر الوسائل قدرة على تعزيز الثقة بين الشعوب، وصياغة رؤية مشتركة لقارة تستثمر تنوعها الحضاري والثقافي من أجل تحقيق التنمية والازدهار.

المناعة النفسية التي لا نتحدث عنها

أ.رناد دحيات
صحفية من الاردن

في خضم الأزمات، سواء كانت حرباً أو انهياراً اقتصادياً أو جائحة صحية، لا ينشغل الإنسان فقط بتأمين ضروراته الأساسية أو حماية جسده من الخطر، بل يبحث أيضاً عمّا يسنده من الداخل؛ عن تلك الطاقة النفسية التي تمنحه القدرة على الاحتمال، وتدفعه إلى الاستمرار رغم القلق والضباب، هنا يبرز الدوبامين، لا بوصفه مجرد «هرمون للسعادة» كما هو شائع، بل باعتباره ناقلاً عصبياً يرتبط بالدافعية والتعلّم وتوقّع المكافأة، ويسهم في إبقائنا متيقظين ومتحفزين في أوقات الاضطراب.

يكفي أن تتخيل لحظة خوف مفاجئة: خبر صادم، حادث عابر، أو موقف يهدد شعورك بالأمان، في تلك اللحظة، يتغير كل شيء داخلك بسرعة لافتة؛ يتسارع النبض، يضيق الانتباه، ويصبح الجسد كله في حالة تأهب. ثم، ما إن يزول الخطر، حتى تشعر بشيء من الهدوء يعود تدريجياً، كأن جهازك النفسي بدأ يستعيد توازنه بعد عاصفة قصيرة، غير أن الناس لا يتشابهون في هذه العودة؛ فبعضهم ينهض سريعاً من الصدمة، فيما يحتاج آخرون إلى وقت أطول كي يستعيدوا استقرارهم، وليس هذا دليلًا على بطولة استثنائية أو ضعف شخصي، بل هو انعكاس لاختلافات نفسية وعصبية وتجارب حياتية تجعل قدرتنا على التكيّف متفاوتة من شخص إلى آخر.

وعندما تطول الأزمة أو تتكرر الضغوط، لا تتأثر مشاعرنا فقط، بل تتأثر أيضاً طريقة تفكيرنا واتخاذنا للقرار، ففي ظروف التوتر، يميل الإنسان إلى البحث عن الحسم السريع أكثر من ميله إلى التروي، وقد يصبح أكثر اندفاعاً، وأقل دقة، وأشد تمسكاً بقناعاته، حتى لو كانت ناقصة أو متسرعة، كما يظهر ما يمكن وصفه بـ«وهم الأمان» أو «التحيز التفاؤلي»، ذلك الصوت الداخلي الذي يوهمنا بأن الخطر قد يصيب الآخرين أكثر مما يصيبنا نحن، ولعل هذا الميل يمنح المجتمعات قدراً من الأمل الضروري للاستمرار، لكنه قد يدفعها أيضاً إلى التقليل من شأن المخاطر إلى أن تصبح المواجهة أكثر كلفة مما ينبغي.

لكن التحدي الأكبر اليوم لا يأتي من الأزمات وحدها، بل من الطريقة التي نعيشها بها عبر الشاشات، ففي العصر الرقمي، أصبحت الأخبار السلبية تصل إلينا بلا انقطاع، وأصبح التصفح المتكرر في أوقات القلق أشبه برد فعل تلقائي، نفتح الهاتف بحثاً عن تفسير أو طمأنينة، فنجد أنفسنا عالقين في دوامة لا تنتهي من العناوين المقلقة والتحديثات المتلاحقة، كل خبر جديد يمنحنا دفعة لحظية من الانتباه والفضول، لكنه يترك وراءه طبقة إضافية من التوتر والإجهاد، وهكذا يتحول البحث عن الاطمئنان إلى عادة تستنزف الطاقة النفسية بدلاً من أن تحفظها، وتؤدي مع الوقت إلى القلق واضطراب النوم والتشتت والشعور بالإنهاك.

لذلك، فإن التعامل الواعي مع هذه الطاقة النفسية لم يعد رفاهية، بل ضرورة، وليس المقصود أن نعادي التكنولوجيا أو نهرب من الأخبار، بل أن نعيد تنظيم علاقتنا بالمحفزات السريعة التي تستولي على انتباهنا وتستهلك أعصابنا، يمكننا أن نبدأ بخطوات بسيطة ولكن فعالة: أن نضع حدوداً زمنية لاستهلاك الأخبار، وأن نُبعد الهاتف عن لحظات الراحة واللقاءات العائلية، وأن نستبدل التلقي المستمر للمثيرات بأنشطة تعيد للجهاز النفسي إيقاعه الطبيعي؛ مثل المشي، والحديث مع صديق، والاستماع إلى الموسيقى، والعودة إلى المساحات الهادئة التي لا تطلب من الدماغ أن يظل في حالة استنفار دائم.

لا تكشف الأزمات فقط عن هشاشتنا، بل تكشف أيضاً عن الطريقة التي ندير بها مواردنا النفسية، فالدوبامين ليس عدواً، ولا وصفة خارقة يمكن الاتكال عليها، بل جزء من منظومة دقيقة تدفعنا إلى الحركة والبحث والتكيّف، وحين نفهم هذه المنظومة بالشكل الأمثل، نصبح أكثر قدرة على حماية أنفسنا من الاستنزاف.

خلف قناع القسوة:
ما الذي يقتل «الإنسانية» في مجتمعاتنا؟

أ.رجاء السنوسي
صحفية من تونس

لم تعد مشاهد تعذيب الحيوانات حوادث معزولة أو نادرة، فمن حين إلى آخر، تستيقظ مجتمعاتنا على صور أو مقاطع توثق اعتداءات مروعة على كائنات لا تملك وسيلة للدفاع عن نفسها، سواء في الشوارع أو الاحتفالات عمداً أو حتى بدافع التسلية، ولا تكمن خطورة هذه المشاهد في قسوة الفعل وحدها، بل في السؤال الذي تطرحه:

كيف أصبح العنف تجاه الكائنات الأضعف سلوكاً يتكرر في أكثر من مجتمع، وأحياناً أمام أنظار الجميع؟

أن تعجز الكائنات الضعيفة عن الدفاع عن نفسها، فهذا قدرها، أما أن يفقد الإنسان قدرته على التعاطف، وأن يتحول إيذاء كائن لا يملك حيلةً إلى مشهد يثير الضحك أو التفاخر، فتلك ليست مجرد حادثة عابرة، بل إشارة تستحق التوقف عندها؛ لأنها تكشف عن خلل في منظومة القيم والتنشئة.

الفراغ التربوي وسيكولوجية العنف

مثل هذه السلوكيات لا تظهر من فراغ، فمع الضغوط الاقتصادية المتزايدة، وانشغال كثيرٍ من الأسر بتأمين متطلبات الحياة، واتساع حضور الشاشات في يوميات الأطفال، تراجع الحوار داخل الأسرة وضعفت المتابعة والتوجيه، ويزيد الانقطاع المبكر عن الدراسة من تعقيد المشهد، إذ يفقد عدد من الأطفال إحدى أهم البيئات التي تسهم في بناء الشخصية وتنمية الحس بالمسؤولية.

ويرى مختصون في علم النفس أن الاعتداء على الكائنات الضعيفة قد يكون، في بعض الحالات، شكلاً من أشكال تفريغ الإحباط أو العنف المكتسب، فالطفل الذي ينشأ في بيئة يسودها القهر أو الإهانة قد يوجّه غضبه نحو من هو أضعف منه، كما أن التعرض المتكرر لمشاهد العنف عبر المنصات الرقمية قد يسهم في تبلد الإحساس بالألم، فيصبح ما كان صادماً بالأمس أقل إثارة للتعاطف اليوم. لذلك، فإن التعامل المبكر مع هذه السلوكيات، عبر التربية والإحاطة النفسية، يظل خطوة أساسية للوقاية من تفاقمها.

مفارقة أخلاقية وتحديات تشريعية

عند النظر إلى تجارب بعض الدول، نلاحظ أن حماية الحيوان لم تعد مجرد دعوات أخلاقية، بل أصبحت جزءاً من السياسات العامة، وتزداد المفارقة إيلاماً حين نتذكر أن ثقافتنا وديننا رسخا قيمة الرحمة بكل الكائنات؛ فقد جعل الإسلام الإحسان إلى الحيوان من أرفع مكارم الأخلاق، وربط بين الرحمة وبين سمو الإنسان، فالفرق بيننا وبين تلك المجتمعات ليس في امتلاك القيم، بل في تحويل القيمة الأخلاقية إلى مؤسسات قائمة وقوانين نافذة.

وتبرز المقارنة الميدانية مع التجارب الأوروبية أو التركية هذا التباين المؤسساتي؛ إذ أخرجت تشريعات تلك الدول الحيوان من خانة «الممتلكات» إلى صفة «كائن حي يحس ويتألم»، وفرضت عقوبات سجنية نافذة للمعتدين، إلى جانب إلزام البلديات بإنشاء مراكز للرعاية والتطعيم. في المقابل، وعلى الرغم من وجود نصوص تاريخية تجرّم القسوة (كالتي تعود لعهد الباي في تونس)، إلا أن الإشكال يكمن في التعاطي مع هذه الأفعال كمخالفات بسيطة تفضي إلى خطايا مالية زهيدة أو إفلات تام من العقاب

الحلقة المفقودة في التشريع والردع

تكمن الثغرة الحقيقية في غياب آليات التنفيذ الميداني؛ فلا توجد وحدات أمنية متخصصة تباشر هذه البلاغات فور وقوعها وتضبط الجناة، كما يغيب الإلزام القضائي بإخضاع المعتدين لتقويم نفسي وسلوكي، ويرى بعض المختصين في علم النفس الجنائي أن من يتلذذ بإيذاء كائن أعزل يحمل انحرافاً يحتاج للمتابعة النفسية، ولا تكفي معه الغرامات المادية الرمزية.

كيف نستعيد الضمير الجمعي؟

لا يكفي أن نستنكر كل حادثة ثم نطوي الصفحة، فمعالجة هذه الظاهرة تستوجب عملاً متواصلاً تشترك فيه الأسرة، والمدرسة، والإعلام، والمجتمع المدني، إلى جانب مؤسسات الدولة.

فالمدرسة مطالبة بتعزيز التربية على التعاطف واحترام الكائنات الحية، مع توفير الإحاطة النفسية للتلاميذ المهددين بالانقطاع عن الدراسة، كما يتحمل الإعلام والمنصات الرقمية مسؤولية التعامل مع هذه الجرائم باعتبارها مؤشرات على خلل سلوكي يحتاج إلى التوعية والمعالجة، لا مادة لإثارة الفضول أو حصد التفاعلات.

وفي المقابل، يبقى للأسرة دور لا يمكن تعويضه في غرس قيم الرحمة والاحترام منذ السنوات الأولى، إلى جانب مراجعة التشريعات وتفعيلها بما يضمن حماية حقيقية للكائنات الضعيفة، ودعم المبادرات المدنية التي تنشر ثقافة الرفق بالحيوان.

فالرحمة لا تتجزأ، والطريقة التي نتعامل بها مع الكائنات الأضعف ليست تفصيلاً هامشياً، بل مرآة تعكس مستوى تحضر المجتمع وسلامة منظومته القيمية، وحين نفقد حسنا تجاه معاناة كائن ضعيف، فإننا نخاطر بفقدان جزء من إنسانيتنا. لذلك، فإن حماية الحيوان ليست دفاعاً عن كائن أعزل فحسب، بل هي دفاع عن الإنسان نفسه، وعن المجتمع الذي نطمح إلى بنائه.

تأمّلات وراثيّة
المعارف التقليدية والموارد الجينية: شراكة بين المروث والعلم

د.سناء جاء بالله
نائبة رئيس الجمعية
التونسية لتضامن الشعوب

وراء كثيرٍ من الاكتشافات في علم الجينات قصصاً تبدأ خارج المختبر، فقد تقود نبتة استخدمتها المجتمعات المحلية لقرون إلى تطوير دواء جديد، أو يكشف صنف زراعي تقليدي عن جينات تمنح مقاومة للجفاف والتغير المناخي، وفي عصر التكنولوجيا الحيوية، لم تعد المعارف التقليدية مجرد إرث ثقافي، بل غدت مورداً علمياً واستراتيجياً يُعيد رسم العلاقة بين التراث والابتكار، ويثير في الوقت نفسه أسئلة جوهرية حول الملكية والعدالة وتقاسم المنافع.

والمعارف التقليدية هي حصيلة قرون من الخبرة التي راكمتها المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في تعاملها مع الطبيعة، وتشمل استخدام النباتات الطبية والعطرية، وحفظ البذور، وتربية السلالات الحيوانية، واستغلال وإدارة الموارد الطبيعية بما يتوافق مع خصائص البيئة المحليّة، ورغم أنها نشأت خارج المؤسسات العلمية ومختبراتها، فإنها أصبحت اليوم مصدراً مهماً يوجّه الأبحاث في علم الوراثة والتكنولوجيا الحيوية.

ففي المجال الطبي، على سبيل المثال، تبدأ رحلة اكتشاف كثير من الأدوية الحديثة من معلومة متوارثة عن نبات يُستخدم في علاج مرض أو حالة صحية معينة، ويتجه الباحثون بعد ذلك إلى تحليل مكوناته الكيميائية ودراسة خصائصه الوراثية، بحثاً عن المركبات الفعالة التي يمكن تطويرها إلى أدوية حديثة، وهكذا تتحول المعرفة الشّعبية إلى نقطة انطلاق لابتكارات طبية يستفيد منها العالم.

ولا يقتصر دور المعارف التقليدية على الطب، بل يمتدّ إلى الزراعة والأمن الغذائي، فالمحاصيل التقليدية التي حافظت عليها المجتمعات المحلية عبر أجيال طويلة تحمل في مادتها الوراثية صفات ثمينة، مثل مقاومة الأمراض والقدرة على تحمّل الجفاف والملوحة، ومن خلال دراسة جيناتها، يطوّر العلماء أصنافا زراعية أكثر قدرة على التّكيف مع التّغير المناخي، بما يعزز الأمن الغذائي ويسهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي.

غير أن هذا التّلاقي بين العلم والمعرفة التقليدية يثير إشكاليات أخلاقية وقانونية، فمن يملك الحق في الاستفادة من هذه المعارف؟ وهل يجوز تسجيل براءة اختراع تستند إلى معرفة توارثتها مجتمعات محلية عبر مئات السنين؟ وقد ازدادت أهمية هذه الأسئلة مع تنامي ما يُعرف بـ»الاستيلاء الحيوي أو القرصنة الحيوية» (Biopiracy)، وهي استغلال الموارد الجينية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحليّة، وتسجيلها كبراءات اختراع أو حقوق ملكية فكرية، أو تطوير منتجات تجارية اعتماداً عليها، دون الحصول على موافقة مسبقة من أصحابها، أو إشراكهم في تقاسم المنافع الناتجة عنها، أو منحهم تعويضاً عادلاً ومنصفاً.

ولمواجهة هذه الإشكاليات، أرست اتفاقية التنوع البيولوجي عام 1992 مبدأ احترام المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، ثم جاء بروتوكول ناغويا عام 2010 ليعزز هذا التّوجه، من خلال اشتراط الحصول على الموافقة المسبقة من أصحاب هذه المعارف، وضمان تقاسم المنافع الناجمة عن استخدامها بصورة عادلة ومنصفة.

غير أن القضية تجاوزت اليوم نطاق حماية الحقوق وتنظيم براءات الاختراع، لتصبح جزءاً من سباق عالمي على الموارد الجينية، ففي ظل التّطور المتسارع في التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية، تحولت النباتات الطبية، والبذور المحلية، والخبرات المتوارثة إلى أصول استراتيجية تتنافس عليها الدول والشركات ومراكز البحث العلمي، لما توفره من فرص للابتكار وعوائد اقتصادية كبيرة، وبذلك بات التراث الجيني أحد أهم مكونات اقتصاد المعرفة في القرن الحادي والعشرين.

إن العلاقة بين المعارف التقليدية وعلم الجينات تكشف أن الابتكار لا يولد دائماً داخل المختبرات، بل قد يبدأ من خبرة إنسانية تراكمت عبر الأجيال، وبين حكمة الأجداد وتقنيات تحليل الحمض النووي تتشكل شراكة قادرة على الإسهام في تطوير الأدوية، وتعزيز الأمن الغذائي، ومواجهة التغير المناخي، ويبقى الرهان الحقيقي هو بناء نموذج يضمن العدالة في الاستفادة من هذه المعارف، بحيث يصبح الابتكار ثمرة تعاون واحترام متبادل، لا نتيجة استحواذ أو استغلال.

مُـــدَّخَـــر الـــوجـــدان (5)

د. علي زين العابدين الحسيني
كاتب وأديب مصري

أحمد عبد المجيد

سفيرٌ شاعر، عمل في السلك الدبلوماسي المصري ثلاثين عاماً متصلة، متنقلاً بين عدد من بلدان العالم، وله ديوان شعر بعنوان «همسات»، وهو ديوان أتمنى أن يُعاد نشره؛ لما ينطوي عليه من قيمة أدبية، لكنّ الذي استوقفني أكثر من شعره هو مقدماته وتقاريظه لكتب كبار الأدباء، وهي صفحات لا أكاد أملّ من العودة إليها وقراءتها مرةً بعد مرة، وقد قدّم لأستاذنا الكبير محمد رضوان عدداً من كتبه، منها: «رحلتي مع القلم»، و«شاعر النيل والنخيل صالح جودت»، و«اعترافات شاعر الكرنك»، و«شاعر الجندول علي محمود طه»، و«السندباد الطائر أنيس منصور».

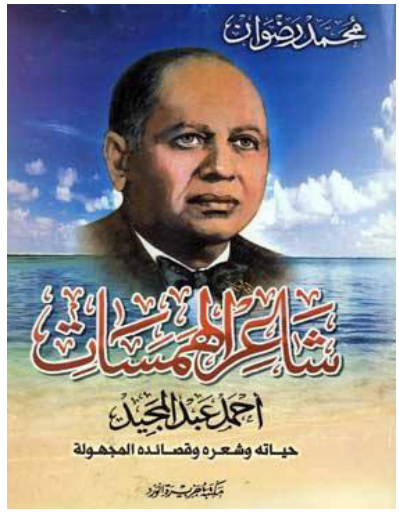

وتعدّ كلّ مقدمة من هذه المقدمات وثيقةً أدبية مهمة، تجمع بين التأريخ والحكم النقدي، وتفيض بالأخبار والذكريات، وتكشف عن جوانب خفية من حياة الأدباء الذين تناولتهم، فضلاً عما تتسم به من لغةٍ رفيعة وذوق أدبي مرهف، وهي عندي نصوصٌ أدبية أصيلة قائمة بذاتها، لا تقلّ قيمة عن الكتب التي تصدرتها.

وقد عرف أستاذنا محمد رضوان -كما حدثني- الشاعر أحمد عبد المجيد أول ما عرفه عن طريق الشاعر فاروق شوشة؛ إذ كان يقدّم البرنامج الإذاعي الشهير «لغتنا الجميلة»، وكان ينتقي فيه مختارات شعرية من ديوان «همسات»، ومنذ ذلك الحين سعى أستاذنا إلى اقتناء الديوان، ثم التقى بالشاعر في كازينو «لاباس» بشارع قصر النيل بالقاهرة، بعدما عزم على كتابة دراسة عنه في مجلة «الأديب» البيروتية، واستمرت الصلة بينهما حتى وفاة الشاعر سنة 1980م، عن خمس وسبعين سنة.

وبعد وفاته أنجز أستاذنا محمد رضوان كتابه «شاعر الهمسات أحمد عبد المجيد: حياته وشعره وقصائده المجهولة»، وهو كتاب أنصف صاحبه، وأعاد تقديمه إلى الأوساط الأدبية بعد أن كاد يطويه النسيان، فكشف عن سيرته، وجمع ما تفرق من شعره، وأبرز مكانته بين شعراء جيله، ليعود اسم السفير الشاعر «أحمد عبد المجيد» إلى مكانه الذي يستحقه في تاريخ الأدب العربي الحديث.

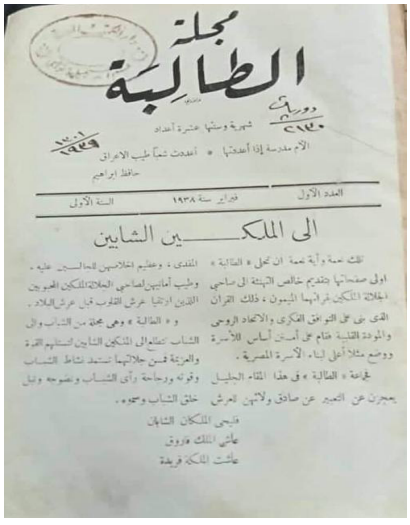
مجلة الطالبة
الى الملكين الشابين

مجلة الطالبة

أسستها الأستاذة منيرفا صادق عبيد (ت2000م)، وظلت تصدر في أعداد شهرية على مدى إحدى وثلاثين سنة، منذ فبراير سنة 1938م حتى احتُجبت في يوليو سنة 1968م، وقد اتخذت من بيت حافظ إبراهيم شعاراً لها.

الأمُ مـدرسـةٌ إذا أعـددتـهـا...
أعـددت شـعـبـاً طـيـب الأعـراق

وكانت المجلة موجَّهةً إلى طالبات المرحلتين الابتدائية والثانوية، ومثّلت منبراً لاكتشاف المواهب الأدبية ورعايتها، كما ضمَّت مقالاتٍ لكبار الأدباء والكتّاب الذين خصُّوها بمقالات حصرية لا توجد في غيرها من المجلات، ومنهم: مي زيادة، والعقاد،

والمازني، وإبراهيم ناجي، ووداد سكاكيني، وأمير بقطر، ومنصور فهمي باشا، وغيرهم، وهذا يجعلها من المصادر المهمة في دراسة الحركة الأدبية والثقافية في تلك الحقبة، كما يمكن جمع مقالات كبار الكتّاب المنشورة فيها وإفرادها في كتاب مستقل.

فؤاد بليبل

اسمٌ تردّد على ذهني أول ما تردّد من أستاذي وديع فلسطين، حاثّاً لي على قراءة ديوانه «أغاريد ربيع»، ذلك الديوان الذي طُبع بعد وفاته، وبيع بأبخس الأثمان، وقد أعرض كثير من النقاد آنذاك عن الكتابة عنه، ليبقى شاعرٌ ثلاثينيٌّ توفي في ريعان شبابه بعيداً عن الإنصاف؛ فلم ينصفه الأدب في حياته، ولم يختلف حاله كثيراً بعد وفاته، وكأنّ حرفة الأدب قد أدارت ظهرها لشاعر رحل في ريعان شبابه!

لكن عِظَم موهبته ونضجها جعلا الشاعر الكبير خليل مطران يقدّم لهذا الديوان،

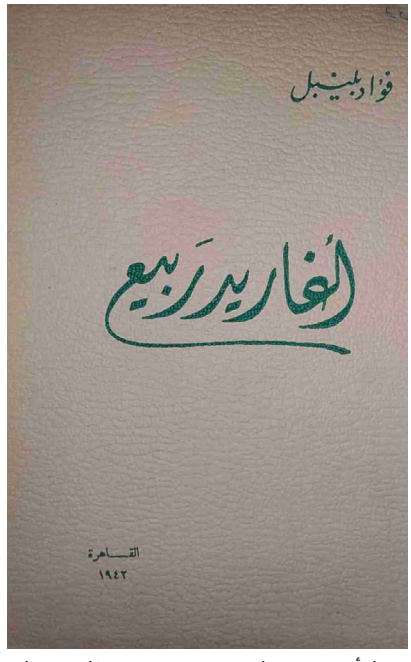

وما أعذب قوله حين ختم تقريظه بقوله: «ولستُ بمقرظٍ لهذا الديوان، ولا بمبالغ في قولي إن أغاريد هذا البلبل في ربيعه الذي لم يطل ويا للأسف، سيدوم ترديدها على الأحقاب، وسيكون لها في النفوس أثرٌ بالغ من الحب والإكبار والإعجاب».

وانظر إلى تلك الكلمات التي كتبها

صديقه الشاعر محمود غنيم عنه؛ إذ كتب: «مات فؤاد ولم يتجاوز الثلاثين ربيعاً، على أن إنتاجه في ذلك العمر العابر يذكر بشعراء العربية القليلين الذين اختضروا في ريعان الشباب، من أمثال: طرفة وابن هانئ وأبي فراس، فلم يمنعهم ذلك أن يخلدوا لأنفسهم ذكراً وينتزعوا من فم الدنيا ثناءً ويتركوا في مسامعها طنيناً».

أجل، كان شأنه شأن عدد من الشعراء الكبار الذين رحلوا شباباً، لكنهم استطاعوا أن يخلدوا أسماءهم بما تركوه من نتاج، وحين اطّلع الشاعر الكبير علي محمود طه على ديوانه بعد وفاته، قال هذه الأبيات:

يا روض ناداك الصباح فلم تجب
البلبل الغريد ويحك! ما به؟
أين الأغاريد العذاب يثيرها
في موكبٍ من كأسه وربابه
ما كن غير صدى ربيعٍ واحدٍ
وا حسرتاه على ربيع شبابه!

استشعر علي محمود طه مقدار الخسارة التي لحقت بالأدب بفقد شاعر لم يمهله العمر طويلاً، فرأى في رحيله انطفاءً مبكراً لصوت شعري كان يحمل الكثير من الوعد والعطاء، ولكنه الموت!

وهذا الديوان الوحيد الذي جمع قصائده يحمل لفتةً إنسانيةً مهمة؛ إذ المعروف عن شاعره الأستاذ فؤاد أنه كان قليل العناية بآثاره الأدبية، ولذلك كانت قصائد الديوان مبعثرة بين الصحف والمجلات والمسودات التي تركها بخط يده، فقام بجمعها صهره الوفي الأستاذ ميشيل قسطندي، وكتب مقدمة فريدة لهذا الديوان ختمها بقوله: «أخي فؤاد... لقد وعدتك وأنت على أُهبة الرحيل، بجمع شعرك الذي كنت تعتزّ به وتصوغه من قلبك ومن دمك، وهأنذا أبَرُّ بسالف وعدي، فعسى أن يقرّ روحك الطاهر بهذا المجهود الضئيل، ففيه لك بعض الوفاء، وفيه لي بعض العزاء».

على أن أجمل ما في قصائده أنه أتاها من طريق المواقف التي شهدها والأشخاص الذين اتصل بهم، فكانت تعبيراً صادقاً عما عرفه من الناس، وقد وصف شعره بصراحته المعهودة وتهكمه اللاذع حين قال:

حررت ربقته من كل شائبة
فما فتنت بمعنى غير مبتكر
ولا دعوت إلى التجديد معتصماً
منه بكل بغيض السبك والصور
ولا اعتديت على الأنغام أشنقها
ولا صلبت الدجى في دوحة القدر
ولا شربت شعاع الفجر في قدحٍ
من اللهيب ونحو الشمس لم أطر

لم يكن شعر فؤاد متكلفاً أو بعيداً عن الحياة، بيد أنه انبثق من تجاربه ومواقفه وعلاقاته بالناس، فجاء صادق الإحساس، قريباً من النفس، يعبر عن رؤيته الخاصة للإنسان والحياة.

تسييس الرياضة الدولية:

كـــأس الـعـالـم 2026 كـمـرآة لـلـصـراع حـــــول الـــقـــضـــيـــة الـفـلـسـطـيـنـيـة

أ.صراح دالي
كاتبة من تونس

لم تعد الرياضة في العصر الحديث نشاطاً ترفيهياً منفصلاً عن السياقات السياسية والاجتماعية، بل أصبحت إحدى أهم أدوات القوة الناعمة التي تستخدمها الدول والمؤسسات الدولية لتشكيل الرأي العام، وتعزيز النفوذ السياسي والثقافي، وفي هذا السياق، تحولت البطولات الرياضية الكبرى، وعلى رأسها كأس العالم لكرة القدم، إلى فضاءات تتقاطع فيها الاعتبارات الرياضية مع القضايا الحقوقية والدبلوماسية، الأمر الذي جعل مفهوم «حياد الرياضة» محل نقاش أكاديمي متزايد، وتبرز القضية الفلسطينية بوصفها إحدى أكثر القضايا حضوراً في هذا الجدل، خاصةً في ظل تصاعد الاهتمام العالمي بالوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية، وما رافقه من دعوات لمساءلة المؤسسات الرياضية الدولية عن مدى اتساق مواقفها مع المبادئ التي تعلن الالتزام بها، وفي مقدمتها احترام حقوق الإنسان وعدم التمييز.

وتكتسب بطولة كأس العالم 2026، التي استضافتها الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، أهميةً استثنائية في هذا الإطار، إذ تأتي في مرحلة تشهد استقطاباً دولياً واسعاً بشأن الحرب في غزة، وتداعياتها الإنسانية والسياسية.

الرياضة بين الحياد السياسي والمسؤولية الأخلاقية

ينطلق جانب كبير من الأدبيات الأكاديمية في علم الاجتماع الرياضي من فرضية أن الرياضة ليست مؤسسة محايدة بالكامل، بل تعكس موازين القوى السياسية والاقتصادية السائدة في النظام الدولي، فالمؤسسات الرياضية الكبرى، مثل الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، تؤكد في لوائحها على مبدأ الفصل بين الرياضة والسياسة، إلا أن تطبيق هذا المبدأ يثير تساؤلات متكررة عندما تتداخل المنافسات الرياضية مع قضايا حقوق الإنسان أو النزاعات المسلحة

ويشير عدد من الباحثين إلى أن القرارات المتعلقة بتعليق عضوية الاتحادات الوطنية، أو فرض العقوبات، أو السماح بالتعبير السياسي داخل الملاعب، لا يمكن فصلها عن الاعتبارات السياسية والقانونية المحيطة بها، ومن هذا المنطلق، يصبح «الحياد» في كثير من الأحيان موقفاً سياسياً بحد ذاته، خاصةً عندما يُنظر إليه بوصفه امتناعاً عن اتخاذ موقف تجاه انتهاكات موثقة للقانون الدولي أو حقوق الإنسان.

ويقدم تاريخ الرياضة الدولية أمثلةً عديدة على هذا التداخل، فقد استُخدمت المقاطعة الرياضية أداةً للضغط الدولي ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وأسهمت في تعزيز العزلة الدولية لذلك النظام حتى انهياره، كما اتخذ فيفا والاتحاد الأوروبي لكرة القدم إجراءات سريعة بحق روسيا عقب غزو أوكرانيا عام 2022، شملت تعليق مشاركة المنتخبات والأندية الروسية في العديد من المسابقات الدولية، وقد أصبحت هذه السوابق محوراً أساسياً في النقاش المتعلق بالقضية الفلسطينية.

القضية الفلسطينية ومطالب مساءلة الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم

منذ تصاعد الحرب على غزة، تجددت الدعوات الصادرة عن مسؤولين فلسطينيين، واتحادات رياضية، ومنظمات حقوقية، لمطالبة فيفا بإعادة النظر في وضع الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم، استناداً إلى اعتبارات قانونية وأخلاقية متعددة، وترتكز هذه المطالب على أن المؤسسات الرياضية الدولية مطالبة بتطبيق معايير موحدة في التعامل مع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، دون تمييزٍ بين دولة وأخرى.

كما يستند أصحاب هذا التوجه إلى مبدأ المساواة في تطبيق العقوبات الرياضية، معتبرين أن السرعة التي اتُّخذت بها إجراءات بحق روسيا أثارت تساؤلات مشروعة حول أسباب اختلاف تعامل المؤسسات الرياضية

مع حالات أخرى تشهد نزاعات مسلحة واتهامات بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان.

في المقابل، ترى الأطراف الرافضة لتعليق عضوية الاتحاد الإسرائيلي أن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي يمتلك خصوصيةً سياسية وقانونية مختلفة، وأن فيفا ينبغي أن يتجنب الانخراط في نزاعات دولية معقدة حفاظاً على استقلالية الرياضة، كما يحذر هذا الاتجاه من أن توسيع نطاق العقوبات السياسية داخل الرياضة قد يؤدي إلى تسييس دائم للمؤسسات الرياضية، ويفتح الباب أمام مطالبات مماثلة في نزاعات أخرى حول العالم.

غير أن استمرار هذا الجدل يكشف عن إشكالية أعمق تتمثل في غياب معايير واضحة وشفافة تحدد الحالات التي تستوجب تدخل المؤسسات الرياضية، وهو ما ينعكس على صورة فيفا باعتباره مؤسسة تدّعي الالتزام بالمساواة وعدم التمييز.

ازدواجية المعايير في الخطاب الرياضي الدولي

يُعد مفهوم «ازدواجية المعايير» من أكثر المفاهيم تداولاً في النقاشات المرتبطة بالرياضة الدولية والقضية الفلسطينية، إذ يرى عدد من الباحثين والحقوقيين أن ردود فعل المؤسسات الرياضية تجاه الأزمات الدولية تختلف باختلاف الاعتبارات الجيوسياسية، وليس فقط وفقاً لمعايير قانونية ثابتة.

وقد تعزز هذا النقاش مع المقارنة بين الدعم العلني الذي تلقته أوكرانيا في العديد من البطولات الرياضية، وبين القيود التي واجهتها بعض أشكال التضامن مع فلسطين داخل الملاعب، فقد شهدت بطولات مختلفة فرض تحذيرات أو قيود على بعض الرسائل أو الرموز المؤيدة لفلسطين، الأمر الذي أثار انتقادات من منظمات مدافعة عن حرية التعبير، اعتبرت أن تطبيق اللوائح لم يكن متسقاً في جميع الحالات.

وفي المقابل، تؤكد المؤسسات الرياضية أن لوائحها تحظر جميع الرسائل السياسية والدينية والعرقية داخل المنافسات الرسمية، وأن أي تفاوت في التطبيق يعود إلى خصوصية كل حالة، وليس إلى سياسة مؤسسية مقصودة، إلا أن استمرار

الجدل يعكس تراجع الثقة لدى قطاعات واسعة من الجمهور العالمي في حيادية المؤسسات الرياضية الدولية.

اللاعبون والجماهير بوصفهم فاعلين سياسيين

لم يعد اللاعبون مجرد رياضيين يمثلون منتخباتهم الوطنية، بل أصبحوا شخصيات عامة تمتلك تأثيراً واسعاً في تشكيل الرأي العام، وقد برز ذلك بوضوح خلال كأس العالم 2022 في قطر، عندما رفع لاعبو المنتخب المغربي العلم الفلسطيني عقب مبارياتهم، في مشهد حظي بتغطية إعلامية عالمية واسعة، وأصبح أحد أبرز الرموز الرياضية المرتبطة بالقضية الفلسطينية.

كما شهدت العديد من البطولات الدولية مظاهر تضامنٍ من جماهير تنتمي إلى دول وثقافات مختلفة، عبر رفع الأعلام الفلسطينية أو تنظيم فعاليات تضامنية خارج الملاعب، ويعكس هذا الحضور المتزايد للقضية الفلسطينية تحول الرياضة إلى منصة للتعبير عن المواقف الأخلاقية والسياسية، خاصةً في ظل التأثير الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي، التي سمحت بانتشار هذه الرسائل خارج حدود الملاعب.

ومن منظور علم الاجتماع السياسي، فإن هذه الظاهرة تؤكد أن الفاعلين الرياضيين لم يعودوا ملتزمين بالدور التقليدي الذي يحصرهم في الأداء الرياضي، بل أصبحوا جزءاً من المجال العام العالمي، حيث تتداخل الهوية الوطنية مع المسؤولية الأخلاقية تجاه القضايا الإنسانية.

تكشف قضية فلسطين في سياق كأس العالم 2026 عن التحول العميق الذي شهدته الرياضة الدولية خلال العقود الأخيرة، إذ لم تعد المؤسسات الرياضية قادرة على الفصل الكامل بين المنافسة الرياضية والقضايا الحقوقية والسياسية، كما يبرز الجدل الدائر حول موقف فيفا تحدياً جوهرياً يتمثل في كيفية التوفيق بين مبدأ الحياد المؤسسي وبين الالتزام المعلن باحترام حقوق الإنسان.

ومن منظور أكاديمي، فإن النقاش لا يتعلق فقط بمشاركة دولة أو استبعادها، وإنما بمدى اتساق النظام الرياضي الدولي في تطبيق معاييره على مختلف الأطراف، وبقدرته على الحفاظ على المصداقية أمام جمهور عالمي بات أكثر وعياً وتأثيراً.

أ.نائلة فزع
صحفية وروائية سودانية

التعليم السوداني كان وما زال يصنع الفرق.. «جامعة الخرطوم أنموذجاً»

تعتبر جامعة الخرطوم من أقدم وأميز الجامعات في أفريقيا والشرق الأوسط، أسسها «اللورد هربرت كتشنر» الإنجليزي في العام 1902؛ تخليداً لذكرى (تشارلز جورج غردون) الذي كان ضابطاً وإدارياً في السودان، حيث اغتيل هناك على يد أنصار المهدي، وسُميت باسمه: «كلية غردون التذكارية»، ثم تحولت إلى مسمى «جامعة الخرطوم» بعد استقلال السودان العام 1956.

وحين نتحدث عن جامعة الخرطوم، لا نتحدث عنها كمبانٍ وحسب، بل عن مؤسسة ثقفت عقولاً وبنت أوطاناً، خصوصاً في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، اليوم أخصص المساحة لـ«كلية الطب»، إذ كان التعليم الطبي في السودان في أوج تقدمه، وسابقاً لبعض دول الإقليم، مما جعل بعض الدول العربية تبعث أبنائها لدراسته «بجامعة الخرطوم»، وكانت الدولة حينها تمنح بعثات مجانية للفلسطينيين وغيرهم من الدول الأفريقية، وكانت الفعاليات الثقافية والسياسية ترفد وترافق المناهج التعليمية، مما جعلها مصنعاً للقادة والأدباء والمفكرين، وسوف أجعل الأرقام تتكلم: مثلاً نجد (في الخليج) أكثر من (15,000 طبيب سوداني) يعملون في المملكة العربية السعودية وحدها، وفي الإمارات وقطر والكويت وعُمان والبحرين بالمئات.

يقولون أن 60% من الأطباء السودانيين يمارسون مهنة الطب خارج السودان اليوم، وكثير من الأطباء العرب والأفارقة تعلموا في كليات كانت مناهجها تُدرّس في قاعات جامعة الخرطوم، اليوم نجد أن المتغيرات السياسية المتسلطة للحكم الشمولي الطويل أجبر على هجرة العقول، ونجد في بريطانيا وإيرلندا أكثر من (3,000 طبيب سوداني) يخدمون في هيئة الصحة البريطانية NHS.

وفي إيرلندا وحدها يوجد (1,228 طبيباً) متخرجاً من السودان، وهم ثاني أكبر جالية أطباء أجانب بعد الباكستانيين.

حتى في إيرلندا الشمالية، أكثر من 70 طبيباً سودانياً يحملون على أكتافهم أمانة المرضى.

(وفي الريادة الطبية) بدأ السودان الغسيل البريتوني عام 1968، والغسيل الدموي عام 1973، وأول زراعة كلية عام 1974، وكانت لمريض سعودي أجراها له الدكتور «عمر بليل»، وكان السودان من أوائل الدول العربية التي دخلت هذا المجال، وهذا ما جعل أطباءنا مطلوبين؛ لأنهم تدربوا على يد أساتذة عظماء، وتخرجوا بشهادات بعد دراستهم بمناهج صارمة، واكتسبوا خبرات عملية في مستشفيات مؤهلة في وطنهم السودان، ولذا كان أي طبيب متخرج من جامعة الخرطوم يدخل أي غرفة عمليات في لندن أو الرياض أو دبلن وهو مرفوع الرأس؛ لأنهم علموه كيف «يعالج الإنسان لا المرض فقط».

واليوم نرى عزم الأطباء -وبرغم ظروف الحرب- قد أكملوا تخصصاتهم في دول الجوار برسوم «دولارية مرتفعة»، وهذا يدل على أن شغف العلم سيظل الإرث المستمر للسودانيين، والهدف هو بناء الإنسان الذي يحارب أكبر عدو للإنسانية وهو «المرض»، رغم الحصار للأدوية خلال فترة الحرب نجد الأطباء «جيشنا الأبيض» يساعدون المرضى بأبسط الإمكانيات، وبالحب ولمسة المودة، هذا ما تعلموه في جامعة الخرطوم وغيرها من الجامعات الطبية التي تحتذي بالجامعة الأم «جامعة الخرطوم»، وشتتهم الحرب إلى المهاجر والمنافي، وأصبحوا من أميز وأمهر الأساتذة الأطباء، ولهم الريادة في كل قاعات العلم في العالم...

لم يتوقع أحد أن المليشيا الإرهابية قد احتلت جامعة الخرطوم ولمدة عامين، ودنست ساحاتها المقدسة، إذ كانت ترعى الأغنام داخل الحرم الجامعي الذي دُفن فيه شهداء مجزرة الاعتصام في بداية الثورة، وعاثت فساداً في كل مبانيها بعد مرور 121 عاماً من تأسيسها، الحكاية واحدة: «التعليم السوداني كان، وما زال، يصنع الفرق».

إسبانيا والأرجنتين... حين تتحول كرة القدم إلى رمز جيوسياسي

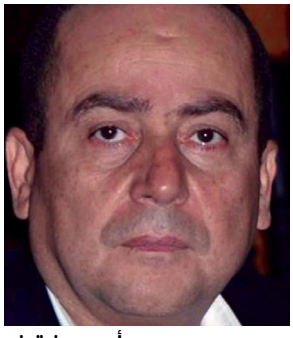

أ.محمد زيتوني
كاتب وصحفي من المغرب

لم تكن المواجهة بين المنتخبين الإسباني والأرجنتيني مجرد مباراة في كرة القدم، بل تحولت، بالنسبة إلى قطاع واسع من المتابعين، إلى حدث تجاوز حدود الرياضة ليحمل أبعاداً سياسية ورمزية وثقافية، فقد بدا واضحاً أن شرائح واسعة من الجماهير، خاصةً في العالم العربي والإسلامي، مالت إلى تشجيع المنتخب الإسباني؛ ليس لأسباب كروية فحسب، وإنما أيضاً بسبب المواقف السياسية التي اتخذها البلدان من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

فمنذ اندلاع الحرب، اتخذت الحكومة الإسبانية برئاسة بيدرو سانشيز موقفاً انتقد العمليات العسكرية الإسرائيلية، ودعت إلى وقف إطلاق النار، قبل أن تعترف رسمياً بدولة فلسطين، كما شهدت المدن الإسبانية عشرات التظاهرات الشعبية المؤيدة للحقوق الفلسطينية، في مشهد عكس حجم التعاطف داخل المجتمع الإسباني مع معاناة المدنيين في غزة.

في المقابل، تبنى الرئيس الأرجنتيني خافيير ميلي موقفاً داعماً للحكومة الإسرائيلية، وأعلن في أكثر من مناسبة انحيازه الواضح لإسرائيل، وهو ما جعل صورة الأرجنتين الرسمية مختلفة تماماً عن الموقف الإسباني في نظر كثيرٍ من المتابعين.

كما أُعيد إلى الواجهة الجدل بشأن ليونيل ميسي، بعد استحضار زياراته السابقة إلى إسرائيل ولقاءاته برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مناسبات رياضية ورسمية، غير أن هذه الوقائع، رغم توثيقها، لا تكفي وحدها لاستنتاج موقف سياسي محدد لميسي، الذي ظل يتجنب في الغالب الإدلاء بمواقف علنية بشأن الحرب في غزة.

غير أن فهم الأرجنتين المعاصرة لا يكتمل من خلال كرة القدم أو الاقتصاد وحدهما، فهذه الدولة تمثل تجربة تاريخية خاصة داخل أمريكا اللاتينية، فمنذ استقلالها، لم يقتصر مشروعها الوطني على بناء مؤسسات الدولة، بل ارتكز أيضاً على إعادة تشكيل المجتمع ديموغرافياً وثقافياً من خلال تشجيع الهجرة الأوروبية، بهدف بناء هوية وطنية ذات مرجعية أوروبية داخل قارة تتميز بتنوعها العرقي والثقافي.

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فتحت الأرجنتين أبوابها أمام ملايين المهاجرين القادمين من إسبانيا وإيطاليا، الذين أصبحوا يشكلون مع مرور الزمن غالبية السكان، واستمرت الهجرة الأوروبية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وشملت كذلك أشخاصاً تمكنوا من الفرار من أوروبا عقب انهيار النظامين النازي والفاشي، وهو ما وثقته دراسات تاريخية عديدة تناولت شبكات الهجرة في تلك المرحلة.

وقد جعلت هذه التحولات الأرجنتين واحدة من أكثر دول أمريكا اللاتينية ارتباطاً بالثقافة الأوروبية، سواء من حيث اللغة أو العمران أو أنماط العيش أو البنية الاجتماعية، حتى وصفها بعض الباحثين بأنها "أوروبا الواقعة جنوب القارة الأمريكية".

لكن هذا المسار التاريخي كان له أثرٌ واضح في التركيبة السكانية؛ فالسكان الأصليون لا يمثلون اليوم سوى نسبة محدودة من إجمالي السكان، رغم انتمائهم إلى عشرات الشعوب التاريخية، مثل المابوتشي والغواراني والكولا والويتشي، كما أن الأرجنتينيين من أصول إفريقية يشكلون نسبةً ضئيلة مقارنة ببقية دول أمريكا اللاتينية، نتيجة عوامل تاريخية متعددة، من بينها الحروب والأوبئة والاندماج السكاني، إضافةً إلى التأثير الكبير للهجرة الأوروبية.

ومع ذلك، لم يكن المجتمع الأرجنتيني بمنأى عن النقاشات المرتبطة بالتمييز، فقد وثقت منظمات حقوقية حالات من التمييز ضد السكان الأصليين وبعض المهاجرين القادمين من بوليفيا والباراغواي والبيرو، كما أثارت بعض الهتافات العنصرية في الملاعب الرياضية انتقادات داخلية وخارجية، وهي وقائع تؤكد أن قضايا الهوية والمساواة ما تزال مطروحةً للنقاش، شأنها شأن كثيرٍ من المجتمعات الحديثة.

وتتزامن هذه الإشكالات مع أزمة اقتصادية واجتماعية عميقة تعيشها الأرجنتين، حيث أدى ارتفاع التضخم واتساع رقعة الفقر وتراجع القدرة الشرائية إلى إعادة طرح أسئلة العدالة الاجتماعية ودور الدولة في حماية الفئات الأكثر هشاشة.

في المقابل، قدم المنتخب الإسباني صورة مختلفة داخل الملعب وخارجه، خصوصاً مع بروز النجم الشاب لامين يامال، صاحب الأصول المغربية والإفريقية، الذي أصبح رمزاً لجيل جديد يجسد التنوع الثقافي داخل المجتمع الإسباني، وقد ساهم هذا البعد الرمزي، إلى جانب المواقف السياسية للحكومة الإسبانية، في تعزيز تعاطف شريحة واسعة من الجماهير مع المنتخب الإسباني.

لقد أكدت هذه المباراة، مرةً أخرى، أن الرياضة لم تعد معزولة عن السياسة أو عن التحولات الدولية، فالجماهير، في كثيرٍ من الأحيان، لا تشجع فقط المهارة الكروية، بل تحمل معها أيضاً مواقفها الأخلاقية والسياسية، وتجعل من الملاعب فضاءً تعكس فيه رؤيتها للعالم.

ويبقى الدرس الأهم أن بناء الأمم لا يقاس فقط بالإنجازات الرياضية أو الاقتصادية، وإنما كذلك بقدرتها على ترسيخ قيم العدالة والتعددية واحترام الكرامة الإنسانية، حتى تظل الهوية الوطنية إطاراً جامعاً لجميع المواطنين، لا وسيلةً للإقصاء أو التمييز.

من هنا
وهنالك

هل يُهزم الإنسان في بيت العرب؟

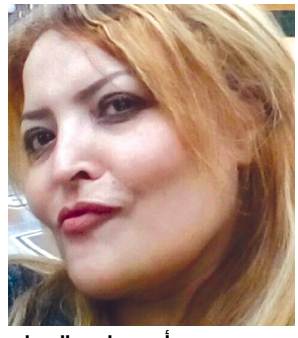

أ.هويدا عبد الوهاب
صحافية وكاتبه من مصر

«الجامعة العربية ليست مجرد مبنى يحتضن اجتماعات الدبلوماسيين، بل فكرة سكنت وجدان كل عربي آمن يومًا بأن الأمة، مهما اختلفت سياساتها، يجمعها تاريخ واحد، ولغة واحدة، ومصير واحد.»

معالي الأمين العام الجديد للجامعة.. نبيل فهمي..

توليكم مسؤولية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يأتي في واحدة من أدق المراحل التي مرت بها الأمة العربية منذ تأسيس الجامعة عام 1945. فأنتم لا تتولون منصبًا إداريًا، وإنما تتحملون مسؤولية مؤسسة ارتبط اسمها بأحلام الشعوب العربية، ثم تعرضت تلك الأحلام، عبر عقود طويلة، لاختبارات قاسية، حتى أصبح كثير من المواطنين ينظرون إلى الجامعة باعتبارها مؤسسة تعقد الاجتماعات، وتصدر البيانات، أكثر مما تصنع المبادرات أو تؤثر في مسار الأحداث. ولا شك أن هذا التراجع لم يكن نتيجة ظرف واحد، بل هو حصيلة تراكمات سياسية، واختلافات بين الدول الأعضاء، وتمسك كل دولة بأولوياتها الوطنية، إلى جانب ميثاق يحتاج إلى مراجعة تواكب المتغيرات التي شهدها العالم. كما أن البيروقراطية، في بعض الأحيان، غلبت روح المبادرة، فتحول العمل داخل المؤسسة إلى إجراءات ولوائح، بينما تراجع الهدف الأسمى الذي أنشئت الجامعة من أجله، وهو خدمة الإنسان العربي، والدفاع عن مصالحه، وتعزيز العمل العربي المشترك.

واليوم، تقف المنطقة العربية أمام واقع بالغ التعقيد. فالقضية الفلسطينية، التي كانت وستظل القضية المركزية للعرب، تمر بمنعطف تاريخي شديد الخطورة، في ظل استمرار الاحتلال، وتفاقم المأساة الإنسانية، وتآكل فرص الوصول إلى سلام عادل ودائم.

وإلى جانبها، تتوالى أزمات لا تقل خطورة السودان ينزف حربًا داخلية أرهقت شعبه ومؤسساته، وليبيا ما زالت تبحث عن دولة مستقرة ومؤسسات موحدة، والصومال يواجه تحديات أمنية وتنموية مزمنة، والعراق، رغم ما حققه من خطوات نحو الاستقرار، لا يزال يواجه تحديات سياسية واقتصادية وأمنية معقدة، بينما تعاني دول عربية أخرى من أزمات اقتصادية خانقة، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع مستويات التنمية، واتساع الفجوة الاجتماعية. وفوق كل ذلك، أصبحت المنطقة ساحة لتنافس القوى الإقليمية والدولية، ولم تعد الصراعات تقتصر على حدود الدول العربية، بل باتت تمتد إليها آثار كل مواجهة تقع في الإقليم. وقد كشفت المواجهات والتوترات بين الولايات المتحدة وإيران كيف يمكن لأي تصعيد بين القوى الكبرى أن ينعكس مباشرة على الأمن العربي وأن تكون الدول العربية هي الضحية، وأسواق الطاقة، والاستثمار، وحركة التجارة، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وفي النهاية، يبقى المواطن العربي هو من يدفع الثمن؛ بارتفاع الأسعار، وتراجع فرص العمل، واتساع دوائر القلق وعدم اليقين.

وربما يقال إن جامعة الدول العربية لا تملك وحدها القدرة على إنهاء الحروب أو فرض التسويات السياسية، وهذا صحيح إلى حد بعيد. لكن الصحيح أيضًا أن الشعوب لم تعد تنتظر من الجامعة أن توقف الحروب بقرار، بقدر ما تنتظر منها أن تخفف من آثارها، وأن تفتح أبوابًا جديدة للتعاون العربي، وأن تمنح المواطن إحساسًا بأن هناك مؤسسة تعمل من أجله، لا تكتفي بمراقبة الأزمات من بعيد.

فإذا استعصى الحل السياسي، فلا

ينبغي أن يتوقف العمل الاقتصادي. وإذا تعثرت التسويات، فلا يجوز أن يتعطل مشروع التنمية العربية. إن الجامعة تستطيع أن تقود مشروعًا حقيقيًا للتكامل الاقتصادي، وأن تزيل العوائق أمام التجارة البينية، وتشجع الاستثمارات العربية المشتركة، وتدعم الأمن الغذائي والمائي، وتطلق مبادرات في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والبحث العلمي، وتمنح الشباب العربي فرصًا للتدريب والعمل والتبادل العلمي، وتعيد الاعتبار للثقافة والإعلام والتعليم باعتبارها أدوات لبناء الإنسان العربي، لا مجرد قطاعات خدمية.

كما تستطيع أن تجعل من العمل الإنساني أولوية، عبر برامج للدعم ومساندة الدول التي تعاني من الكوارث والنزاعات، وتنسيق الجهود العربية في مجالات الصحة والدواء والتعليم، لأن المواطن العربي لم يعد يبحث فقط عن خطاب سياسي، وإنما عن مؤسسة يشعر بأن وجودها ينعكس على حياته، ويحمي كرامته، ويفتح أمامه نافذة أمل. غير أن كل هذه الطموحات لن

تتحقق إذا لم يبدأ الإصلاح من داخل الجامعة نفسها. فالمؤسسة التي تدعو إلى العدالة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، مطالبة قبل غيرها بأن تكون نموذجًا لهذه المبادئ. فالشفافية ليست شعارًا، والعدالة ليست نصًا في بيان، وإنما سلوك يومي، وآلية عمل، وثقافة مؤسسية تحكم كل قرار.

إن بناء الثقة بين الجامعة والمواطن العربي يبدأ من احترام الإنسان داخلها، ومن ضمان تكافؤ الفرص، والالتزام بالقانون، وإتاحة الحق في التظلم، ومراجعة القرارات، ومحاسبة المخطئ، لأن المؤسسة التي تنصف من يتعامل معها، هي الأقدر على أن تطالب الآخرين بالإنصاف.

وأسمحوا لي معالي الأمين العام، أن أضع أمامكم تجربة شخصية، لا لأنها تخصني وحدي، وإنما لأنها تمثل سؤالاً أكبر عن معنى العدالة داخل المؤسسة العربية.

فعلى مدى أكثر من ثلاثين عامًا، كان شرفًا لي أن أتابع أعمال جامعة الدول العربية، وأغطي مؤتمراتها واجتماعاتها وقممها، انطلاقًا من مسؤوليتي المهنية كصحفية متخصصة في الشؤون العربية. كنت أحضر بدعوات رسمية، وأمارس عملي الذي يكفله القانون، إيمانًا بأن الإعلام شريك في بناء الوعي، ونقل الحقيقة، وتعزيز جسور الثقة بين المؤسسات والرأي العام.

لكنني فوجئت، في أحد المؤتمرات، بمنعي من الدخول وبمعاملة وصلت إلى حد الإهانة والإيذاء رغم تلقي دعوة رسمية، بالإضافة الى انني معتمده اساسا هناك ومن دون إبداء أسباب واضحة أو مبررات معلنة. ولم يكن ذلك مجرد منع من تغطية فعالية، بل موقف ترك أثرًا بالغًا في مسيرتي المهنية، وأتاح لمن يصطاد فى الماء العكر الانتقام منى بطرق مختلفة وأثار في داخلي سؤالاً ما زلت أبحث له عن إجابة: كيف يمكن لمؤسسة عربية، يفترض أنها بيت لكل العرب، أن يشعر أحد أبنائها بالظلم داخلها، دون أن يجد تفسيرًا أو إنصافًا؟

إنني لا أكتب هذه الكلمات طلبًا لامتياز، ولا بحثًا عن استثناء، وإنما دفاعًا عن مبدأ. فالمؤسسات لا تكتسب احترامها من حجم مبانيها، ولا من عدد اجتماعاتها، وإنما من قدرتها على صون كرامة الإنسان، واحترام القانون، وإعلاء قيمة العدالة.

إن أمامكم فرصة تاريخية لفتح صفحة جديدة، لا بالشعارات، وإنما بالفعل. فرصة لإعادة بناء الثقة بين الجامعة العربية وشعوبها، ولإثبات أن الإصلاح يبدأ من الداخل، وأن الإنسان العربي هو الغاية الأولى لكل عمل عربي مشترك. فالتاريخ لا يتذكر عدد الاجتماعات التي عُقدت، ولا البيانات التي صدرت، لكنه يتذكر المسؤول الذي امتلك شجاعة المراجعة، وأنصف المظلوم، وأعاد للمؤسسة روحها.

أعيدوا للجامعة العربية روحها... وسيعود إليها احترام شعوبها قبل أي شيء آخر.

أ.نزيهة الرفاعي
صحفية من المغرب

كيف يصنع الذكاء العاطفي جسور التواصل؟

لا تأتي البراعة في بناء الجسور مع الآخرين من فراغ، بل هي النتيجة الحتمية لنضج الذكاء الوجداني. يبدأ الأمر من الداخل بوعي المرء بذاته وإدارته لانفعالاته، ثم يتسع ليشمل استيعاب مشاعر من حوله؛ فهذا التوازن الدقيق بين فهمك لنفسك وقدرتك على قراءة الآخرين هو الأداة الأساسية التي تمكنك من قيادة العلاقات وتوجيه التفاعلات الاجتماعية بكفاءة عالية. إن القدرة على الاستماع بعمق وحل المعضلات برصانة ليست مجرد سمات شخصية عابرة، بل هي قنوات لصناعة روابط إنسانية راسخة، يتجلى فيها الذكاء العاطفي كطاقة ملهمة تمنح العقل القدرة على التحليل والابتكار لتجاوز عقبات الحياة اليومية.

وعلى الرغم من أن إدارة العلاقات تمثل التحدي الأكبر في البيئات القيادية والاجتماعية، إلا أن دمجها مع الوعي الوجداني يوفر الأدوات الأساسية لتجاوز الأزمات. هذا التكامل لا يعمل بمفرده، بل يدعمه الاستماع الفعّال الذي يمهد لفهم أبعاد المشكلات، مضافاً إليه التفكير التحليلي لاستكشاف البدائل المتاحة، دون إغفال مهارات العمل الجماعي التي تضمن تحويل الأفكار الفردية إلى نجاحات مشتركة بروح الفريق. ومن ثمّ، يصبح مفهوم إدارة العلاقات هو البذرة الحقيقية التي تنمو منها ثقافة الحوار، وتذوب معها عوائق الالتباس، ليحل محلها التفاهم المشترك.

من ناحية أخرى، يتطلب النجاح في هذا المسار خطوات واستراتيجيات واضحة؛ كأن تكون منفتحاً، معززاً لتواصلك الإيجابي مع مجتمعك، ومتجنباً للصراعات الهدامة. ركز جهودك دائماً على بناء الثقة، واحرص على ضبط غضبك تماماً عند اتخاذ أي قرار، لتتمكن في النهاية من إدارة مشكلاتك وعلاقاتك بنجاح واقتدار. فالذكاء العاطفي علم ديناميكي تتطور معه العلوم الأخرى، ومفتاح أساسي لا غنى عنه لتجاوز الأزمات وصناعة المستقبل.

الدكتور مجد ناجي:
أرى أن المستقـبل سيكـــون شراكة بين الطبيب والتكنولوجيا

لطيفة محمد حسيب القاضي

في عالم تتقاطع فيه المعرفة الطبية مع البعد الإنساني، يبرز اسم الدكتور مجّد ناجي الطبيب الفلسطيني بوصفه واحدًا من أبرز الأطباء الذين استطاعوا أن يحوّلوا طب الأسنان من ممارسة علاجية تقليدية إلى رسالة تستعيد للإنسان ثقته بنفسه وتمنحه مساحة أوسع للابتسام والحياة. فمنذ تخرجه ودخوله ميدان المهنة، ظل يؤمن بأن نجاح الطبيب لا يُقاس فقط بمهارته العلمية، بل بقدرته على فهم الإنسان الكامن خلف الألم والخوف والتردد. في هذا الحوار، نقترب من الدكتور مجد ناجي الإنسان والطبيب، ونستكشف محطات رحلته المهنية، ورؤيته لمفهوم الجمال الطبيعي، وتجربته مع المشاهير، ومبادراته الإنسانية، فضلاً عن آرائه حول مستقبل طب الأسنان في ظل الثورة المتسارعة للذكاء الاصطناعي. حوار يكشف جوانب متعددة من شخصية صنعت نجاحها بالعلم، ورسخت حضورها بالقيم الإنسانية والإيمان بأن الابتسامة قد تكون بداية لتغيير حياة كاملة.

من هو د. مجد ناجي الإنسان؟

أنا شخص يؤمن بأن النجاح الحقيقي يبدأ من خدمة الناس وإحداث فرق إيجابي في حياتهم. أعتبر نفسي قبل كل شيء أباً وزوجاً وإنساناً يحمل شغفاً كبيراً للتعلم والتطوير المستمر. أحب العمل، وأستمتع برؤية نتائج الجهد الطويل عندما تنعكس على حياة المرضى أو على نجاح فريق العمل من حولي. ما زلت أؤمن أن التواضع، والصدق، واحترام الإنسان هي القيم التي يجب أن ترافق أي نجاح مهما كان حجمه أو مكانته. وأسعى دائماً إلى تحقيق التوازن بين حياتي المهنية والشخصية، لأنني أرى أن الإنسان الناجح هو من يترك أثراً طيباً في عمله وعلاقاته ومجتمعه.

كيف تصف التحول في سيكولوجية المريض العربي خلال هذه العقود، ومتى تحولت الابتسامة من مجرد«ضرورة طبية إلى أداة لاستعادة الثقة المفقودة» أو «القبول الذاتي»؟

شهدنا تحولاً كبيراً. في الماضي كان المريض يزور طبيب الأسنان فقط عند الشعور بالألم، أما اليوم فأصبح أكثر وعياً بأهمية الابتسامة وتأثيرها على ثقته بنفسه وحياته الاجتماعية والمهنية. أصبحت الابتسامة جزءاً من الهوية الشخصية وليست مجرد علاج طبي، وأصبحت وسيلة لاستعادة الثقة بالنفس والانسجام مع الذات.

تم اختياركم لمده سنتين على التوالي بلقب افضل طبيب اسنان عربي في معهد اندرسون للاستشارات والأبحاث.

أي تكريم يمثل مسؤولية أكبر قبل أن يكون إنجازاً شخصياً. أشعر بالفخر لأنه يعكس سنوات طويلة من العمل والتطوير والالتزام تجاه المرضى، لكنه يدفعني أيضاً للاستمرار في تقديم الأفضل وعدم التوقف عند أي نجاح.

اختيار اسم «ليبرتي» بمعنى الحرية أو الاستقلال، لعيادتكم يحمل دلالة قوية؛ ما هي الفلسفة التي أردتم تكريسها خلف هذا المسمى، وهل تعتقد أن الطبيب الناجح هو من يحرر مريضه من قيود الخوف أو عدم الرضا عن النفس قبل أن يبدأ في علاج أسنانه؟

عندما اخترت اسم "ليبرتي"، لم أكن أبحث عن اسم تجاري فقط، بل عن رسالة. بالنسبة لي، الحرية هي أن يعيش الإنسان دون ألم، وأن يبتسم دون خجل، وأن يتحدث ويضحك بثقة دون أن يشعر بأن أسنانه أو مظهره يقيّدان حضوره أو ثقته بنفسه.

من هنا جاءت فكرة "ليبرتي". نحن لا نعالج الأسنان فحسب، بل نحاول أن نمنح المريض حرية أكبر في حياته اليومية وثقة أكبر بنفسه. وأعتقد أن الطبيب الناجح هو من يحرر المريض من الخوف والقلق والتردد قبل أن يبدأ العلاج، لأن رحلة العلاج الناجحة تبدأ بالثقة قبل أن تبدأ بالأجهزة والتقنيات.

مـا الـتـحـديـات الـتـي واجـهـتـكـم اثـنـاء مسيرتكم المهنية؟

أكبر التحديات كانت بناء الثقة في الأفكار الجديدة والتقنيات الحديثة، خاصة في بدايات عـملي. كـما أن مـواكـبة الـتـطـور العلمي المستمر تتطلب جهداً كبيراً واستثماراً دائماً في التعليم والتدريب. لكنني كنت أعتبر كل تحدٍ فرصة للتعلم والنمو.

اشتُهرتم بتقنية «الفينيرز بـدون حفر» وصـممـتـم «أغـلـى ابـتـسـامـة فـي الـعـالـم» بالذهب والألماس؛ أين يضع الدكتور مجد ناجي الخط الفاصل بين «الفن التجميلي» وبين الحفاظ على هوية الشخص وملامحه الطبيعية؟

أؤمن بأن أجمل ابتسامة هي التي تبدو طبيعية. دوري ليس أن أغير هوية الشخص، بل أن أُظهر أفضل نسخة منها. التجميل الناجح هـو الـذي يجعل الـنـاس يلاحـظـون جمال الابتسامة دون أن يشعروا بوجود تدخل تجميلي واضح.

لـقـب «طـبـيـب الـمـشـاهـيـر» سلاح ذو حدين؛ كيف تمكنتم من موازنة هذه الشهرة مـع الحفاظ على الرصانة البحثية، وكيف تـتـعـامـلـون مـع الـجـانـب الإنـسـانـي الهش لمريض قد يكون «نجماً» أمـام الكاميرات ولـكـنـه مـجـرد إنـسـان قـلـق فـوق كـرسـي الأسنان؟

في النهاية، جميع المرضى متساوون على كـرسـي الأسـنـان. قـد يـكـون المريض نجماً أمـام الكـاميـرات، لكنه يصبح إنساناً عـاديـاً عندما يشعر بالخوف أو القلق أثناء العلاج. أحاول دائماً أن أتعامل مع الجميع بالاهتمام والاحترام نفسه، وأن يبقى العلم هو الأساس في كل قرار علاجي.

برنامج «سمايل ماسترز» كان أول برنامج واقـعـي طبي فـي المنطقة؛ مـا هـو التحدي الأكبر في نقل معاناة الحالات المعقدة إلى الـشـاشـة، وكيف تضمن ألا تسرق أضـواء الكاميرا «اللمسة الإنسانية» والطمأنينة التي يمنحها الطبيب لمريضه؟

التحدي الأكبر كان الحفاظ على إنسانية الحالة وعـدم تحويلها إلى مـجـرد محتوى تـلـفـزيـونـي. كـنـا حـريـصـيـن عـلـى أن تبقى مصلحة المريض وراحته النفسية هي الأولـويـة، وأن يـرى المشاهد الجانب الإنـسـانـي لـلـعـلاج ولـيـس النتيجة النهائية فقط.

مبادرة «ليبرتي الخيرية» تعكس جانباً إنسانياً مهماً في مسيرتكم؛ ما الذي يمنحك شعوراً أكبر بالإنجاز: تصميم ابتسامة لنجم عـالـمـي عـلـى الـسـجـادة الـحـمـراء، أم رسـم ابتسامة على وجه طفل في غزة؟

بكل تأكيد، رسـم الابتسامة على وجه طـفـل يـحـتـاج الـمـسـاعـدة هـو مـن أعـظـم المشاعر التي يمكن أن يعيشها الإنسان. النجاح المهني مهم، لكن الأثر الإنساني يبقى الأعمق والأكثر استدامة.

بـصـفـتـك عـضـواً اسـتـشـاريـاً فـي عـدة جامعات؛ ما هي «القيمة الإنسانية» التي تجدها غائبة في المناهج الأكاديمية الحديثة والتي تحرص على توصية الأطباء الشباب بـهـا كـأولـويـة تـسـبـق مـهـارة الـيـد وأحـدث الأجهزة؟

أعتقد أن ما ينقص بعض المناهج اليوم هو التركيز على مفهوم "الاستماع للمريض". نحن نُعلّم الطالب كيف يشخّص وكيف يعالج، لكننا لا نمنحه الوقت الكافي ليتعلم كيف يفهم الإنسان الجالس أمامه. المريض لا يأتي إلى العيادة حاملاً مشكلة طبية فقط، بل يحمل مخاوف وأسئلة وتوقعات. لذلك أوصي دائماً الأطباء الشباب بأن يتعلموا الإصغاء قبل العلاج، لأن ثقة المريض تُبنى بالكلمة الصادقة والاهتمام الحقيقي قبل أن تُبنى بالمهارة السريرية

مـع اقـتـحـام الـذكـاء الاصـطـنـاعـي لـكـافـة الـمـجـالات؛ كـيـف تـتـوقـع أن يـغـيـر الـذكـاء الاصطناعي وجه مهنة طب الأسـنـان في الـسـنـوات الـعـشـر الـقـادمـة؟ وهـل سيحل الـروبـوت مـحـل «لـمـسـة» الفنان في التجميل؟

أنـا متحمس جـــــداً لـمـا سـيـقـدمـه الذكاء الاصطناعي لطب الأسنان، خصوصاً في مجالات التشخيص الرقمي والتخطيط العلاجي وتصميم الابتسامات. سنصل إلى مستويات غير مسبوقة من الدقة والسرعة. لكنني لا أعتقد أن التكنولوجيا ستستطيع أن تحل محل الخبرة الإنسانية بالكامل. فالذكاء الاصطناعي يستطيع أن يقترح، لكنه لا يستطيع أن يشعر. يستطيع أن يحلل الصور، لكنه لا يستطيع أن يفهم شخصية المريض أو أحلامه أو ما الذي يجعله يشعر بالرضا عن ابتسامته. لذلك أرى أن المستقبل سيكون شراكة بين الطبيب والتكنولوجيا، وليس منافسة بينهما. الطبيب الذي يجيد توظيف هذه الأدوات سيحقق نتائج أفضل، لكن اللمسة الإنسانية والذوق الفني والخبرة السريرية ستبقى عناصر لا يمكن استبدالها بالكامل.

الخميني من الخيمة المنفى إلى الخيمة الوطن

أ. حميدة نعنع
كاتبة و صحفية عربية

لم أكن أعرف حين قابلت الخميني في العاشر من أكتوبر سنة 1987 في ضاحية (نوفل لو شاتو) برفقة الصديق أبو الحسن بني صدر أنني أسجل صفحةً في تاريخ منطقة الشرق الأوسط، ذهبت إليه بناءً على إلحاح من طلال سلمان رئيس تحرير جريدة السفير التي كنت مديرة مكتبها في باريس.

كان الخميني قد وصل فرنسا قبل شهر قادماً من العراق، وكنت أتابع أخبار المظاهرات في إيران من الصحافة، ومن خلال علاقتي ببني صدر، وصادق قطب زادة، وإبراهيم يزدي.

الجو باردٌ ونحن نقطع الطريق من باريس إلى ضاحية (نوفل لو شاتو) في سيارة بني صدر القديمة، طلب مني بني صدر ان أغطي راسي بإيشارب عند الدخول لمقابلة الخميني، وأن لا أمد يدي لمصافحته، بيتٍ ريفي متواضع، دخل علينا رجلٌ ملتح في مقدمة العمر يرتدي زي رجال الدين، لم أكن أعتقد يومها بأهمية الخميني، وكنت أظن أنه جاء إلى فرنسا للالتحاق بالمنفيين الإيرانيين الكثيريين الذين كنت ألتقي بهم في مهرجانات سياسية معارضة لنظام الشاه، اقتصرت مقابلتي معه يومها على أربعة أسئلة رئيسية كنت قد حضرتها، السؤال الأول: ماذا يعني في تصريحاته بنظام الجمهورية الإسلامية؟ أما السؤال الثاني فكان: إذا نجحت الثورة الإيرانية وعاد هو إلى إيران، كيف ستكون علاقة ايران مع الدول العربية المجاورة، وخاصةً العراق، السؤال الثالث كان حول الخليج هل هو عربي أم فارسي، أما السؤال الرابع فكان حول ما سيكون عليه وضع المرأة في إيران في ظل حكم إسلامي؟

كانت إجابته على سؤالي الأول مختصرة، حيث أكد أنه سيقوم بتطبيق الشريعة الإسلامية في الحكم لتغيير النظام العلماني الكافر الذي فرضه الشاه. أما جوابه عن سؤالي الثاني حول وضع الخليج والعلاقات بين إيران والدول العربية فكان: أنه سيسمي الخليج بالخليج الإسلامي، فهو ليس عربياً ولا فارسي. أما عن العلاقة مع إيران في ظل الحكم الإسلامي فإنها ستكون قائمةً على تطبيق هذه الدول للإسلام باستثناء نظام صدام حسين الذي أكد أنه نظام علماني كافر يجب أن يسقط، ويقوم مكانه نظام يطبق الشريعة الإسلامية والحفاظ على الأماكن المقدسة في النجف وكربلاء. أما بالنسبة لدول الخليج قال: إنه لم يكن يعتبرها دولاً، بل محميات أميركية. أما إجابته عن سؤالي بخصوص أوضاع المرأة؟ قال لي: أنت كما فهمت امرأة مسلمة، عليك قراءة ما جاء في القرآن في سورة النساء وسورة النور.

كانت إجاباته مختصرة، ويرفض أن يدخل في مناقشات أو جدل.

تمر الأيام، وتحتل تصريحات الخميني الصفحات الأولى في الغرب، كما تتقدم أخباره مقدمة النشرات التلفزيونية في باريس ولندن وواشنطن.

تحولت الضاحية الباريسية الصغيرة المجهولة إلى عاصمة للصحافة العالمية، مراسلون لوكالات أنباء عالمية وصحف أوربية وأميركية، وقلة من ممثلي الصحافة العربية، نشرت خيمة كبيرة في حديقة البيت المقابل، واكتظت تلك الخيمة بمئات رجال الدين الإيرانيين والمعارضين لحكم الشاه، رجال أعمال خليجيين يحملون حقائب مليئة بالدولارات، رجال سياسة أوربيون وأميركيون، وزير المالية الأميريكية يجتمع مع الخميني عدة ساعات برفقة إبراهيم يزدي الذي كان يقوم بالترجمة، ثم يخرج علينا ويخصني أنا تحديداً بما تم في المقابلة؛ لأنهم كانوا يعتبرون جريدة السفير جريدتهم.

خلال الأشهر التي بقي فيها الخميني في (نوفل لو شاتو) قابلته عدة مرات، وأصبحت صديقةً لابنه أحمد، وصهره الإشراقي.

ويمضي الزمن، ويتحول ذلك الرجل المعمم الذي قابلته عدة مرات في الضاحية الباريسية إلى أسطورة، ويصبح ولي الفقيه الغائب، يريد تصدير ثورته فيقود شعبه إلى حرب لا تنتهي ذهب ضحيتها مليوني عراقي وإيراني، يتحول إلى طاغية، يبطش بكل معارضيه من آيات الله إلى المدنيين.

اليوم وأنا أتابع أخبارالحرب على إيران وعدوانها على دول الجوار العربية أفكر كم كنت ساذجة حين كتبت بحماس في السفير يوم مغادرته باريس: اليوم يعود الخميني من الخيمة المنفى إلى الخيمة الوطن.

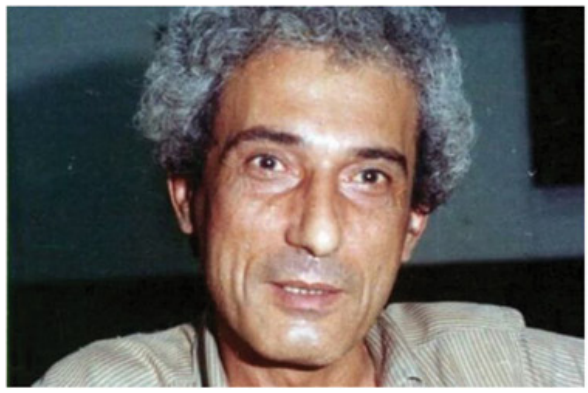

ناجي العلي.. الغائب الحاضر

الملتقى الدولي
للكتاب العربي
في فرنسا
Forum International
du Livre arabe

من صفحات كتابك إلى باريس...

يدعوكم الملتقى الدولي للكتاب العربي
للمشاركة بأعمالكم الأدبية والفكرية

والانطلاق بها نحو آفاق أوسع من
الانتشار والحضور الثقافي الدولي.

المدينة الجامعية في باريس

القاعة الكبرى لبيت مصر

من السبت 17 حتى السبت 24
كانون الأول - أكتوبر 2026

للتسجيل

للتواصل
+33625231775
koulalarab.paris@gmail.com

دار كل العرب للطباعة والنشر
KOUL AL-ARAB